المحور الثالث:

وسائل وأساليب تعبير إعلامية واتصالية بديلة

النساء في الفضاءات العامة

هوامش مضاءة

نهوند القادري عيسى

تقديم عام

تعترض الباحث عن «النساء في الفضاء العام» جملة تعقيدات قد تكون ناتجة عن السياقات ذات الصلة بمكونات هذا الموضوع، سواء كان من ناحية النساء وعلاقاتهن التاريخية بالفضاءين العام والخاص، أو من ناحية الفضاء العام وعلاقته بالفضاء الخاص من جهة، وبالاتصال من جهة ثانية، وبتحولات الأنظمة الديمقراطية من جهة ثالثة. فاقتصار الفضاء العام الديمقراطي للثورة الفرنسية كما فضاء أثينا على نقاشات الرجال البيض من الطبقة البرجوازية، جعل شمولية وجهات النظر المنشورة في داخله موضع اتهام من قبل المجموعات المستبعدة: الحركة العمالية، الحركات المناهضة للعبودية للعنصرية، للكولونيالية، والحركات النسوية التي عارضت الرؤية الذكورية للسياسة وللفصل بين الفضاء العام (الحر، المحظي، الذكوري) والفضاء الخاص (الإكراهي، المنزلي، الأنثوي)[1].

هذا الاندفاع داخل الفضاء العام لكتلة من الناس، مع مجموع خصوصياتهم والصراع غير المنظم لمطالبهم، قاد العديد من نظريات الفضاء العام لدحض التعريف المثالي والمعياري له، وللتفكر في الوضع الراهن للديمقراطيات الجماهيرية بتعابير تراجع المثال الجمهوري. فاعتبر هابرماس الفضاء العام مكانًا لتشكيل الإرادة السياسية، عبر دفق حر للأفكار وللمعلومات المختصة وذات الصلة. وأنّ هذا الفضاء يتشكّل من خلال ظروف تاريخية عامة، وهو لا يعود بالطبع لأي كيان مستقل، ولا يمكن اعتباره أمرًا بديهيًّا أو مفروغًا منه. هذه الظاهرة، تبعًا لهابرماس لا تشمل فقط الحيز

(1) Voir à ce propos: Maigret Eric, Macé Eric. (2005). **Penser les médiacultures - Nouvelles pratiques et nouvelles approches de la représentation du monde**: Paris: éddition Armand Colin, p.44.

الذي يشغله الاتصال، إنّما أيضًا تشمل المثل العقلانية أي أهداف عصر الأنوار والتي تترجم بالفكر العقلاني، الحجة، النقاش، والتي تجسّدت جميعها في التفاعلات داخل هذا الفضاء العام[1]. وهكذا كان النمط الديمقراطي المثالي للفضاء العام موضوعًا لانتقادات عديدة تعود بجزء منها لواقع مشاركة الجميع في النقاشات السياسية، وبجزء آخر لمفاعيل هذا التوسط الاضطراري من قبل الصحافة والميديا كمحرك وكمصدر.

تغذي الميديا الثقافة المدنية المشتركة وتساهم بسبب انتشارها وتوسّعها المستمرين في نشر الرؤية المعيارية للديمقراطية، وفي رسم معالم الفضاء العام. فبعدما تعدت النقاشات العامة نطاق البرلمانات والصحافة المكتوبة النخبوية نحو وسائل الاتصال والنشر الجماهيري للصور والخطابات، غدت الميديا تُشكّل مسرحًا رئيسًا للفضاء العام وفاعلًا أساسيًّا فيه، منميةً في عملها منطق المصانع الثقافية. ما جعلها عرضة لتحليلات نقدية، «فهي تسلّي الجمهور، مخفية حقيقة الرهانات وعلاقات السلطة»[2]. واعتبرت ثقافتها التجارية بمثابة عوامل مفسدة للفضاء العام الذي هو في

(1) متابعًا سرده التاريخي، رأى هابرماس نمو وعمق هذا الفضاء العام خلال العقود الأولى من القرن التاسع عشر، بالتزامن مع محو الأمية الشامل ومع الصحافة. فيما بعد برز أفول تدريجي، ففقدت الصحافة أكثر فأكثر ادعاءها العقلاني، وتحوّل الخطاب العام نحو العلاقات العامة، بسبب سيطرة المنطق المركنتيلي على عمل الميديا، وضعف بالتالي مجال العقلانية. واقعًا في القرن العشرين، استعرض هابرماس بتشاؤم تسطيح السياسي ـ خاصة في الميديا الإلكترونية- تصنيع الرأي العام، تحوّل المجموعات الاستدلالية إلى مجموعات استهلاكية، إضافة إلى آلام أخرى درسها كتّاب آخرون. ثم عاد حديثًا ليطلق هذا التصور القديم المناضل والمتشائم للفضاء العام. انظر بهذا الصدد: Dahlgren Peter.(2000). «L'espace public et l'internet - Structure, Espace et Communication»; in Réseaux, **Communication à l'ère des réseaux**. Dossier coordonn par Patrice Flichy et Louis Quere. Paris: ddition: Hermes Science Publications, p.161.

(2) بلور إدغار موران المقاربة الإنتروبولوجية للثقافة الجماهيرية مبينًا بماذا شكّلت مصدرًا ثقافيًّا من الدرجة الأولى لتشكيل المخيلة الفردية والجماعية. فهو حاول فهم مساهمة الثقافة الجماهيرية في التغييرات الثقافية الاجتماعية التي ميّزت منتصف القرن العشرين والتي دعَّمت المرور من المجتمعات الصناعية إلى ما بعد الصناعية. إذ عرضت الثقافة الجماهيرية، عبر التوفيق الثقافي بين المعتقدات، متجاوزة الحدود التقليدية للطبقة، للعمر، للنوع، بدفق مستمر «الأنا المثالي» الجديد من خلال أسطورة «السعادة الفردية»، داعية للاستقلالية الفردية خاصة للنساء والشباب، في داخل مجتمع حديث، أيضًا منظّم بقوة حول مواقع اجتماعية للطبقة، للعرق وحول أدوار اجتماعية للنوع وللعمر.وهذا بدون شك =

الأساس عقلاني ونقدي[1]. وكانت هذه المقاربة التقليدية قابلة للنقاش من منطلق التفكير ليس فقط في ما تقدّمه الميديا للفضاء العام، إنّما أيضًا في ما يقدّمه الفضاء العام إلى الثقافة الميديوية، وذلك للأسباب التالية:

ـ عدم إمكانية وضع حدود مسبقة للفضاء العام.

ـ حدود الفضاء العام تتسع مع اتساع أشكلة الأطراف الفاعلة للوضع القائم.

– الإعلان عما يجري لا يكفي لتشكيل حلبة الفضاء العام، إنما يجب الأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الصراعية والمطاطة لتدخلات الفاعلين المدرجين في العلاقات الاجتماعية والحركات الثقافية المتباعدة[2].

ـ الفضاء العام لا يخضع بشكل نهائي لوجهة نظر الفاعلين المسيطرين، وإن كانت لا تحكمه المساواة بين جميع الأطراف. من هذا المنطلق، فإن الفاعلين الاجتماعيين الجدد الذين لديهم وجهات نظر مبتدئة، في سياق من العلاقات الاجتماعية غير المتوازنة، يتوجب عليهم قبل أي شيء أن يبنوا شرعيتهم، وأن يتشكلوا في جمهور مضاد مبتدئ جديد، وأن يعملوا داخل شبكتهم الخاصة (لديهم أحيانًا وسائلهم الإعلامية الخاصة) على تعريف خصومهم، هويتهم، مشاكلهم، والتي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار على المستوى الأعم[3]. فما دامت هذه المجموعات المضادة قبلت باللعبة الديمقراطية فإنّها تتشكّل في

= عمل على التقويض السياسي التحتي لنموذج السلطة الأبوية عبر الشخصيات النسائية الخيالية المتحررة، والشباب الموسيقيين طويلي الشعر، ما شكّل الأرضية الذاتية للراديكالية السياسية المتحررة للحركات السياسية والثقافية المضادة في الستينيات. انظر بهذا الصدد:
Maigret Eric, Macé Eric. **Penser les médiacultures**, op.cit, p.57.

(1) Ibid, op.cit, p.43.

(2) Idid, op.cit, p.49.

(3) استند حراك الجمعيات والمنظمات اللبنانية المكافحة للعنف المبني على أساس النوع الاجتماعي إلى حراك قانوني يناهض العنف المرتكب بحق النساء، ويقترح بدائل قانونية. ما شجع المنظمات على تحويل العنف الأسري من موضوع خاص إلى إشكالية عمومية، وعلى المطالبة بقانون يحد من العنف الأسري ويعاقب عليه. وهذا ما انعكس على المعالجة الإعلامية للموضوع ولو جزئيًّا. إذ حاز العنف القانوني على الاهتمام الأبرز، مترددًا على ألسنة الإعلاميين/ات بالدرجة الأولى .
لمزيد من التفاصيل انظر بهذا الصدد: عيسى القادري نهوند، **أوجه معالجة الإعلام اللبناني لموضوع العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي**. إشراف ودعم صندوق الأمم المتحدة للسكان، تنفيذ الهيئة اللبنانية لمناهضة العنف ضد المرأة، دراسة قيد الطبع.

داخل الفضاء العام كحركات ثقافية مناهضة للهيمنة كي تدحض أو تعترض على وجهات النظر والتمثلات المسيطرة، المؤسسة على أنّها بديهية.

ذلك يعني أن الفضاء العام يستند، أبعد من الميديا، إلى سمات اجتماعية وهيكلية تتضافر فيما بينها لتشكل سماته الرئيسة، والتي من أبرزها: التراتبية الاجتماعية، الاقتصاد، شروط العمل، الرفاه، التربية، والأنماط الثقافية[1]. نظرًا لكون الاتصال المحتم بين المواطنين/ات في نطاق هذا الفضاء له شروط اجتماعية وبنيوية، خصوصًا وأن الفضاء العام المعاصر يشكّل المادة الرئيسة لما تُقدّمه وتعبّر عنه الثقافة الميديوية، التي هي بمثابة انعكاس لمستوى كثافة صراعات التعريف داخل نطاقه. وهذا ما فعلته، على سبيل المثال، منظمة غرين بيس تجاه الميديا التي كانت هدفًا لاستراتيجياتها الاتصالية من أجل إعلاء أو الحط من شأن مسألة معينة ذات صلة بالبيئة، مخرجة بطريقة مشهدية الأحداث المعدّة من قبلها لتصبح مؤثرة على الرأي العام وعلى صنّاع القرار. لأنّه كما يرى البعض، الصحافيون لا يذهبون نحو المعلومات، بل هي التي غدت تأتي إليهم، عبر وقائع حوّلها فاعلون معيّنون إلى أحداث، وروَّجوا لها كإعلام في أوساطهم[2].

إذن الفضاء العام هو فضاء شامل على علاقة مع مجموعة فضاءات، تضم في داخلها مجموعة فاعلين لديهم وجهات نظر متنوعة. تتغيّر حدوده المرنة، غير المرسومة مسبقًا، عند بروز مشاكل جديدة، وفاعلين جدد يحاولون اقتطاع حيز لهم. ويُعاد تكوين الفضاء العام في كلّ مرة تكون هناك أشكلة صراعية لتمثيل معين، لهوية معينة (وهذا ما نراه مع مسألة الأقليات)، وأيضًا في كل مرة تتحوّل واقعة معينة معتبرة على أنّها «خاصة» «علمية» أو بشكل تعد غير إشكالية، من قبل فاعلين إلى «قضية» ومن ثم يروجون لها على أنّها قضية عامة يتوجب بآن معًا أن تُعمم وأن يُخاض بها من قبل العموم. والمثل الأكثر تعبيرًا هو بلا شك الحركات الثقافية النسوية التي بتأكيدها على أنّ «الخاص هو سياسي» حولت مسائل كانت مبعدة إلى الدائرة المنزلية كالعنف الزوجي أو المهام المضاعفة للنساء في المنزل وفي العمل إلى قضايا عامة. وبهذا يمكن القول إنّ الذي يميّز حيوية النظام الديمقراطي هو مقدرته على توليد جمهور جديد قادر على حمل خطابات مضادة إلى حرم الفضاء العام الشامل وأن يوسّع باستمرار مواضيع ومفردات النقاش العام والسياسي[3].

في ضوء ما تقدم أعلاه، وبعملية قياس خطية، يمكن القول إن العلاقة التفاعلية بين مثلث الديمقراطية، الاتصال، الفضاء العام المعاصر ستمهد الطريق حكمًا لبروز جديد للنساء في الفضاء العام، وستحفزهن على تحويل مشاكلهن التي كانت مصنفة على أنها خاصة إلى

(1) Dahlgren Peter. **L'espace public et l'internet**, op.cit, p.161.

(2) Maigret Eric, Macé Eric, **Penser les médiacultures**, op.cit, p.52.

(3) Maigret Eric, **Macé Eric, Penser Les méiacultures**, op.cit, p.51

إشكاليات مطروحة للتداول العام. غير أن ما شهدته العقود الأخيرة من تموضع متزايد للشابات في الفضاء الإلكتروني، في الساحات، في الاحتجاجات، في الإنتاجات الفنية، على الشاشات، في الجامعات، في الإدارات إلخ... تدفعنا للذهاب أبعد من مسألة الحضور في الفضاء العام نحو التساؤلات التالية: هل ولوج النساء الفضاء العام هو تتويج لمكتسبات حققنها بعد نضال طويل لإزالة الغبن، وسعي دؤوب لتخطي الفصل النمطي بين العام والخاص، مستندًا إلى تخطيط مسبق هادف إلى تحويل قضاياهن المصنفة خاصة إلى قضايا عامة؟ ما الذي جعل الفضاء العام يتمدد مجتاحًا الفضاء الخاص متغلغلًا في حميمياته وأسراره؟ وما هي الأسباب الكامنة وراء انفجار الفضاء الخاص من داخله متشظيًا منفلشًا على العام؟ هل فعلًا وصلت النساء المهمّشات إلى حيّز من الاستقلالية مكّنهن من صوغ هويتهن الأنثوية كما يرينها هن، لا كما يُراد لها أن تكون؟ هل تجارب النساء المتعلمات القائمة على الجمع بين الفضاءين العام والخاص جعلتهن محط أنظار المجتمعات التي وصلت إلى طريق مسدود في مقاربة مشاكلها الآخذة بالتزايد نتيجة التعقيدات البنيوية المتراكمة؟ هل غدت مهارات النساء في التعامل مع الفضاءين ملاذًا للقلقين على هوياتهم، للمأزومين في ممارساتهم المهنية، في إداراتهم للشأن العام؟ وهل مشاركة النساء في الفضاء العام سوف يمكّنهن من اختراق السقف الزجاجي التنظيمي في مختلف المجالات؟

هذه الأسئلة تشجع على افتراض التالي: إن تحولات الفضاءات وتشابكاتها قد تكون سهّلت على النساء التنقل بين الفضاءات، متفلتات من الهويات الجندرية المرسومة لهن، مبرزات خبراتهن في إدارة الشأنين العام والخاص، مضفيات معاني جديدة على السياسة، المشاركة، الإعلام، إلخ، غير أنها وضعتهن في دائرة التوترات الناتجة عن ثنائية العولمة والخصوصية وما نتج عنها من تغييب للعوامل الطبقية، الإثنية، الكولونيالية، الجندرية وغيرها. بفضل خصوصية تجارب النساء الحياتية، وقيامهن بأكثر من وظيفة، أصبحت الهوامش الأنثوية تختزن خبرات في التعامل مع ثنائية الـ «أنا» والـ «نحن» المطروحة في الزمن الراهن[1].

وتلافيًا للانزلاق في متاهات التبسيط والتعميم وتهميش الجوانب المعقدة والصراعية والمتداخلة التي تتفاعل داخل ومن حول هذا الموضوع فإنّه لا بدّ من الخروج من أسر المقاربات

(1) Jouet Josiane. (2009). «Sociologie des médias numériques», in **Médias, Information et Communication**, Ouvrage collectif sous la direction de Christine Leteinturier et Remy Le Champion, in Transversale- collection dirigée par Alain Nonjon, Paris, éditions: Ellipses Marketing. pp. 104-121.

الأحادية الجانب، ومن بذل جهد لجعل فضاء المنطلقات الفكرية لمقاربة هذا الموضوع رحبًا. في ضوء ما تقدّم سينقسم هذا البحث إلى شقين: الأول يخوض في آليات تهميش الفضاء العام، بمفهومه التقليدي السائد، للنساء، وآليات تعاملهن مع هذا الواقع. والثاني يرصد تحولات الفضاءين العام والخاص، وآليات تموضع النساء فيما بينهما، والإمكانات المتاحة لهن كأفراد لصوغ هوياتهن، وكمجموعات لأشكلة قضاياهن. طبعًا في سياق متغيرات أوضاع النساء، والتحولات الديمقراطية، والتحولات الاتصالية والإعلامية.

I ـ آليات تهميش النساء في الفضاء العام

استند تهميش النساء في الفضاء العام إلى جملة مكونات يمكن اختصارها على الوجه التالي:

- بناء علاقات النوع الاجتماعي على ثنائية العام والخاص في مختلف المجالات، لا سيّما على مستوى التشكلات البنيوية للمجتمعات.

- عمل النظام البطريركي على استبعاد النساء عن دوائر صنع القرار، مضفيًا صفة الطبيعي والبديهي على عملية الفصل بين العام فضاء الرجال، والخاص فضاء النساء. أدت هذه المحاولات على المدى الطويل إلى تكريس الرجل على أنّه هو الشامل، المعيار، الأصل، القاعدة، وعلى تكريس المرأة على أنّها هي الفرع، الاستثناء، الهامش المحكوم عليه بالتحرك تبعًا لمعايير المركز.

- انطواء الحيادية الظاهرية في منطق عمل المؤسسات على لامساواة جندرية وقولبة للهويات ولعلاقات النوع لصالح الرجال، وارتكازه على أدبيات ذكورية لما تعنيه العقلانية، وما تجر معها هذه المعاني من مكافأة المقدرة على التجريد والتخطيط، ومن الحط من شأن الأبعاد العاطفية التي أنيطت بالنساء. إذ تبدو التراتبية الوظيفية ظاهريًّا محايدة، وإن كان بشكل عام يتقدّم فيها الناس بسرعة عندما يبرزون موهبة في الإدارة الحازمة، وفي جني المال. فتبعًا لمنطق عمل المؤسسات، العامل الكامل المواصفات هو القادر على احتواء انفعالاته، وعلى كبتها في العمل، وهو الذي يعرف كيف يفصل بين عالمه الخاص وعالم العمل. وهذا ما لا يتناسب مع ظروف المرأة العاملة لا سيّما أثناء فترة الحمل، وتربية الأولاد. ذاك يعني أن مصطلح الوظيفة هو ضمنًا مفهوم مبني على أساس النوع الاجتماعي، حتى وإن كان منطق المؤسسات يُقدّم على أنّه محايد جندريًّا[1].

(1) Guionnet Christine, Neveu Erik. (2009). «Hommes et femmes dans l'espace public», In ***F*éminins/Masculins - Sociologie du genre,** Paris: 2éme éditions: Armand Colin, p.p297-298.

ـ مساهمة بعض أنماط العمل غير الرسمية الموجودة في العوالم السياسية والمهنية والنقابية والخيرية بطريقة مخفية في الإبقاء على الرجال في المراكز الحساسة، ما شكل عائقًا للنساء لولوج هذه العوالم. وفي هذا السياق أشارت إحدى الدراسات إلى بعض ديناميات العمل المؤسسسي التي تعيق وصول النساء إلى مراكز القرار، منها على سبيل المثال:

* متطلبات الجهوزية والحراك بسهولة، الالتزام الكلي بالعمل وإمكانية التواجد حتى خارج الدوام. هذه القواعد هي حكمًا تمييزية بحق النساء عندما تضاف إليها أعباء الأسرة.
* امتلاك بعض الصفات الشخصية المثمّنة ضمنيًّا أثناء التعيين والترقي، كمثل الثقة الزائدة بالنفس، القبول بالعلاقات المتوترة، وبالعنف اللفظي، بعلاقات القوة والمنافسة، وما شابهها من الصفات التي تربى عليها الذكور.
* معاناة النساء من الدخول إلى كواليس السلطة حيث يتم التوزيع الفعلي لها، وحيث يتسنّى لهن فهم القواعد الضمنية للعبة السياسية، للتحالفات والمضاربات واستراتيجيات التنصيب والإقصاء المعروفة فقط من قبل من يرتادها[1].

ـ ارتكاز معظم آليات عمل الإعلام المهنية على تمييز جندري بمختلف المستويات[2]، سواء كان على مستوى الأجندا أو التراتبية، أدى إلى تهميش وجهات النظر الأنثوية، وعمّق على المدى الطويل استبعاد النساء من الفضاء العام. والدليل أنه حتى وإن كانت هناك تعبئة من قبل النساء فإنّها تبقى بشكل عام أقل ظهورًا، وأقلّ أعلمة لأنّها أقل صراعية، وغالبًا أقل استمرارية. فمن إحدى ميزات الحركات التوافقية هي ضعف إطارها المؤسسي، إذن ضعف مقدرتها

(1) Guionnet Christine, Neveu Erik, op.cit, p.226.

(2) أثناء رصد الحضور الجندري في وسائل الإعلام اللبنانية لفترة زمنية محددة، أمكن تلخيص هذا الحضور على الشكل التالي: «وقع التنميط الجندري في صلب آليات تشكيل البرامج، وتوزيع الزوايا والصفحات، معيدًا إنتاج ما هو سائد في المجتمع، إنّما بأشكال حديثة، وبمستويات متفاوتة تعلو وتهبط تبعًا لمتطلبات كل برنامج وكل نوع من أنواع العمل الإعلامي، وتبعًا لمتطلبات الجدية والإثارة. وما يخرج منها على المألوف يُعاد تأطيره من جديد».
انظر بهذا الصدد: القادري عيسى، نهوند. (2008) .**نحو تمكين النساء في الإعلام** ـ من أجل تحقيق التكافؤ بين المواطنين والمواطنات، تنفيذ مؤسسة الحريري للتنمية البشرية المستدامة، بدعم من البنك الدولي، وإدارة مجلس الإنماء والإعمار، بيروت.

على الاندراج في الزمن، وقليلًا ما تؤخذ بجدية لأنّها أقل حملًا للخطاب النظري، وغالبًا ما تقع على حدود الخاص. فنضال المرأة كربّة منزل وكأم وليس كمواطنة يؤدّي على الأغلب إلى صعوبات في الإصغاء من قبل الفاعلين في الحقل العام.

ـ تغييب إبستمولوجي مرتبط بصعوبة الاعتراف بأية علاقة بالسياسة خارج نشاطات مؤسسية أو عقلانية مفترضة قبل كل شيء على أنّها ذكورية، كمثل إقران النساء بالعاطفة وباللاسياسة، والرجال بالتعقّل والسياسة. إنّ صعوبة كهذه جعلت العلوم الاجتماعية تُصاب بالعمى الجندري إزاء آليات التقسيم وترتيب الأولويات من خلال وفي المؤسسات والمجموعات النضالية[1].

ـ ترسب الفصل بين المؤنث/ خاص- المذكر/ عام في عمليات التحديث والدمقرطة المؤسسية التي عرفتها مختلف المجتمعات، ما أعاق تثمير اعترافها بالمساواة في الحقوق بين الجنسين. فبقي النوع رهانًا للصراعات السياسية المكثفة، ومتغيرًا أساسيًّا للحطّ من شأن التصويت الأنثوي أو على العكس لإعطاء قيمة ما لوعود المنتخبات أو المرشحات بسياسة مغايرة.

1 ـ أشكال ضغط مورست على النساء لاستبعادهن من الفضاء العام

ترافق تهميش النساء في الفضاء العام مع ضغوط مورست عليهن بأشكال مختلفة، ما دفعهن لاستعارة أساليب عمل وتعابير خاصة، أحيانًا مواربة وأحيانًا مدمّرة، للوصول إلى هذا الفضاء. وكان من أبرز تجليات هذه الضغوط ما يلي:

ـ الأساسي هو دور المرأة الأسري، وما عداه من أدوار يُعد ثانويًّا أو استثنائيًّا.

– الوقوع تحت ضغط الرهان الدائم على أنّ عمل المرأة في الخارج لا ينقص من أمومتها.

– تعرض النساء الراغبات في المشاركة السياسية لإيعازات متناقضة، ما جعل أحيانًا ثمن دخولهن هذا المجال مرتفعًا.

---

(1) يتميز العمى الجندري، على الأغلب، في استخدام سلبي لكل نشاط يتجاهل أو يرمي جانبًا خصوصية النوع.
مؤقتًا وباختصار سنحدد تعبير النوع على أنّه يعني كل ما يصدر عن «العلاقات الاجتماعية للجنس» يمثل النوع بالنسبة للجنس، ما تمثله الثقافة بالنسبة للطبيعة.انظر بهذا الصدد:
Fleury Béatrice, Walter Jacques. (2009). «**Penser le Genre en sciences de l'information et de la communication et au-del**à» Questions de communication, numéro:15. Presses universitaires de Nancy p.130.

– المعايير الاجتماعية التي تضع وصفات لسلوك النساء جعل دخولهن السياسة أصعب منه للرجال. وفي حال كن متوافقات بعض الشيء مع ممارسة السلطة والتنافس السياسي يجدن أنفسهن أمام معضلة أساسية تعود لنوعهن: من ناحية، مطلوب أن يوحين بالقوة وأن يكن محاربات كما الرجال ليفرضن سلطتهن، ومن ناحية ثانية، عليهن أن يحترمن معايير الأنوثة كما ينتظر منهن الميديا والرأي العام والطبقة السياسية[1].

ـ تداخل العلاقات الجندرية السياسية والعائلية، إذ يترتّب على النساء مجابهة حواجز مادية قوية بموارد ووقت أقل من الرجال. فعليهن أن يقدّمن تضحيات أكثر أهمية ليمارسن السياسة بسبب التقسيم الجندري غير العادل للعمل المنزلي.

2 ـ آليات نسائية في التعامل مع التهميش والاستبعاد

على الرغم من أن الأعمال النسائية الحقيقية كانت قليلة الظهور، ومن ارتباط الاعتراضات النسائية بمسائل المعيشة أو بمجالات تقليديًّا محصورة بالنساء. وعلى الرغم من أنّ النساء واجهن صعوبات في ولوج الفضاءات العامة المخصصة للرجال، إلّا أنّهن عرفن كيف يستخدمن ويقلبن الفضاءات التي استقرين فيها. تلك كانت حالة الصالونات الأدبية التي أسستها النساء لمشاركة الرجال النقاش[2]. ذلك يعني أن عملية الفصل القصرية بين العام والخاص لم تنطلِ على النساء حتى وإن دخلن أحيانًا مهادنة ومداورة في لعبتها.

من هذا المنطلق، لو حاولنا مقاربة الموضوع بطريقة مغايرة عما كان سائدًا لفترة طويلة لوجدنا أنفسنا أمام تساؤلات جمّة عن مدى وجود ثقافة سياسية خاصة بكل نوع، وعن علاقة كلّ من النساء والرجال بالسلطة وبالممارسات السياسية، وعن إمكانية تموضع الثقافة السياسية الأنثوية في الفضاء العام مقابل تموضع للثقافة السياسية الذكورية في الفضاء الخاص، أو عن إمكانية تفاعل الثقافتين الذكورية والأنثوية في الفضاءين العام والخاص اللذين راحا يتداخلان في الفترة الأخيرة، وعما يحلّ بالسياسة كمهنة عندما تستنفدها الممارسات الذكورية المستهلكة أو عندما تصبح المهنة بعينها بحاجة لعناية

(1) Voir à ce propos: Guionnet Christine, Neveu Erik, op.cit, p.308.

(2) أشار هابرماس 1978 إلى أنّ الصالون الأدبي كان من أحد الأمكنة التي سمحت بتشكيل الفضاء العام السياسي. إذ إنّه تحت التأثير الأنثوي، فتحت نقاشات الأعمال الأدبية والفنية، وفتح الجدل الثقافي البسيط المقرون بالحساسية الفنية والعاطفية الأنثوية بالخالص، الطريق إلى ممارسة العقل النقدي في المجال السياسي.
Voir à ce propos: Christine Guionnet, Erik Neveu, op.cit, p.27.

ولأخلاق العناية[1]. يعزّز هذه التساؤلات ظهور سياقات ملائمة لإعادة التوازن متمثّلة في الأمور التالية: ظهور نساء مؤرخات ـ حركات نسوية في السبعينيات ـ نشر كتابات فوكو ـ تطوير إشكاليات النوع ـ إعادة مراجعة لمفاهيم عديدة: الفضاء العام، الديمقراطية، السياسة، الهوية. إلخ ـ تطورات اتصالية وتكنولوجية متسارعة. ولعل ما توصّلت إليه بعض الدراسات حول الاختلافات الموضوعية بين هاتين الثقافتين تحمل بعضًا من الإجابات، إذ بينت التالي:

- يحكم خيار النساء في الحياة سُلم قيم خاص بهن وعزيز عليهن: العائلة قبل السياسة وليس العكس.
- النساء أكثر براغماتية من الرجال، يحاولن إدارة الاجتماعات بطريقة فعالة دون إضاعة وقت، ودون كلام لا طائل تحته. ويستعملن مفردات أقل تقنية وأقل عدائية، ويذهبن مباشرة نحو الضروري.
- النساء لا يفصلن بين الشخصية العامة والخاصة، في حين أنّ الرجال يميلون لإذابة الذات، فهم لديهم سلوك ممسرح وإرادة في إظهار أكبر قدر من الاهتمام باللعبة السياسية كمكان للمنافسة.
- النساء يبدوَن أقل اندفاعًا للبحث عن السلطة، ينزعجن من الأجواء الصراعية، ويمكثن في السلطة أقل من الرجال.
- دخول النساء إلى البلديات نُظر إليه كإمكانية لنزع السياسة عن النقاشات، ولمعالجة المسائل العملية والعائلية والتي أحيانًا ما يتم إهمالها من قبل الرجال.
- في ممارسة السلطة، تُفضّل النساء المهمات التي تتمحور حول العلاقات والانتباه والعناية بالآخرين، على العكس من الرجال الذين يفضلون المهمات التقنية والمجردة[2].
- لدى النساء ضعف نسبي في الانخراط في السياسة لأسباب عديدة، من أبرزها أنّ

(1) تشير فيرجينيا هيلد إلى أنّ النسويين أثاروا أسئلة أساسية عن الفصل بين العام والشخصي، مشيرات إلى كيف أن هذا الفصل أعطى الرجال الحرية للسيطرة، مطالبات باستبدال هرميات سيطرة الجنوسة والطبقة والعرق والإثنية بالقيم الاعتنائية والتعاون. فأخلاق العناية، بنظرهن، تدافع عن الانتباه إلى الأشياء الجزئية وتقدير السياق وتفهم السردية والتواصل والحوار في الرؤية الأخلاقية، وهي تميل إلى الظن بأنّه كلما ازدادت التوصية عمومية وتجريدًا قلّت قوتها على الإرشاد.
انظر بهذا الصدد: هيلد فيرجينيا. (2008). أخلاق العناية، ترجمة ميشيل حنا متياس. الكويت: **سلسلة عالم المعرفة** عدد356- أكتوبر/تشرين الأول 2008.

(2) Guionnet Christine, Neveu Erik, op.cit, pp.310-311

لديهن وقتًا حرًّا أقلّ من الرجال إلى جانب اختلافات مرتبطة بمتغيّرات فردية، سوسيو اقتصادية وثقافية[1].

ـ النساء يعبّرن ليتحققن ويشهدن، في حين أنّ الرجال يدخلون إراديًّا في التحليلات السياسية والاستراتيجية، صاعدين بسرعة إلى العموميات[2].

يمكن أن تترجم هذه التعارضات، التي لا تخلو أحيانًا من التعميم، خصائص وتنشئة للنوع تُنسَب للرجال النظرية والسياسة. ويمكن أيضًا أن تعكس نظرة المسيطر إلى الخاضعين على أنّهم أقل شرعية للكلام في المسائل الكبرى والنظرية والعامة، وأنّهم أكثر سعيًا لأنماط الشهادة الملموسة لقصص الحياة، أو لمعالجة الملفات التقنية[3]. مهما يكن وبعيدًا عن تقييم مدى دقة نتائج هذه الدراسات، فإن الخصوصية الأنثوية، في حال وجدت، يمكن من ناحية، تهميشها والحطّ من شأنها. إذ كان لافتًا دخول الميديا اللعبة الذكورية من خلال إبراز المواصفات الأنثوية لبعض النساء، بالتركيز على أجسادهن وعلى شكلهن وعلى عائلاتهن، وإهمال ما تبقى من جوانب. ويمكن من ناحية ثانية، تثمينها والبناء عليها لدفع السياسة نحو مزيد من الأنسنة ومن الأخلاق، ولشرعنة وجود النساء في الفضاء العام وإضفاء مصداقية على ممارستهن.

فالخطاب والتمثلات العائدة لنموذج مفترض أنّه يخصّ النساء في العلاقة مع السياسة أو التماس مساعدة النساء لحلّ أزمة السياسة ليست جديدة. إذ عمقت رغبة العديد من البلديات في إدخال النساء في مجالسها لنزع السياسة عن النقاشات وتحسين معالجة الملفات فكرة «النساء الأقل انشغالًا بالاعتبارات السياسية». وراح البعض، في سياق الأزمة المفترضة سياسيًّا، يقدّم النساء على أنّهن قادرات على تجديد الممارسات السياسية المستهلكة، لكونهن منخرطات أكثر في واقع الحياة اليومية، في سماع

(1) في دراسة حول الإعلاميين والإعلاميات في لبنان، تبيّن أيضًا ضعف انخراط الإعلاميات في السياسة، نتيجة ما يترتّب عليهن من أعباء أسرية، انظر بهذا الصدد: عيسى القادري نهوند، حرب، سعاد.(2001) .**الإعلاميات والإعلاميون في التلفزيون ـ** بحث في الأدوار والمواقع، بيروت: المركز الثقافي العربي، تجمع الباحثات اللبنانيات.

(2) أثناء مقابلات أُجريت مع عينة من الإعلاميين والإعلاميات في لبنان حول المعالجة الإعلامية لموضوع العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي، تبيّن أنّ الإعلاميين لديهم ميل للكلام بالعموميات، في حين أنّ الإعلاميات كن أكثر ميلًا للتحديد وللتخصيص. انظر بهذا الصدد: عيسى القادري نهوند، **أوجه معالجة الإعلام اللبناني لموضوع العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي**، إشراف ودعم صندوق الأمم المتحدة للسكان، تنفيذ الهيئة اللبنانية لمناهضة العنف ضد المرأة، دراسة قيد الطبع.

(3) Voir à ce propos: Guionnet Christine, Neveu Erik, op.cit, p. 290.

الآخرين والانتباه لهم. ما يعني أنّ الذي سهّل دخول النساء في السياسة هو أنّ المهنة بحدّ ذاتها في مأزق، فلقد نتج عن أفول نجم بعض الأحزاب السياسية في أمريكا، إيطاليا، تشيلي إلخ دعوة متزايدة للنساء كمنافس ضعيف قادر أن يحمل تغييرًا. واستدعت عمليات التحديث والدمقرطة الدعوة إلى تأنيث السياسة، أي أن تصبح مقترنة بالقرب، بالحوار، باحترام الآخر، وبعدم مراكمة الولايات. وغدا رجال السياسة مدعوين لتأنيث ممارساتهم، للقبول بنفسنة السياسة، وبأن يقدّموا أنفسهم هم أيضًا برفقة أولادهم وعائلاتهم في مواقف توحي بالقرب، أو في نشاطات الحياة اليومية.

لا تعني هذه الدعوات الخجولة أنّه أصبح بإمكان النساء تغيير قواعد اللعبة السياسية، لأنّه في الكثير من الحالات رصدت ممارسات شائعة لدى القادمات إلى العمل السياسي متطابقة مع الممارسات الذكورية، عبر تبنّي القواعد السائدة، أمّا اللواتي تمكّن من تعزيز اختلافاتهن (الانتباه للآخرين) فإنّ غالبيتهن بقيت على المستوى المحلي وبالأحرى على هامش اللعبة السياسية[1]. وهذا ما يدلّ على أنّ تعقيدات الحقل السياسي وقوة الصراعات من أجل السلطة التي تجري تحول دون اعتماد نموذج أوحد للعلاقات الأنثوية والذكورية مع السلطة، وتدعونا للحذر من المنمطات المبسّطة أحيانًا، وللأخذ بالاعتبار عوامل أخرى ميّزت الكثير من النساء غير النوع كمثل الطبقة، التعليم، العمر، الرقابة الذاتية، التحقير الذاتي، واستبطان الاحتكار الذكوري للسلطة. لهذا السبب يعد تفسير الممارسات السياسية في ضوء الجندر تمرينًا استكشافيًّا محفوفًا بالمخاطر. على سبيل المثال، ساهمت التنشئة الاجتماعية، من بين عوامل عديدة، في نسج علاقة للنساء مع الطموح مع السلطة والمنافسة، مختلفة عنها لدى الرجال، فالنساء كي يفرضن أنفسهن في السياسة غالبًا ما يتوجّب عليهن الامتثال لبعض قواعد اللعبة الذكورية[2]. وما نصادفه في السياسة

(1) Guionnet Christine, Neveu Erik, op.cit, p.321.

(2) بيّنت مونيكا نيلسون Monica Nilsson أنّ روتين وطقوس المهنة استندت إلى نمطية جندرية تؤدّي إلى الإجحاف بحق النساء في لحظة إيلاء المهمات للمحررين، والتفضيل أُعطي غالبًا للخطابات والمهارات الذكورية. إن التعادل والتكافؤ بين النساء والرجال في هريركية الميديا لا تؤدّي آليًّا إلى تغيير في سيرورة الإنتاج، هذا ما برهنته نيلسون 2008 بخصوص محطة التلفزيون السويدية العامة. حيث النساء اللواتي وصلن إلى مراكز القرار، تبنين بمعظمهن طقوس إصلاح تهدف إلى إعادة اعتماد النظام الرمزي الذي قطعوا معه كي لا يضعفوا مواقعهن في السلطة. وتلاقى الكثير من الأعمال على أن الحقل الصحفي هو مكان للصراع بين الثقافة المسيطرة المفروضة كمعيار، محمولة من الرجال ومبنية برؤية ذكورية، وثقافة معارضة بعضها محمول من النساء اللواتي يطمحن إلى فرض قيم مهنية أخرى. انظر بهذا الصدد: =

كمهنة من دعوات للتأنيث سواء كانت لغايات ربحية أو إنسانية أو وطنية نجد نظيرًا له في المهنة الإعلامية وربّما في مهن أخرى وجدت نفسها أمام حائط مسدود نتيجة استنفادها لآليات عملها القائمة على التفرد وعلى الاستبعاد والتهميش[1].

II ـ بروز فضاءات جديدة وآليات تموضع جديدة للنساء

بعدما أخذت التكنولوجيا الرقمية مكانها في نمط الحياة وفي الممارسات الاجتماعية لدى شرائح واسعة جدًّا من الناس، وبعدما أصبح استخدامها يشمل جملة ممارسات تتسرّب من مجموع الفضاءات الاجتماعية، من الخاص إلى العام والسياسي، وبعدما أصبحت كل دوائر النشاط تمرّ من خلال توسّط أدوات الاتصال، غدت استخدامات هذه التكنولوجيات تشكّل مختبرًا مميّزًا لملاحظة التغيّر الاجتماعي على مختلف الصعد، من أبرزها:

1 ـ على صعيد الأسرة/ الفضاء الخاص

حاليًّا تشهد الأسر حراكًا على مستوى بنيتها وأنماط تشكّلها. وتشير التقاطعات بين المقاربة السوسيولوجية للاستخدامات المنزلية للتكنولوجيا الرقمية وبين مقاربة سوسيولوجيا العائلة إلى تفكّك النموذج البطريركي لصالح عائلة أكثر مساواة، قياسًا لتحرّر النساء والأطفال. ولعلّ ذلك مرده من بين أسباب أخرى اقتصادية واجتماعية وثقافية وديمغرافية إلخ... إلى عمل وسائل الاتصال على ربط الأسر بالفضاء العام. فالدور المزدوج الذي تلعبه هذه الوسائل على المستويين الاقتصادي والرمزي جعلها تخلط الخاص بالعام، وبالعكس، وكان من نتائج ذلك ما يلي:

أ ـ إعادة تعريف الأدوار الاجتماعية وبناء الهويات الجندرية

بعدما اندمجت الميديا القديمة والجديدة في الروتين اليومي، وفي الاقتصاد المعنوي للمنازل، مهيكلة استخدام الوقت، مبرزة مواصفات استخدامات أفرادها لتكنولوجيا

= Fleury Béatrice, Walter Jacques. (2009). «Penser le Genre en sciences de l'information et de la communication et au-delà». Questions de communication, numéro 15. Presses universitaires de Nancy, pp.189-190.

(1) على الرغم من تعدد القيم المعلنة والمنسوبة للمهنة الإعلامية: كالموضوعية، الاستقلالية، الحقيقة، فإن أنماط ممارسة المهنة تختلف تبعًا للعصور، للمجتمعات، وللأشخاص (Frisque,2002). تعتبر Monika Djerf Pierre (2007) أن «الصراع الآتي في الحقل الصحفي سوف يكون حول كيف يمكن تعريف أو تحديد الأهداف والقيم الأساسية لهذه المهنة» الرجال والنساء سوف يتصارعون /ن لفرض تعريفات مختلفة للإعلام. مرجع سبق ذكره ص 197.

الاتصال تبعًا للجنس، للعمر، أصبح بإمكان استخدامات هذه الأخيرة الفردية أو الجماعية أن تُشيّد حدودًا زمانية ومكانية داخل المنازل، وأن تُحدث عملًا مستمرًّا من التمايز الذي يساهم في بناء هوية كل فرد. فعلى الرغم من الاختلاف في الاستخدامات بين الأغنياء والفقراء والمتعلمين والأقلّ تعلّمًا إلخ، فإنّ التكنولوجيات الرقمية قد تؤدّي إلى إعادة تعريف الأدوار الاجتماعية، فيصبح الأولاد أحيانًا خبراء المنزل، يعلّمون أهلهم على استخدام الحاسوب. كذلك يساهم الاستخدام المتنامي للأدوات الرقمية في إعادة تنظيم النشاطات اليومية، أوقات الفراغ، الخدمات، العمل في الفضاء المنزلي. من هذا المنطلق خفّت إمكانات الأسرة في فرض نفسها كمؤسسة جدًّا متماسكة، وأصبح يُنظر إليها من وجهة نظر استخدام التكنولوجيا الاتصالية، على أنّها مكان يشهد توترًا بين استخدامات فردية وجماعية، بين بناء الذات والمجموعة. وأصبح ينظر إلى التقنيات الرقمية على أنّها مصدر للعبة السلطة، للصراع، للتفاوض بين أفراد العائلة[1]. هذا عدا عن أنّ تنامي الاستخدام المهني للحاسوب في الفضاء المنزلي، معطوفًا على صعود ما يسمّى بالعمل المستقل، وبالأشكال المرنة لتنظيم العمل، قلّص الحدود بين الفضاء المهني والفضاء الخاص.

وهكذا غدت العلاقة مع الأدوات التقنية متلازمة مع بناء الهوية الجندرية. إذ نظر العديد من الباحثين إلى تكنولوجيا الاتصال على أنّها أدوات ناقلة لرموز تصلح كرهانات للسلطة وكوسيط للتفاعلات الجندرية، وإلى أن استخداماتها مرتبطة بشكل ضيّق بتعيين الأدوار الجندرية في المنزل، وبالمكانة الاجتماعية لأعضائه. ولقد أشارت بعض الدراسات إلى أنّ النساء عوّضن، مع الانتشار المكثف للحواسيب وللإنترنت، عن التأخر الذي لحق بهن في السابق، فاستخدمن هذه الأدوات بشكل وظيفي يُجيب عن حاجاتهن، وإن بقيت هناك بعض الاختلافات الجندرية[2].

(1) Voir à ce propos: Jouet Josiane. (2009). **Sociologie des médias numériques, in Médias, Information et Communication**, Ouvrage collectif sous la direction de Christine Leteinturier et Remy Le Champion, in Transversale-collection dirigée par Alin Nonjon. Paris, éditions: Ellipses Marketing.

(2) النساء يلجأن إلى استخدامات وظيفية وذات منفعة أكثر من الرجال، بينما الاستخدامات التقنية واللعبية تعود أكثر للرجال، كذلك تؤثر استخدامات النساء البعد العلائقي للتكنولوجيا الرقمية وهذا ما يفسر لجوءهن المكثف إلى الهاتف النقال واستخدامهن أكثر من الرجال للرسائل النصية القصيرة وللبريد الإلكتروني والرسائل الفورية.
انظر بهذا الصدد: Jouet Josiane, **Sociologie des médias numériques,** op.cit ,p.109

ب ـ الهوية الإلكترونية/ تشبيك الذات المستقلة مع الانتماء الاجتماعي

إنّ التغيرات الجمة التي شهدها العالم في العقود الأخيرة والناتجة عن مأزق الإيديولوجيات، تراجع دور دولة الرعاية، إعادة الهيكلة الاقتصادية والاجتماعية، قوّت الإيعازات الضاغطة على الفرد، فأصبح يتوجب عليه أكثر فأكثر أن يكون متعهّدًا لحياته الخاصة، حسب تعبير Alain Ehrenberg[1] وغدت حاجة الفرد للاستقلالية متوازية مع حاجته للانتماء إلى المجموعة الاجتماعية، وهذا ما أضفى قيمة على تجربته الاجتماعية والمهنية، فهو أصبح أكثر قدرة على الحراك المكاني كما الفكري، وعلى التكيّف مع مختلف الأدوار الاجتماعية، مظهرًا هويات متنوعة تبعًا للعوالم الاجتماعية التي يرتادها، بل أكثر من ذلك مطلقًا العنان لإخراج مختلف جوانب ذاته.

ذلك أن استخدام التكنولوجيا الرقمية يشهد على التشبيك الاجتماعي كما على الذاتية، وتلعب الفردانية المعاصرة في المفارقة التالية: الفرد الملتزم بالتعاقب في ممارسات التحرر الفردي وفي ممارسات الرابط الاجتماعي[2]. لكون الافتراضية قادرة على تحرير الفرد من هويته الاجتماعية ومن القيود المحاطة بها ليُصبح جاهزًا للاستعارة من مختلف أشكال الهويات. وتشكّل الدردشات على الويب صورة نموذجية عن لعبة الهوية هذه، وعن الأشكال الاجتماعية الجديدة التي تحبك بين مجهولين، وفي أغلب الأحيان بأسماء مستعارة. ويستند هذا الكرنفال الإلكتروني إلى لعبة من الخيال العلائقي تعمل على مستويي الرغبة والوهم. فالشاشة هي الدرع الذي يشجع على اقتراض الأسماء المستعارة، حماية للنفس، هي أيضًا مرآة التخيلات والنرجسية. وتغطّي الإغواءات غير المادية وغير الملموسة مجموعة واسعة من آليات التبادل.

ذلك يعني أن شيوع انتحالية الأسماء في الفضاء الإلكتروني هي سمة الفرد المتعدد الهويات في المجتمع ما بعد حداثي. فهي تسمح له الخروج من انتماءاته الاجتماعية، والتحرر من المحرمات والممنوعات الاجتماعية، وهي تقدّم له متعة تحطيم هويته وتشجعه على لعبة إخراج الذات من خلال استعارة هويات تخلط بين الوهم والحقيقة. وقد وصل فك الارتباط مع الهوية الاجتماعية هذا إلى ذروته في ابتكار كائنات متناسخة ذات سمات خاصة، على نمط تناسخ الألعاب المستمرة على النت أو في الحياة الثانية[3].

هذا عدا عن أنه بإمكان العلاقات التفاعلية المتبادلة أن تكون براغماتية تهدف مباشرة

(1) Jouet Josiane, **Sociologie des médias numériques**, op.cit, pp.110-111.

(2) Ibid, op.cit, pp.110-111.

(3) Jouet Josiane, **Sociologie des médias numériques,** op.cit, pp.112.

إلى اللقاء، أو لعبية تلعب لعبة الأقنعة، أو جدية تنمي المحادثات الهادفة، أو يائسة تستدعي سماع الآخرين.

إذن أصبح الفضاء الإلكتروني معبرًا متعدد الأشكال تتعايش فيه شبكات لا تُعد ولا تُحصى من مختلف أنماط الاستخدامات. ولقد ترجم هذا الانفتاح للفضاء العمومي على الفضاءات الخاصة بتنام هائل للنشر الذاتي الذي بدأ مع الصفحات الشخصية التي أخلت المكان مع انطلاقة الويبً 0.2 لملايين المدونات المتنوعة، والتي هي بدون شك الاستخدام الأكثر تعبيرًا عن الفردية المعاصرة.

فبفضل الإنترنت أصبح بإمكان كل فرد أن يخرج من التصنيفات التي تلاحقه وتسبقه، أن يخرج من تاريخه ليقدّم نفسه للآخرين حرًّا، وأصبح الأفراد يشعرون أنّهم يأخذون شكلًا ما من خلال نظرات الآخرين، ويشعرون بوجودهم من خلال المشاركة والمساهمة التضامنية الانعكاسية[1].

2 ـ إمكانات نفاذ النساء من التهميش

في هذا السياق تراودنا أسئلة عديدة حول مدى إمكانية أن تعمل النساء المتعلمات على صوغ هوياتهن الفردية بمعزل عن الضغوط والقيود الاجتماعية والدينية التي جهزت لهن هويتهن وأبرزتها على أنّها جوهر حياتهن، وعن إمكانات خروجهن من الصفات التي ألصقت بهن، وعن إمكانات النساء اللواتي همشن من الفضاء العام في إعادة التموضع في الفضاء الرقمي، وفي المشاركة الحقيقية وفي التأثير في القرارات الجماعية. غير أنّ التفاؤل المفرط في ما تتيحه الإنترنت للأفراد من حرية ومن تفلت من القيود والرقابة ينقضه واقع الحال لأسباب عديدة، منها:

ـ إن الهوية الرقمية هي سجل متتالٍ لموجة النشاطات، وعلى المستخدم أن يُلائم نفسه مع متطلبات الشبكة، وأن يتفاعل مع نسق عملها، ويزودها بشكل مستمر بالنشاطات، وأن يضع السمات الشخصية موضع العمومية. مع ما ينتج عن ذلك من مخاطر تستدعي أشكالًا عديدة من الرقابة، لدرجة أصبحت هذه الأخيرة تستدعي عمليات ضبط وتحكم بالنفس وبالآخرين، وأصبحت عمليات عرض الذات تشهد على إرادة أو على استراتيجية لنقش ملامح الهوية التي يُراد إظهارها، ولضبط محيطها من الرؤية[2].

---

(1) Voir à ce propos: Sous la direction de Florence Millerand, Serge Proulx et Julien Rueff. (2010). **Web social - Mutation de la communication.** Presses de l'université de Québec, p.47.

(2) Voir à ce propos: Cadron Dominique.(2010). **Confiner Le Clair- Obscur,** Reflexions sur la protection de la vie personnelle sur le Web 2.0, Web social - Mutation de la communication, Presses de l'université de Québec, pp.316-328, p.321

– إنّ نشر صور العطلة وعرض المشاعر اللحظوية ليس تعبيرًا عموميًّا، ولا يرقى إلى المشاركة المواطنة ولا يعبر عن حكمة الجموع، إنّها ممارسات يومية عادية لعبية اجتماعية على مستوى الميكرو. إنه عالم من المشاركة في الممارسات الفردية دون غرض ودون هدف خاص، ومن العمومية غير المفكر بها، ومن المجتمعية بدون مجموعة محددة. وإذا كان هناك من ثورة إنترنت، من جانب الأفراد، فإنّها ثورة اليومي الروتيني، الأشياء والترهات الصغيرة[1].

– إنّ الويب (Web) تستدعي المشاركة من خلال تجهيز أشكال التعاون، فالفاعلون في الويب هدفهم ربح الأموال لا تحويل العالم إلى عالم تآزري، وانفجار المحتويات المتولّدة عن المستخدمين ناتج عن تعطّش للعلاقة أكثر مما هو مطلب تشاركي بمعنى التدخل في القرارات الجماعية. إنّ هذه التجمعات التلقائية هي نوع من التكتّل المرتكز على الإرادة في التفرد من أجل الارتباط بالآخرين. ففي فضاءات الويب 0.2، المنتجات أو التنظيمات الجماعية هي على الأغلب انبثاقات من التجمعات التلقائية التي يمكن استنتاجها أو التحقق منها لاحقًا، ودون أن يتوجّب توفر نية مسبقة لهذا التواجد[2].

– إنّ الويب العلائقية تمّ تثميرها بطريقة غير عادية، إنّما بالتوازي ولدت مشاكلها الخاصة نذكر منها: أولًا: قد تهمش التشاركية المعيارية النموذجية القائمة على النشر المتواصل، المنحى الفكري العامل بصمت. ثانيًا: قد تخنق ضمنًا حكمة الجموع المغرية، التي تحاول الاستناد إليها، في طريقها حكمة الخبراء، والوسطاء، العلميين، اللوبيات، أي قد تخنق الفكرة التي لا يعبّر عنها على النت تحت ضغط الكتلة أو الحشد، أو تلك التي لا تتكلم لغة هذا الأخير. ثالثًا: قد يكون من مفاعيل التبادل قبل الابتكار استبعاد التفكير المطول، والاستغراق في الأحلام[3].

في ضوء ما تقدّم تُطرح على النساء تحديات جمة لا تخلو من التعقيد، يمكن إيضاحها كالتالي: صحيح أنّ إمكانات الفرد في التفلت من الهويات المعدّة سلفًا من قبل المجتمع غدت كبيرة مع الويب، وصحيح أنّ النساء والأطفال غدون/ غدوا أكثر تحررًا داخل الأسر، وهذه كلها نقاط إيجابية قد نبني عليها الأحلام والآمال. غير أنّ النسق الذي قدّم هذه الإمكانات قدّم معها إمكانيات قولبتها لصالح المشغلين. ومن هذا المنطلق، كي تتمكن النساء من تحويل القضايا الخاصة إلى قضايا عامة، يصبحن أكثر حاجة للوعي وللتخطيط

(1) Voir à ce propos: Kaplan Daniel. (2010). **Vouloir un web coopératif**, avec la collaboration d'Hubert Guillaud.Web social- Mutation de la communication. Presses de l'université du Québec pp.160-167, p.161

(2) Kaplan Daniel, Op.cit, p 162

(3) Voir à ce propos: Kaplan Daniel, Op.cit, p 166.

الاستباقي، ولبذل جهود غير عادية للتطهر من عمليات الاستبطان اللواتي تناقلنها عبر الأجيال ليتمكنّ، على الأقل، من إدارة عمليات التحول على مستوى بناء الهوية.

III- تحولات طارئة على الفضاء العام وانعكاساتها على النساء

ساهمت في تحولات الفضاء العام مجموعة عناصر من أبرزها: أزمة الدولة، شرذمة الجمهور، حركات اجتماعية جديدة، تقنيات اتصالية جديدة. إذ أثارت شبكة الإنترنت تكهنات، ونقاشات عديدة حول طبيعة مساهمتها المحتملة في الديمقراطية بشكل عام، وفي الفضاء العام بشكل خاص، لكونها أصبحت شيئا فشيئًا فاعلًا في الحقل السياسي تشغل حيّزًا معترفًا به في الجدل الديمقراطي، لأسباب عديدة منها: أنّها عملت على تحرير فضاءات الكلام وساعدت في ظهور صحافة المواطن، وأعطت الفرصة لإيجاد فضاءات بديلة، تمَّ استثمارها من قبل الجميع، ما حوّلها إلى فضاء إلكتروني سياسي متعدد ليس بمنأى عن التجاوزات من كل نوع. فسرعان ما حملت تعبيرات الناس العاديين السياسية معها أحيانًا عنفًا لفظيًّا وأحيانًا عدم تسامح، وعنصرية وتعصب، خصوصًا وأنّ المنتديات الميديوية عندما لا تتمكن من إنتاج نقاشات نوعية، تتحوّل إلى نوع من المتنفس للأحكام المسبقة والشخصية. وعلى الرغم من الانحرافات والصياغات التلقائية باسم الأنا وتحت عنوان «أعتقد أنّ» لا يمكن الاستنتاج أنّ المنتديات تؤدّي بالضرورة إلى إفقار النقاش العام، لأنّنا نجد أيضًا آراء مثبتة[1]. إنّها فضاءات تشهد على ردود فعل على الأحداث، وعلى إسماع الصوت ومجابهة الآخر. بهذا المعنى تغذّي المنتديات الثقافة المدنية وتساهم في توسيع الفضاء العام.

غير أنّ الترابط الثلاثي الأبعاد بين الفضاء العام والاتصال والديمقراطية يولد مجموعة أسئلة حول سياسة الميديا، الاقتصاد والملكية، المراقبة الاجتماعية، ودور قوى السوق، والإجراءات التنظيمية، وحدود الفضاء العام المكانية، ووحدانية أو تعددية الفضاء العام للدولة الأمة. لأنّ الفضاء العام الموحّد يحمل مخاطر تهميش وإلغاء تنوّع المجتمعات المعقدة عندما يعمل كقوة تقييد وتأييد. فالديمقراطية هي بحاجة لفضاءات عامة متنوعة، متعاكسة ومتعاقبة وبديلة[2].

بالمقابل لفت بعض الدارسين إلى ضرورة تجنب الأخطاء الثلاثة التالية: الخطأ الأول المتمثل في محاولة حصر الفضاء العام تبعًا لمعايير وآليات العمل التي رافقت ظهوره. والثاني الكامن في تأكيد أنّ الفضاء العام يستمر كفضاء سياسي مبني من قبل الميديا

(1) Voir à ce propos: Jouet Josiane. **Sociologie des médias numériques,** op.cit,p. 119.

(2) Voir à ce propos: Dahlgren Peter. **L'espace public et l'internet,** op.cit, p. 167.

«الشرعية» وبخاصة من قبل الصحافة المسماة صحافة رأي. والثالث المتجسّد في تقليل التحولات العميقة الجارية تحت تأثير الميديا الجماهيرية وبفضل الاستخدام المتنامي لتقنيات الاتصال الجديدة في معظم المنظمات الاجتماعية. إذ تتمثّل خصائص الفضاء العام الراهن في أنّ الأفراد هم في وضعية التفاعل الجزئي، وفي حالة عدم تماثل، وفي ظهور آليات جديدة لممارسة التفاعل الاجتماعي، وفي انفجار وتجزئة الفضاءات، وفي عدم المساواة في المشاركة في الفضاءات العامة، وفي التداخل النسبي بين الحياة المهنية والحياة الخاصة، وفي الميل إلى الفردنة في الممارسات الاتصالية[1].

من هذا المنطلق غدت مسألة التمييز بين الفضاء العام والفضاء الخاص والفضاء الاجتماعي بحاجة لإعادة تقييم. فلقد تشكّلت فضاءات للنقاش تدريجيًّا في كل دوائر المجتمع بالتوازي مع تعقيد وتنوع البنى الاجتماعية عينها. وهكذا وسّع هابرماس تصوّره للفضاء العام ناظرًا إليه على أنّه مجموعة فضاءات اتصالية بعيدة المنال لا تعد ولا تحصى وهي متمايزة ومتشابكة في آن معًا، واقعًا تحت ضغط المواجهة بين نموذج توحيدي وآخر تعددي[2].

والفضاء العام، الذي كان بالأساس محصورًا بأفراد يناقشون بطريقة عقلانية موضوعات مسماة مصلحة عامة، يحتضن اليوم العديد من الأماكن واللحظات الحوارية حيث تناقش بطريقة عقلانية وعاطفية كل أنواع المسائل العامة، والخاصة. ويشهد الفرد ككائن اجتماعي على تجربته الشخصية، فلم تعد الحجة (بالمعنى الكلاسيكي) ولا البلاغة الخطابية من سمات التبادل، ولم يعد البحث عن المصلحة العامة ولا مكانة الفرد ومستوى معلوماته من شروط التعبير عن الجدل. فالنقاش يمكن حتى أن يحصل بطريقة غير تزامنية وغير قائمة على الحضور وجهًا لوجه. من هنا استنتاج البعض أنّ غياب المحاججة المنطقية قد يؤدّي إلى اختفاء الفضاء العام[3]. أيضًا أعطى هابرماس حيّزًا مركزيًّا إلى حد ما للبعد الاجتماعي المصغّر، وللفضاءات الجزئية (الفضاء العام الذي تشكّل حول مسائل النوع، قضايا البيئة، التنمية المستدامة، المعوقين، الحقوق الإنسانية، أخلاقيات الميديا إلخ...). وما نشاهده هو أنّ هذه الفضاءات الجزئية هي مدعومة على الأغلب من حركات

(1) Voir à ce propos: Miège Bernard. (2010). **L'espace public contemporain.** Paris: éd: PUG (presse universitaire de Grenoble), op.cit, p. 55.

(2) Peter Dahlgren. **L'espace public et l'internet**, op.cit, p.167

(3) Miège Bernard. **L'espace public contemporain,** op.cit, p. 77.

اجتماعية، استمراريتها أحيانًا قصيرة، وأحيانًا طويلة نسبيًّا. وعلى الرغم من أنّ مقاومة هذه الفضاءات الجزئية لهيمنة الأحزاب السياسية، لا سيّما السلطة السياسية سمحت لها أن تعمل بطريقة مستقلة، فكانت النقاشات التي ساهمت بنشرها أحيانًا تنقل إلى المشهد السياسي، وأحيانًا أخرى كانت الدائرة السياسية المسيطرة هي التي تتجنّب الأخذ بالنقاشات التي مصدرها هذه الحركات، كحالة البيئة والجندر[1]. غير أنّ هذه الفضاءات وجدت نفسها مربكة نتيجة تداخلها مع فضاءات عالمية، وتلقيها دعمًا من خارج بلدانها لغايات أحيانًا غير بريئة، ما عمّق التوتر داخلها، وبينها وبين الفضاءات العامة، وطرح علامات استفهام حول استقلاليتها. مهما يكن فإنّ الهدف من هذه الفضاءات الجزئية ليس بالضرورة الوصول إلى الفضاء العام السياسي إنّما هو التأثير المباشر على المشهد السياسي. فالاهتمام بالعمليات التداولية وحتى الديمقراطية التداولية غالبًا ما حملت من قبل المؤلفين والمشاركين في الفضاءات العامة المضادة[2].

1 ـ نقاط التلاقي بين تحولات الفضاء العام والنساء

أ ـ قدوم فاعلين جدد إلى الفضاء العام

سهّل تعدد أوضاع النقاش لا سيّما المؤعلم منه انبثاق فاعلين جدد، من بينهم النساء كإعلاميات وناشطات ونقابيات وأكاديميات.. إلخ، ودفع ببعض الفاعلين نحو أدوار أكثر هامشية وأقل هيمنة. كذلك أدى وصول الكلام العادي، الآتي من المواطنين المستعدين للتعبير النقدي، إلى اضطراب في شرعيات الكلام، وشرعن شيئًا فشيئًا حقّهنّ في الكلام باسمهنّ، دون أن يستدعي ذلك ضرورة توفّر كفاءات أخرى. غير أنّ انبثاق لاعبين جدد لا يعني إفقارًا للفضاء العام، ولا خسارة في نوعية المداولات، فابتكر الخاضعون أيضًا أشكالًا أخرى من التعبير مستندةً إلى التجارب الحياتية أكثر منها إلى البلاغة الخطابية. فأصبح للنساء مدونات ومواقع إلكترونية ووسائل تعبير خاصة بهن، وأصبحت لديهن مساهمات لافتة في أعمال مسرحية وسينمائية وفنية، وغيرها، وغدون يتكلمن بسهولة عن تجاربهن الخاصة والحياتية، ويعبرن عن مشاعرهن ومكنوناتهن بلا حرج.

(1) على سبيل المثال كان وما زال لنص N. Fraser إعادة التفكير في الفضاء العام: مساهمة في نقد الديمقراطية الموجودة حاليًا) له الكثير من التأثير، لا سيّما في الحركة النسوية.
Voir à ce propos: Miège Bernad. **L'espace public contemporain,** op.cit, p. 173.

(2) Miège Bernard. **L'espace public contemporain**, op.cit, p.202.

وأدّت تكنولوجيا الإعلام والاتصال تدريجيًّا إلى تنوع الميديا التي في تصرف المواطنين/ات. وكان الوصول إلى قاعدة المعلومات والتبادلات على الويب من الشروط المؤاتية لتطور النقاش العام، كما غيّر الوصول إلى حجم مهم من المعلومات من شروط التبادل، على سبيل المثال بفضل وجود العديد من المواقع المهتمة بالصحة أصبح مستخدمو/ات الإنترنت أكثر وأفضل استعلامًا[1].

يتبين إذن أنّ هناك قواعد سلوك، وأنماط استخدام تمليها الأجهزة، وقليل جدًّا من المتفاعلين من يتجرأ على خرقها، فكل وضعية جديدة للنقاش تكتسب طرائق سير عمل يتأقلم معها المستخدمون بسرعة. فهذه المعايير تولّد حتمًا أشكال استبعاد، تسبب بدورها ابتكار طرق جديدة وأمكنة جديدة للنقاش. ففي معرض الكلام عن المنطق الذي يهيكل عرض وطلب المعلومات أشار أحد الدارسين إلى منطق متأتٍّ عن التبادلات اليومية غير الوظيفية بين الأفراد، الواقعة على تخوم الفضاء الخاص، الواجدة في الفضاء العام إمكانيات التعبير، الإعلام، التعاون، اللقاءات، وهذا ما يدعم اليوم تعدد الكلام المستند إلى التجارب المعاشة العاطفية والفردية[2]. تكمن رمزية هذا المنطق التبادلي في الإيهام بأن أبواب الفضاء العام غدت مشرعة للأفراد، للفضاء الخاص، للمهمشين، للنساء.

كذلك يشهد العالم اليوم دمقرطة نسبية للكلام حول موضوعات كانت لفترة طويلة محصورة بالسياسيين وبالخبراء. غدا الوصول إلى الكلام العام أكثر سهولة، خصوصًا وأنّ امتلاك الأفراد الأجهزة سمح لهم بتوسيع منتظم لإمكاناتهم ولأمكنة تدخّلهم. وهكذا ترافق ادماج اللاعبين الاجتماعيين الجدد مع تحوّل طرق ممارسة التبادل. ولم تعد مجموع الطرائق الحالية للتعبير تتوافق مع معايير المحاججة الكلاسيكية، ولم يعد الفضاء العام المعاصر محجوزًا فقط للاعبين المستنيرين والمؤسساتيين، بل أصبح يتضمن أيضًا منظمات المجتمع المدني، بما فيها المنظمات النسائية، ومجموع الميديا الجماهيرية وغير الجماهيرية.

ب- آليات جديدة للنقاش في الفضاء العام المعاصر

إذا كان الوضع المثالي للنقاش المؤسّس على المحاججة العقلانية والبلاغة الخطابية نادرًا ما نشهده في حالات التلفزة والنت، فإنّ صعود التعميم التدريجي يستقر دون أن يشكل

(1) Miège Bernard. **L'espace public contemporain,** op.cit, p.p. 87-88.

(2) Miège Bernard. **L'espace public contemporain,** op.cit, p.89.

الهدف الرئيس للتبادل. وتصبح العاطفة والتجربة الحياتية إذن الفردية هي محفزات للتدخل[1]. تولد هذه الأوضاع من النقاش، حتى وإن لم تكن مثالية، وإن لم تحترم كل أسس أخلاقيات النقاش، تبادلًا للمعلومات وتسمح بتشكيل رأي متنوّر، فتصبح هذه الآراء هي متنورة بواسطة فاعلين وآليات أقل كلاسيكية، وتقليدية من تلك التي أعلنها هابرماس. فتتحوّل السياسة إلى نشاط يعالج على أنّه مجموعة أحداث متفرقة، وتتقدّم السردية والقصصية على حساب المحاججة، وهذا يتطابق بدون شك مع تهميش النقاش السياسي، وإعطاء الأهمية للوقائع المحايدة[2].

ترافق ذلك مع تحوّل على صعيد الظهور visibilité السياسي، إذ أصبح مطروحًا أمام السياسة الحديثة مسألة إدارة «الظهور» الذي أصبح من الصعب الإحاطة به. هذا ما يدل على أمرين: أولًا: إنّ صعود الفضائح السياسية لا يعود لأفول المعايير الأخلاقية بقدر ما يعود للأهمية المعطاة لنشاطات الزعماء السياسيين التي أصبحت مرئية في الحقل العام[3].

---

(1) Ibid, op.cit, p.86.

(2) لقد أصبحت المطالبات ميكروسياسية وفقًا لمعنى فوكو. يجري نشر الديمقراطية عبر كل أنواع الفضاءات صغيرة كانت أم كبيرة، وبأنسقة غالبًا ما تكون متناوبة مع تلك التي صورها هابرماس، فهي تمرّ بالسياسة كما بالتسلية واللهو. أوضحت ذلك دومينيك ماهل في كتابها «تلفزيون المودة 1996»، قائلة: تصبح الحياة الخاصة حياة عامة والعامة تصبح خاصة دون أن يكون حدث مرض، لأن المجموعتين (خاص/عام) هما قبل كل شيء تصورات تاريخية «قابلة للتغيّر، مائعة» وليست أوعية مستطرقة وأنّ التصورات لا تتابع بل تطابق، فالرجل السياسي بجزء من دوره ممثل غير شخصي، وبجزء آخر يسعى لإظهار نفسه «شخصي»، عندما يقبل بذلك، يقوم التلفزيون بالإعلام بطريقة تربوية يقدّم برامج التسلية ويمزج الإثنين معًا. يترجم هذا التبدل بالانتقال من التلفزيون القديم إلى الجديد، من إرادة نقل المعارف إلى إرادة إقامة صلة مع الجماهير ومع حياتهم اليومية. عدا الأخطاء الحاصلة في هذه البرامج فإنّ مساهمتها تبدو مزدوجة. يمكننا أن نسلفها توسعًا للحيز الشعبي بدليل شخصي كما فعلت ماهل، من خلال ملاحظتها بأنّ العقيدة الشعبية وتقاسم الخبرة بشكّلان ميلًا تاريخيًّا في المجتمعات الغربية وحقيقة حاضرة في وسائل الإعلام . إنها برامج بعيدة عن التصور البطريركي للعقلية (مجردة وغير سردية، علمية وغير قابلة للحديث، منطقية وغير عاطفية، عامة وغير خاصة).
انظر بهذا الصدد: مغريه أريك. (2008). **سوسيولوجيا الاتصال ووسائل الإعلام**. ترجمة موريس شربل، جروس برس: مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، ص 375-377.

(3) Voir à ce propos: Thompson John B.(2000). **Transformation de la visibilité**, in Réseaux, Communication à l'ère des réseaux, Dossier coordonné par Patrice Flichy et Louis Quere, Paris: éd: Hermes Science Publications: Paris, p. 190.

وثانيًا: إنّ تطوّر الميديا الاتصالية غيّر من طبيعة الحياة الاجتماعية والسياسية بطريقة أكثر دهاء وأكثر تعبيرًا. وتعود هذه التغيرات إلى زيادة كمية الإعلام الموجود وإلى النمذجة الإيديولوجية للأدوات الرمزية[1]. إذ أحدثت هذه الأشكال الجديدة من الاتصال توسّعًا هائلًا في تدفق المعلومات، لكنّها أوجدت أيضًا فرصًا جديدة للدخول في التلاعب الرمزي. فأولئك الذين يسيطرون على وسائل الإنتاج الرمزي يمكنهم أن يستغلوا سلطة نمذجة الأدوات الرمزية لتحقيق أهدافهم ومصالحهم الخاصة.

IV ـ خلاصات عامة

آفاق مشاركة النساء في فضاء الانتفاضات العربية

أدّت التحولات الحاصلة بشكل تفاعلي نسقي داخل مكونات الفضاء العام المعولم إلى التالي:

- تشابك متوتر بين الفضاءات العامة والخاصة، بين الفضاءات الجزئية والمحلية والعالمية، بين الفضاءات والاتصال، بين الاتصال والسلطات السياسية، وبين السلطات السياسية والإعلامية والمالية، بين الفرد والمجموعة.

- تبدل آليات النقاش، والفاعلين، وخرائط التهميش.

وفي سياق التجاور بين المتناقضات، بين الهوامش، بين الهويات، بين الوهمي والحقيقي. وفي سياق الأزمات السياسية والاقتصادية والبيئية، وأحيانًا أزمات القيم والهويات، كانت النساء من أبرز القادمين الجدد إلى الفضاء العام المعاصر، الفضفاض، والمحكوم بآليات تدخّل جديدة،ميزتها أنها:

أقل نمطية، وكلاسيكية، وأقل تسييسًا، تتعامل مع السياسة على أنّها مجموعة أحداث متفرقة، وآليات نقاش لا تستند بالضرورة إلى الحجج المنطقية والعقلانية، وترحب بأشكال التعبير المستندة إلى التجارب الحياتية.

هذا ما يطرح أسئلة قلقة حول جدوى:

- دخول النساء إلى فضاء عام، الكل يتكلم فيه ولا أحد يسمع أحدًا.

(1) Thompson John B. Transformation de la visibilité, op.cit, p.189.

- تخطّي النساء الفضاءات الجزئية، بالهروب نحو فضاء عام متفلت من المعايير، وأحيانًا عنيف[1].

- دخول أو إدخال النساء إلى فضاء عام في وقت لم يعد يعول عليه في عمليات تشكيل الإرادة السياسية، أي لحظة استنفاد الأساليب السابقة واستهلاك اللاعبين، واستهلاك اللعبة الديمقراطية من على حلبته.

ودفعًا للتشاؤم، وكي تبقى آفاق الموضوع مفتوحة، نعود إلى ما ورد في متن البحث من أنّ حدود الفضاء العام ليست نهائية وأنّه يُعاد تكوينه في كلّ مرة تكون هناك أشكلة صراعية لتمثيل معين، لهوية معينة، وإنّما أيضًا في كلّ مرة يحول أحد الفاعلين واقعة معينة تُعد غير إشكالية إلى «قضية» ومن ثم يروج لها على أنّها قضية عامة يتوجب بآن معًا أن تعمم وأن يُخاض بها من قبل العموم. وهذا ما ينتظر من النساء فعله في هذه المرحلة من التحوّل كي يثبتن أن انبثاق لاعبين جدد كالنساء لا يعني إفقارًا للفضاء العام، ولا خسارة في نوعية المداولات، وأنّ بإمكانهن ابتكار أشكال أخرى من التعبير مستندةً إلى التجارب الحياتية، وإلى المحاججة المنطقية من خلال إعادة العمل على مفهمة هذه التجارب وأشكلتها، لا سيّما وأنّ تكنولوجيا الإعلام والاتصال توفر لهن إمكانية تنويع الميديا التي في حوزتهن، والوصول إلى قواعد المعلومات والتبادلات ما يساعدهن على تطوير النقاش العام.

والدليل على ذلك أنّ تواجد النساء العربيات بالتحديد في الساحات والميادين المنتفضة، وعلى صفحات التواصل الاجتماعي، وبروز رموز نسائية شابة تناولتها وسائل الإعلام وكتبت عنها، ونالت جوائز وكانت موضع تكريم وإطراء، بقي غير قادر على تنشيط الفضاء العام للمنتفضين وجعله أكثر تنوعًا. وما زالت الأسئلة حول تثمير هذا التواجد وتلك المشاركة في عمليات التغيير التي ستلي هذه الحراكات

(1) هذا ما حصل للمدونة المصرية الشابة علياء المهدي، المشاركة في الانتفاضة المصرية، والتي قيل انها تنتمي إلى منظمة 6 أفريل/ نيسان، والتي تعرت على مدونتها الخاصة «مذكرات ثائرة»، من منطلق «اكتمال التمرد باكتمال العري». والمفارقة أنّ مدونتها شكّلت كابوسًا أسوأ بكثير لليبراليين منه للمحافظين، لدرجة نفي عضويتها في المنظمة، وتركت لوحدها في بحر الظلمات. والأعداد الكبيرة التي ترددت على مدونتها تكشف كمّ التناقض الذي يعيشه المجتمع المصري. وسط تعليقات تكفّر علياء وتطالب بقتلها، تعثر أيضًا على أخرى، متضامنة معها، فيما أعلنت مجموعة «انتفاضة المرأة في العالم العربي» على فايسبوك أنّ فتيات سيضعن وجوههن على جسد علياء العاري «علّنا نصل إلى وقت يتعرى فيه المجتمع من عقده». لمزيد من التفاصيل انظر بهذا الصدد: **جريدة الأخبار**، 16 تشرين الثاني 2011.

معلّقة. واللافت أنّ النساء تحرّكن دون أن يطرحن على أنفسهن أسئلة عن دوافعهن الخاصة، وعن أفق تحركهن كنساء[1]، ودون أن يعملن على أشكلة قضاياهن التي كانت مصنّفة خاصة، ولم يحملنها إلى الفضاء العام لتصبح موضوعًا للتداول داخل المجموعات اللواتي ينتمين إليها. فدخلن بلعبة الدعوة لتوحيد الجهود وتجميد الاختلافات لغاية الوصول إلى الهدف. ليجدن أنفسهن فيما بعد أمام انفجار ما أسموه فضاء توحيديًّا بوجههن.

من هذا المنطلق نستنتج أنّ التحديات المطروحة أمام النساء كبيرة ومعقدة نتيجة سياقات معقدة ومتداخلة ومحاطة بجملة مفارقات، يمكن إيرادها كالآتي:

- تحفز الإنترنت كوسيط على المشاركة، غير أنّ هذا التشارك يحصل وفق سلوكات وأنماط استخدام أملتها الأجهزة، فيتأقلم المستخدمون مع وضعيات النقاش الجديدة دون التجرؤ على خرقها، ولهذا يخشى أن تولد معايير عمل الأجهزة وشدّة التآلف معها أشكال استبعاد جديدة تسبب بدورها طرق جديدة من النقاش، مجددة بلا انقطاع سير عمل النسق. من هذا المنطلق يصبح السؤال ليس عن عدد المواقع والمدونات الاجتماعية النسائية، ولا عن أعداد النساء المنخرطات في شبكات التواصل، إنّما عن البنى التحتية لهذه المواقع، وعن إمكانات تغذيتها باستمرار، وعن نوعية ما يدور فيها، وعن مدى إمكاناتها في إحداث تغيير نوعي على مستوى مضمون هذه الثقافة وليس فقط على مستوى الشكل.
- تسبب تداخل الفضاء العام مع الخاص بخلخلة الرباط الوثيق بين النوع الاجتماعي وتمفصل الدائرتين العامة والخاصة. إنّما ما زالت الأسئلة حول آليات وأشكال هذا التمفصل وموقع النساء منها على مستوى الفعل وتلقي المفاعيل قائمة والأجوبة ما زالت معلقة. فالخشية من إعادة إنتاج نوع اجتماعي إلكتروني تصبح أحيانًا مبررة.
- أصبح الوصول إلى المعلومات أكثر سهولة غير أنّ التدقيق بها وبما تحمله من معان ومن استراتيجيات تضليلية غدا أكثر صعوبة. كذلك أصبحت إمكانات التعبير في

(1) طرحت الصحافية بيسان طي مشكورة على مجموعة من المصريات الناشطات في ميدان التحرير سؤالًا: كونهن نساء ما الذي تغيّر، نتيجة الحراك الذي قمن به أثناء الانتفاضة وبعدها، وهل يشعرن أنّ حضور النساء في الفضاء تغير؟ واللافت كان أنّ المستفتيات من إعلامية إلى أستاذة أكاديمية إلى محامية ناشطة في حقوق الإنسان إلى عاملات خياطة في المحلة سبق لهن وناضلن ليتحررن من السلطة الأبوية ليحزن على استقلاليتهن ودفعن الثمن تفاجأن بالسؤال وصرحن أنهن لم يخطر ببالهن أن يتساءلن عن أنفسهن عن وضعيتهن، إنّما كن مشغولات بأسئلة بحت ذكورية شكل الحكم موقع الجماعات الإسلامية، واللافت أنّ بعضهن قال لها: دعينا نفكر لماذا لم نطرح السؤال على أنفسنا.

الفضاء العام متاحة للناس العاديين بما فيهم النساء، إنّما هذه الإتاحة راحت باتجاه التبدّل في أنواع التعبير الذي غدا سرديًّا، مثيرًا، مسليًا، مستدعيًا للشفقة، محركًا للعاطفة، للغضب، معيقًا للفعل، أي قليلًا ما يعوّل عليه في عمليات التغيير.

ـ أصبحت إمكانات نقش ملامح الهوية الفردية، وتحديد أشكال تمفصلها مع الهوية الجماعية احتماليًّا قائمة، إنّما الأسئلة حول الحرية الفردية، حول درجة الالتزام، حول الاستغراق في الوقت، حول المكان، حول شكل الاتصال، بمعزل عن معايير النسق وعن غايات مشغليه تبقى أيضًا قائمة.

في ضوء ما تقدّم من تحولات محاطة بمفارقات، تجد النساء أنفسهن أمام تحديات كبرى تتمثل بما يلي:

ـ إدارة التناقض بين ما تعنيه ثقافة الذات في العصر الراهن، والتي أساسها التباعد بين الذاتية والأدوار الاجتماعية[1] وبين فكرة الأمومة اللصيقة بالنساء. بمعنى آخر في كيفية التعامل مع عوارض العصر كما وصفها تايلور والتي تترجم على المستوى الفردي بأنّه أصبح لكل إنسان قياسه الخاص عبر استكشاف دواخل الذات من خلال تباعد الذاتية إزاء الأنماط والأدوار الاجتماعية. فالوصول إلى الذات يتم من خلال التعبير عن الذات. إنّها الذات المعبّرة التي تشكّل الواقع الاجتماعي للإنسان[2]. والسؤال المطروح في هذا السياق: هل الذات تبقى ذاتًا صرفة؟ ألهذا الحد، وبهذه السهولة بإمكان الإنسان أن يخرج من ذاته وأن يعود إليها دون عوائق محيطة؟ وعن أية أنماط وأدوار اجتماعية يراد لها أن تكون متباعدة مع الذات؟ على سبيل المثال وقعت جائزة نوبل الممنوحة لأول سيدة عربية توكل كرمان في مطب التوتر وشد الحبال بين سياق منح الجائزة وسياق تلقيها، وغابت الممنوحة وهُمشت، ولم يفسح لها المجال لصياغة هويتها النضالية كما ترى هي[3].

---

(1) تتمثل الملامح الإيجابية والمحررة للفردنة في نمو الانعكاسية، وفي توسع هامش الاستقلالية، وفي إقامة علاقة متميزة أكثر بداخلية فردية، والأخذ بعين الاعتبار البعد الذاتي في إنتاج الهوية أو إعادة بناء النحن مع ترك مكان كبير للأنا، كما شرحها علم اجتماع الفردنة.

Voir à ce propos: Allard Laurence, **Express your self 2.0**, «Blogs, pages perso, fansubbing...: de quelques agregats technoculturels ordinaires à l'âge de l'expressivisme généralisé»» in Maigret Eric, op.cit,.p.147.

(2) Allard Laurence, op.cit, p.147

(3) تختصر مقابلة أحمد منصور على شاشة الجزيرة مع توكل كرمان هذه التدخلات في صياغة هوية المرأة متوجهًا إليها: في ظل أن الغرب الآن يروج أنّه أنّك منحت الجائزة لأنّك امرأة متمردة حتى على التقاليد القبلية والاجتماعية والبعض يصل إلى الدينية في مجتمعك، حتى أنّ =

ـ إدارة التناقض بين صعود الفردنة وبين عملية أشكلة القضايا النسائية والأسرية الملحة وما تستتبعه هذه العملية من الانخراط في مجموعات مطلبية ونضالية مشتركة مع نساء أخريات. وخير معبر عن هذا التناقض ما أتى به Ulrish Beck الذي عمل على مفهمة مصطلح «مجتمع المخاطر» ليصف هذا الإطار الاجتماعي مابعد حداثي، والذي في داخله تنظيم وإعادة إنتاج المجتمع المدني يحصل أقل فأقل على قاعدة الثقافة المشتركة المنخرطة بقوة مثل المجموعات التقليدية، بشكل أنّ العلاقات الاجتماعية، الزوجية العائلية تصبح عارضة وطارئة ومحفوفة بالمخاطر، والأسئلة كما الأجوبة تبقى مفتوحة[1].

ـ الخروج من أسر الثنائيات، والمقولات القائمة على إلزامية المفاضلة وعلى إلغاء طرف لصالح الآخر، إما الذات وإما الدور الاجتماعي، إما الخاص وإما العام، إما المحاججة المنطقية وإما التعبيرات العاطفية، إما العلمانية وإما الإسلام.

= لورا كازينوف مراسلة نيويورك تايمز في صنعاء كتبت مقالة 8 أكتوبر، قالت: كمسلمةٍ معتدلةٍ توقفتِ عن استخدام البرقع الذي يغطي كامل الوجه منذ 3 سنوات، فهي تمثّل وجهًا آخر هو أمل الغرب. يضيف منصور: هل المرأة اليمنية تمثل وجهًا آخر هو أمل الغرب وهذا سر منحك للجائزة؟ أنت كناشطة تنتمي إلى الإخوان المسلمين في اليمن ما مدى رضا الإخوان أو قبولهم في ظل ما يقال، حتى إنك مثيرة للمشاكل داخل التنظيم ولا يوجد قبول لك، وما تقولينه الآن ربما سيدفع الكثير من علماء الدين المتشددين إلى أن يأخذوا موقفًا منك؟ تجيبه كرمان: أنا أحب كثيرًا أن أقول إنني أنتمي إلى الثورة، الثورة هذه التي ذابت داخلها كل الانتماءات الفكرية والحزبية والمناطقية، كل شيء، هي الأساس الذي جمعنا وهي الأساس الذي سيجمعنا فيما بعد، بالنسبة لما يقوله بعض العلماء المتشددين أنا أشوفه وجهات نظر أمر عائد لهم، يعني لكن يبقى الاعتدال وتبقى الوسطية ويبقى المفهوم القائم على القبول بالآخر، الحوار، التعايش، المبادرة. انظر بهذا الصدد: **تلفزيون الجزيرة**، حلقة من برنامج «بلا حدود» بعنوان: » دور المرأة في الثورات العربية» بث بتاريخ 21-10-2011.

(1) Allard Laurence, op.cit, p.148.

يمكن التوقف أمام ما تقدّم به فوكو حول ثقافة الذات ودراسة أساليب الوجود، إذ عمل على التمييز بين الاستعداد الفردي للتفرد وللاستقلالية عن مجموعة الانتماء، وبين إعلاء شأن الحياة الخاصة والاعتراف بأهمية العلاقات العائلية، النشاط المنزلي ومجال المصالح الموروثة، وبين كثافة العلاقات مع الذات أي الأشكال التي من خلالها نحن مدعوون لأخذ ذواتنا كموضوع للمعرفة ومجال للعمل كي نتحول، نصحح، نتطهر، ننقذ أنفسنا. والتي برأيه هذه الاستعدادات يمكن أن تكون مترابطة فيما بينها. انظر بهذا الصدد:
Allard Laurence, op.cit, p.150

ـ إدارة التناقضات الناتجة عن ازدواجية المعايير والمواقف، حتى داخل المجموعات التي تنتمي إليها النساء. على سبيل المثال، مطلوب من النساء أن يكن مساهمات ومتظاهرات ومطالبات بالحرية والديمقراطية إلخ. وعندما تصل التحركات إلى مبتغاها، كما في كل مرة، يُعاد توضيبهن وإعادتهن من حيث أتين[1].

ـ الابتعاد عن لعبة المفاضلة بين الحداثة والتقليد، لأنّ ضغط المجتمع الاستهلاكي ما بعد الحداثي لا يقل ضررًا على أوضاعهن عن ضغط المجتمع التقليدي المحافظ.

ـ تكريس فكرة المرأة المواطنة، والحد من اختزال كيان المرأة بجسدها، واستخدامه كوقود للصراعات بين القوى الموالية والمعترضة، المُعنِّفة والمُعنَّفة، تحت عناوين «العذرية والشرف»[2].

ختاماً إنّ إزالة ما ترسّب من فصل بين الفضاءات الخاصة والعامة قد تلزمه خطوات يمكن اختصارها كالتالي:

---

(1) وفقًا للقانون المصري الذي ينص على أهمية وجود سيدة في القوائم الانتخابية المتنافسة، وجدت المجموعات الدينية السلفية نفسها بعد الثورة أمام إشكالية، لم تكن مطروحة داخل الفضاءات الجزئية لهذه المجموعات. ما جعلها في موضع تندر عندما أطلق حزب النور السلفي حملته الانتخابية، ووضع على إحدى الملصقات صورة وردة بدل وجه إحدى مرشحات الحزب، وكان المبرّر أنّ المرشحة ترتدي النقاب وبالتالي لا فائدة من نشر صورتها، وما إن انتشر الملصق حتى أطلق الناشطون على الفايسبوك حملات ساخرة من هذه الخطوة. انظر: **جريدة الأخبار**، عدد 14 تشرين الثاني 2011.

(2) على سبيل المثال، لحظة بلوغ الصراع ذروته بين الشباب المنتفضين والمجلس العسكري في مصر برز عنوان «عذرية المرأة وشرفها»، كوسيلة إلهاء وتحوير عن القضية الأساسية المتمثلة بمشاركة المرأة الحقيقية في صنع القرار وفي تقرير ما ستؤول إليه الثورة. واللافت أن هذا الموضوع سرى في وسائل الإعلام والاتصال كالنار في الهشيم، فالتعري بوجهيه القسري والاختياري، كشف خلاعة العنف الرمزي المرتكب بحق المهمشين لا سيما النساء. فالمرتكب للعنف أراد ضمنًا إخافة النساء الأخريات ولجمهن وإعادتهن من حيث أتين. والمدافع عن النساء المعنفات من باب الشرف والأبوة أنكر على النساء صفة المواطنة، ودخل في لعبة التمييز الجندري، مسقطًا كل نضالات النساء المنتفضات، واقعًا عند مطب العذرية والشرف، تتناوبه موجات الرعب والتلذذ باستراق النظر. في سياق كهذا، يصبح المعنى بقلب الشاعر: « لصيانة جسد المرأة، لابد من تحييد عقلها وإرجاعها إلى دائرتها الخاصة. فعند حدود العذرية يتوقف حضور النساء في الفضاء العام، لا مكان لفكرها، لرأيها، لثورتها، قدرها أنها محكومة بجسدها» ! هذا ما أرادت غالبية الأطراف المعنية قوله ضمنًا!

– مشاركة إرادية للرجال في فضاء الأسرة، وتثمين هذه المشاركة من أي طرف أتت. أي أن تكون المشاركة ونوعيتها هي بحد ذاتها ذات قيمة. وإنّ نوعية المداولات والنقاشات في الفضاء العام تتطلب مهارات من قبل اللاعبين، والفضاء الخاص هو المكان الأفضل لعيش هذه المهارات وممارستها يوميًّا بين الزوجين، بين الأهل والأولاد.

– اقتناع من هم في المركز أنّ الهوامش حبلى بالطاقات الإبداعية، وبأن وجهات نظر النساء المهمشات تحمل أحيانًا حلولًا لمآزق عديدة ناتجة عن تعنت من هم في دوائر صنع القرار ممن أدمنوا السلطة والأضواء.

– تموضع للنساء داخل البنى وعدم الاكتفاء بالوقوف على تخومها. ففي البناء الأكاديمي لا بدّ من إعادة النظر في المقاربات في المفاهيم وفي المناهج وفي بناء المعاني، والعمل على أشكلة القضايا الخاصة والعامة وجعلها تتفاعل فيما بينها داخل الفضاءات. وإدراج آليات العمل الأنثوية في صلب سيرورة الإنتاج على مختلف مستوياته. المشاركة في صياغة آليات العمل المهنية[1] والنقابية، ولا بدّ من دخول النساء إلى البنية القانونية والعمل على بحوث تُعيد مفهوم العدالة إلى صلب البحث القانوني وتنمية القانون بما يتناسب والعدالة[2].

(1) عندما ظهر الربورتاج والتحقيق على الأرض في 1870–1880 بدا هذا النوع من العمل الصحفي الجديد ممنوعًا على النساء لأسباب عملية الربورتاج يقتضي التنقل بين الفضاءات العامة. وغاب عن تاريخ الصحافة الظهور المفاجئ في 1880 لامرأة محررة التي لم تتردد في النزول إلى المناجم. إن ما قامت به Severine جعلها سيدة الربورتاج مواجهة الخوف، ومتجاوزة جنسنة أنواع العمل الصحفي. ومن جهة أخرى مارست العمل الربورتاجي من دون إخفاء أنوثتها ومن دون أن تنسى أنّها امرأة . هذا الربورتاج المنفذ من قبل المرأة كان حساسًا جدًّا على الآلام الاجتماعية على الفقر ووضع معادلة بين النساء والشعب. وإلى جانب الربورتاج برز نوع آخر، صحافة المماثلة حيث الصحافي يأخذ مكان الضحية ليكون شاهدًا بشكل أفضل. كذلك انخراط المراسل الذي مارسته النساء اللواتي أبدين ضعفًا تجاه إلزامية «كلّه موضوعي» في الحروب التخلي عن الحيادية المقصود تغطية آلام الناس المدنيين الذين تطحنهم الآلة العسكرية عوضًا عن أن يكون فقط أحزمة ناقلة للمصادر الحكومية، كذلك صحافة الحميمية وصحافة البورتريه. انظر بهذا الصدد:

Questions de communication numéro 15.(2009), Presses universitaires de Nancy, op.cit.

(2) في قراءة تحليلية لعينة من بحوث المرأة والقانون، في لبنان، كان لافتًا تقدّم الرجال على النساء في استخدام تحليل النصوص القانونية، وتقدّم النساء على الرجال في تنويع الأدوات البحثية المستخدمة، لا سيّما اللّقاءات المباشرة والمقابلات. وربّما يعود ذلك إلى أنّ الرجل مرتاح على وضعه في البنية القانونية التي هي بالأصل وُضعت بشروطه =

– اكتساب النساء مهارات التعامل مع التوترات الناتجة عن تناقضات الفضاءات الجزئية والمحلية والعالمية، إذ إنّ لكل فضاء منطقه وظروف تشكّله.

هذه عينة من التحديات التي تنتظر النساء كقادمات جدد إلى الفضاء العام، والتي لا مفر أمامهن إلَّا خوض غمارها، وإلَّا يخشى الوقوع ثانية في فخ ثنائية الخاص/العام، ومن الانزلاق نحو حالة تكون فيها النساء كمن أراد أن يقلّد الحجل فلا أمكنه أن يقلده ونسي مشيته. فالعناية وأخلاق العناية والتثمير في الفضاء الخاص لا يقلّ أهمية عن التثمير في الفضاء العام. المهم أن يكون مجال الفضاءين متاحًا للنساء كما الرجال، وأن تكون حركة الخروج والدخول متاحة للطرفين، أي لمن يتمكن ويبدع ويرغب. ربما أمام النساء، كما الرجال مسار طويل لإنعاش الفضاء العام كي يتمكنوا/ يتمكّن من حل أحجية الديمقراطية القائمة على المزاوجة بين الوحدة والتعددية.

= وبمعاييره، فبدا من خلال بحوثه أنّه هو المعيار، وأنّه هو الثبات؛ وبدت المرأة متحركة نحو هذا المعيار، قلقة مرتبكة تبحث عن الوسائل الكفيلة بالاعتراف بها وبحقوقها، تصطدم باستمرار بالاعتراف المشروط، فتجد نفسها بحاجة إلى توسيع مروحة المداخل عبر استنفاد الأدوات البحثية وتجميع المعطيات، وتحليلها. من هذا المنطلق تنبثق الحاجة لدى النساء للعمل على بحوث تعيد مفهوم العدالة إلى صلب البحث القانوني وتنمية القانون بما يتناسب والعدالة. انظر بهذا الصدد: عيسى القادري، **نهوند**.(2008). قراءة تحليلية في عيّنة من بحوث «المرأة والإعلام» و«المرأة والقانون»، في إطار المشروع القطاعي الوطني حول النوع الاجتماعي، تنفيذ مؤسسة الحريري للتنمية البشرية المستدامة، بدعم من البنك الدولي، وإدارة مجلس الإنماء والإعمار، بيروت.

التعبير عن التهميش في المجتمع التونسي قبيل الثورة

التدوين و«الراب» أنموذجين

آمال قرامي

يتّفق أغلب المفكّرين والمحلّلين السياسيين على أنّ ممارسة الإقصاء وتهميش فئات عديدة من المجتمع وأهمّها الشباب، كانا قادحين بارزين ساهما في اندلاع الثورات والانتفاضات التي شهدها العالم العربيّ سنة 2011. بيد أنّ الدارسين المتخصّصين في تاريخ المهمّشين، وفي علم الاجتماع، وفي علم النفس، وفي الأنتربولوجيا، وغيرها من العلوم الإنسانية يعتبرون أنّه يجب التمييز بين الهامشيين الذين اختاروا أن يكونوا على هامش المركز وأن يعيشوا نمط حياة مختلف عن السائد منتجين بذلك ثقافة فرعية خاصّة بهم ترمز إلى ردّ فعلهم على الثقافة المهيمنة، والمهمّشين الذين استبعدتهم الأنظمة الاستبدادية وحالت دون مشاركتهم في الحياة العامّة فكانوا بذلك ضحيّة جشع من كان في سُدّة الحكم،محرومين من مواطنتهم التّامة، يكابدون من أجل تغيير واقعهم.

وبقطع النظر عن تباين وجهات النظر فإنّ الثابت أنّ الشبّان قد تحوّلوا في أغلب المجتمعات المعاصرة، إلى هامشيين/مهمّشين تلفظهم مؤسسات عديدة وتسدّ المنافذ أمامهم لاسيما وأنّ صانعي القرار ينظرون إليهم باعتبارهم فئة لا وزن لها. ويترتّب على ذلك إفراد الشباب «إفراد البعير الأجرب» فيتفاقم إحساسهم بالقهر والغبن والحرمان والذلّ والنبذ...

ولئن مال البعض إلى اعتبار الهامشيّين/المهمّشين مستسلمين وغبر قادرين على الاندماج وفاقدي روح المبادرة فإنّ المتابع للحراك الاجتماعي يدرك أنّ الشبّان من أكثر الفئات حرصًا على فكّ الحصار والتّعبير عن مطالبهم بل إنّهم ما انفكّوا يبحثون عن منابر وفضاءات تسمح لهم بالتفريج عن كُربهم حتى وإن كانت بدورها فضاءات

هامشيّة. وهم إذ يفعلون ذلك يثبتون أنّ تهميش السلطة الحاكمة لهم كان القادح الذي دفعهم إلى الالتزام بقضايا مصيريّة واختيار مسار المقاومة عن وعي.

ولمّا كان الشبان يمثّلون أعلى نسبة في التركيبة الديمغرافية للبلدان العربية فقد بدا من الضروري استقراء أشكال تعبيرهم عن التهميش وطرق تمثيل ذواتهم. نذكر في هذا الصدد وعلى سبيل المثال تكوين مجموعات على الشبكة الاجتماعية التفاعليّة «فايس بوك»، أو إنشاء مواقع ومنتديات للحوار على الشبكة العنكبوتية أو الكتابة على الجدران احتجاجًا على ما يجري من انتهاكات، أو الانتحار أو الانزواء، أو اللجوء إلى استعمال العنف وغيرها من الوسائل والأنشطة والممارسات وأنماط السلوك التي تؤكد أنّ موضوع التهميش له وشائج هيكليّة بالسياسة والاقتصاد وبنية المجتمع ونموذج التنمية السائد فضلًا عن العولمة.

وما دام إلمام الباحث/ة الواحد بكلّ هذه الأشكال التعبيرية في المجتمعات العربية المعاصرة وفهم دوافعها ومقاصدها أمرًا عسيرًا فقد كان الاقتصار على دراسة بعض النماذج ضرورة يفرضها المنهج والحيّز المخصّص لهذا البحث. ومن هنا ارتأينا أن نكتفي باستقصاء ردود فعل فئة من الشبّان التونسيين إزاء ظاهرة الإقصاء في المجال الافتراضيّ لِما لهؤلاء من صلة متينة بوسائل الإعلام الجديد. فهم يعتبرونها من أهمّ الوسائل التي تمكّنهم من التعبير عن غضبهم وتمرّدهم وحنقهم على كلّ أشكال السلطة القاهرة بما في ذلك النظام والمجتمع والأسرة. وقد استقرّ الاختيار على أنموذجين أوّلهما: التدوين، وخاصّة السياسي الاجتماعي باعتباره أداة من أدوات التعبير عن الذات في الفضاء الإنترنتي، وثانيهما: موسيقى «الراب» لكونها وسيلة من وسائل «التمكين» وتسجيل الحضور في مجتمعات تستبعد الشباب من المشاركة في الفعل المدنيّ. ونذهب إلى أنّ الأنموذجين: الافتراضيّ والواقعيّ خير معبّرين عن إرادة الشباب وحرصهم على اختيار مسار مختلف عن السائد وعن مدى توق هؤلاء إلى الخروج من السلبيّة باختيار وسيلة للتبليغ عن أصواتهم، فضلًا عن رغبتهم في التعبير عن مشاعرهم ومواقفهم ممّا يجري على الساحة الاجتماعية والسياسية من أحداث وتحوّلات.

وإذا عدنا إلى التعريف المتداول للمدوّنة Blog تبيّن لنا أنّها فضاء افتراضي ينشئه شخص ما لكتابة خواطره أو ملاحظاته، أو للتعبير عن مشاعره أو ردود أفعاله، أو لنشر صور أو فيديوهات أو مقالات أو معلومات مختلفة قد تكون شخصيّة أو علمية أو ثقافية...والمطّلع على حركة التدوين في العالم العربي يتفطّن إلى اتّسام المدوّنات بسمة التنوّع من حيث المضمون والأسلوب. وقد نجح بعضها في اختراق الجدران العازلة بين الناس جغرافيًّا وفكريًّا وإيديولوجيًّا، ما مكّن عددًا من المدوّنين من

التواصل مع الآخرين والتفاعل مع ما يعرضونه من أفكار، أو ما يعبّرون عنه من حالات وجدانية مختلفة. ولا يخفى أنّ تجربة التدوين تكشف النقاب عن القدرات الكامنة لدى المدوّن ودرجة إقباله على ممارسة فعل الحكي والبوح والتفاعل مع التعاليق والرسائل التي تصله ممّا يخوّل «للمستهلك» تفكيك الخطاب والوقوف عند أحلام المدوّن وآماله وتصوّراته عن الحياة والكون.

ولئن عنّ للدارسين تقسيم التدوين إلى تدوين كتابي وآخر صوتي وآخر تصويري عبر الفيديو فإنّ المتأمّل في المدوّنات العربية عمومًا يلحظ أنّ كلّ هذه الأصناف كثيرًا ما تتداخل مساهمة بذلك في إبراز مدى ثراء بعض المدوّنات. غير أنّ التصنيف الذي درج الباحثون على اعتماده هو الذي يفرّع المدوّنات إلى مدوّنات شخصيّة، ومدوّنات سياسيّة، ومدوّنات ثقافيّة، ومدوّنات اجتماعيّة، ومدوّنات فنيّة،.....

والجدير بالذكر أنّ التدوين يلتقي مع أشكال تعبيرية أخرى لعلّ أهمّها بالنسبة إلى فئة الشباب، غناء موسيقى «الراب»، وهو ضرب من الأداء الإيقاعي والجسدي باللهجة المحليّة المتداولة بين الشباب المعبّر عن مشاغلهم ونمط عيشهم ومشاعرهم التي تتراوح بين الحنق والغضب والكره والإحساس بالضعف والانكسار... ولعلّ سرّ إقبال جمهور الشباب على هذه النوعية من الأغاني مردّه قدرتها على تمثيلهم من جهة، وشعورهم بأنّ هذا الشكل الفنيّ قد فنّد القول الشائع إنّ الأجيال الجديدة سلبية من جهة أخرى. وعلى غرار المدوّنين أثبت فنّانو «الراب» أنّهم قادرون على إنتاج فعل إبداعيّ بوسائل محليّة وبسيطة. وهو عمل حقّق لأتباعه شهرة تجاوزت حدود البلاد التونسية.

أمّا سبب اختيارنا دراسة هذين الأنموذجين بربطهما بسياق ما قبل ثورة 14جانفي/ يناير/كانون الثاني 2011 فإنّه يبرّر بانتباهنا إلى أنّ أشكال التعبير عن التهميش في تونس السائرة نحو بناء التحوّل الديمقراطي، قد اختلفت عمّا كان معروفًا قبل الثورة أسلوبًا ومضمونًا، ممّا يجعل تاريخ اندلاع الثورة تاريخًا مفصليًّا قد أحدث تغييرات جوهريّة جعلت الفصل بين ما قبل هذا التاريخ وما بعده إجراء ضروريًّا.

1 ـ التدوين باعتباره شكلًا من أشكال مقاومة التهميش

تباينت الآراء بشأن استخدام وسائل التواصل الحديثة بين مُندّد بما ترتّب على اكتساح العولمة المجتمعات العربية من نتائج سلبيّة من جهة، ومُشيد بالثورة المعلوماتية التي وفّرت فضاءات للتعبير والتفاعل ونقل المعلومة، من جهة أخرى. إلّا أنّ الموقف الذي ساد هو الإقبال المتزايد على وسائل التواصل الحديثة باعتبارها أداة لكسر جدار الصمت وإثبات الذات وتحقيق التفرّد.

ويجمع الدارسون العرب على أنّ فئة الشباب هي الأكثر استعمالًا لهذه الوسائل التواصلية، ولعلّ هذا ما يميّزها عن غيرها من الفئات. فقد رأى الشبّان في الإعلام الجديد (الشبكة الاجتماعية التفاعليّة والمدوّنات، وتويتر، ...My Space-Tweeter) خير ملاذ يقيهم من بطش أنظمة قهريّة غيّبتهم وتجاهلت طاقاتهم وكفاءاتهم وأقصتهم عن المشاركة في الشأن العامّ وهمّشت حضورهم. وقد أفضى إيمان هؤلاء بأهميّة وسائل التواصل الحديثة إلى توظيفها لخدمة قضايا تشغل الشبّان بل سائر الناس. وسرعان ما نما لدى الأجيال الجديدة وعي بأنّ وسائل الإعلام الجديد يمكن أن تكون أداة للتعبير عمّا يعتورهم من مشاعر مختلفة وأداة احتجاج ومقاومة. تشرح فاطمة الرياحي صاحبة مدوّنة «فاطمة أرابيكا» الأسباب التي جعلتها تتّخذ المجال الافتراضي بديلًا عن الواقع بقولها: «يراودك البوح عن نفسك وتستكين لمحاولاته المتكررة لاستنطاق جسدك، أحلامك، تاريخك، إنسانيتك، وطنك، خيباتك كلّها، وتمارس شيئًا ما ميّزك منذ الأزل عن باقي المخلوقات...تتكلّم وتنطق...وتقول...ليس لأنك تدّعي بطولة وهميّة، بل لأنك مختنق بما لا تستطيع أن تبتلعه طواعية فكيف وإن كان قسرًا، أنت تتكلم لتحافظ على إنسانيتك أو لتستطيع أن تقنع نفسك بأنك ربما ـ وأقول ربما هنا عمدًا ـ لا تشبه القطيع الأعزل.

لقد جعلت الرقابة المسلّطة على المواطنين إنشاء المدوّنات السياسية الاجتماعية مسلكًا وعرًا لا يُقبل عليه إلّا الناشطون الحقوقيون أو من سار على دربهم. والواقع أنّ أسباب الإقبال على التدوين تختلف باختلاف تكوين الأفراد وثقافاتهم وانتماءاتهم وتركيبتهم النفسية. فمن الشبّان من اكتشف التدوين عن طريق الصدفة، ومنهم من بدأ بتدوين ما يعاينه من تجاوزات، ومع مرور الوقت بدأ ينتقد الأوضاع السياسية، ومنهم من انتقل من النضال الفعليّ في الواقع إلى النضال عبر التدوين، ومنهم من رغب في الكتابة بسبب تضييق السلطة السياسية الخناق على المواطنين وتكميم أفواه المعارضين.

ولئن اكتفى البعض بالتعبير عن آرائه وأحلامه وتسجيل ملاحظاته اليوميّة بشأن ما يعانيه، فإنّ البعض الآخر اتّخذ من التدوين مطيّة للنضال متسلّحًا بثقافة حقوق الإنسان ومقتديًا بالناشطين الحقوقيين هنا وهناك. فكان التدوين محاولة للمقاومة عبر الكلمة تُبين النقاب عن مدى تغلغل السياسية في كلّ مجالات الحياة وتحوّل الفضاء الافتراضي إلى فضاء يكرّس هامشًا من الحريّة.

وبالرغم من أنّ التدوين في تونس كان محدودًا ومحاطًا بعراقيل كثيرة مقارنة بالتدوين في مصر والعراق وسوريا والسعودية واليمن وغيرها من البلدان، إلّا أنّ الحجب والملاحقة لم يحولا دون بروز مدوّنات نهضت بدور هامّ في نشر الأخبار السياسية، وخاصّة تلك

المتعلّقة بالكشف عن فساد الأسرة الحاكمة ونقد الممارسات السلطوية، فضلًا عن بثّ الوعي بين جموع المتصفّحين للمدوّنات.

ولا يخفى أنّ حرمان الشبّان من حقوقهم في التعبير عن آرائهم بكلّ حرّية في المنابر العامّة وفي وسائل الإعلام الوطنيّة بسبب انتمائهم إلى حزب سياسي أو آخر أو بسبب أفكارهم أو نشاطهم في إحدى المنظمات الحقوقية، هو ما جعلهم يقبلون على عالم التدوين، ويرغبون في إنشاء مدوّنات خاصّة بهم متحاشين في أغلب الأوقات، اختيار عناوين ترمز إلى النضال حتى لا يثيروا فضول أجهزة الرقابة. نذكر من بين هذه العناوين«بنيّة تونسية» (فتاة تونسية)، «ابتسامة من الجنوب»، و«بنت عايله»، و«ظلمة»، و«غدوة نحرق» (غدًا أهاجر هجرة سرية).

ولئن اعتبر المدوّنون الشبّان الفضاء الافتراضي مساحة حرّة للكتابة ومتنفّسًا جديدًا وبوابة للعبور إلى العالم الخارجي وإيصال أصواتهم وآرائهم إلى نظرائهم في بلدان عربية وغربية، فإنّ الواقع المعيش أثبت لهم أنّ جهاز القمع هو لهم بالمرصاد ومن هنا كان عليهم أن يتجنّبوا التصريح بأسمائهم الحقيقية واللجوء إلى استعمال أسماء مستعارة كبدر السلام و«طه» و Clandestino . . غير أنّ هذا الإجراء لم يحل دون تعرّض أغلبهم لملاحقة رجال الأمن بل اعتقالهم، مثلما حدث للصحفي والمدوّن عبد الله زواري والمدوّنين سليم بوخذير وفاطمة الرياحي وغيرهم. ذلك أنّ كتابة مواضيع سياسية ونشر تقارير عن أوضاع حقوق الإنسان في تونس والتعبير عن مشاغل الشباب وأزماتهم يعدّ خرقًا للممنوع تواجهه السلطة بالاتهام بالتطاول على أعوان الأمن والاعتداء على الأخلاق الحميدة.

وتعكس طريقة اختيار المدوّنين التعريف بأنفسهم أو تقديم ذواتهم على حدّ عبارة Erving Goffman مدى معاناتهم وسيطرة نبرات الحزن والأسى على كتاباتهم. فبدر السلام اختار هذا الشعار يصدّر به مدوّنته: لا اسم لي. أنا مثلُ نسيم الجبال العليل. لا ملجأ لي. أنا مثلُ المياه المتدفقة. لا كتب مقدّسة لي، ولست في البخور المتصاعد من المذابح ولا في أناشيد الطقوس. لست مُحاصرًا بالنظريات ولا مُفسَدًا بالمعتقدات، ولا موثقًا بسلاسل الأديان، ولست في الأعلى ولست في الأسفل. أنا العاشق إذا عشقت. أنا حرّ وأغنيتي هي أغنية النهر المتدفق على هواه مناديًا المحيطات المفتوحة: أنا الحياة(كريشنا مورتي).

أمّا صاحب مدوّنة «فرييراس» (FREE-RACEرأس حرّ) فإنّه يعتبر أنّ مدوّنته هي محاولة شرسة وفي الغالب،ناجعة غايتها تحرير رأسه.

Free-race: tentative féroce, souvent efficace, pour libérer mon «Ras» (ma tête)

وبالرجوع إلى مضمون «التدوينات» ينتبه القارئ/ ة إلى أنّ هؤلاء المدوّنين قد اختاروا التحليق خارج السرب، مصرّين على أن يكونوا فاعلين في الواقع، وأن ينخرطوا في قضايا متعدّدة كالبطالة والفقر وانتشار المخدّرات والهجرة السريّة وغيرها. ولئن ارتأى البعض اعتماد لغة عربية فصحى مبسّطة، فإنّ البعض الآخر اختار اللهجة التونسية للتعبير عن آرائه وللتواصل مع الآخرين مازجًا أحيانًا بين اللهجة المحليّة والفصحى والكلمات الدخيلة باللغة الفرنسية أو الإنجليزية. أمّا أسلوب الكتابة فقد كان لدى البعض قائمًا على السخرية والتهكّم، ولدى البعض الآخر احتجاجيًّا ومباشرًا. يقول المدوّن سامي بن غربية في هذا الصدد: «أختار التحريض عن قصد كوسيلة لحفز المناظرة أو لإثارة رد فعل مشوّق على الأقل».

ومن بين المدوّنات التي اهتمّت بمشاكل الشباب مدوّنة «غدوة نحرق» التي لم يكتف صاحبها بنقل أخبار الشبّان الذين أقدموا على مغامرة الهجرة السريّة بعد أن ضاق بهم المقام في وطنهم، بل إنّه عكف أيضًا على تغطية ما حدث في مدينة الرديّف بالجنوب التونسي من أحداث أضرّت بالسكّان مثل الفيضانات والاحتجاجات التي واجهتها السلطة بالقمع.

ولا تختلف مدوّنة «ابتسامة من الجنوب» عن سابقتها فهي مدوّنة تسلّط الضوء على بعض مشاغل شباب الجنوب: «بأسلوب ساخر» وقد تطرّق فيها «طه» إلى مواضيع يهمّشها الإعلام الرسمي كمعاناة الشباب، وخاصّة في الجنوب التونسي من الفقر المدقع والبطالة والإحساس بالدونية. والواقع أنّ التركيز على مشاغل الشباب لم يجعل «طه» مهتمًّا برصد أداء الحكومة فقط، بل إنّه انتقد أيضًا استشراء ظاهرة العنف في صفوف الشبّان، وخاصّة المدوّنين. يقول في هذا الصدد تحت عنوان «العنف البلوغسفيري والأسئلة التي تبحث عن إجابات» بتاريخ 2009: وهل يمكن تفسير هذه الظاهرة بشعور المدونين بالإحباط؟ أو عدم الثقة في النفس؟ أو الاعتزاز بالشخصية، النرجسية، وهوس العظمة؟

وهل إن تفشي هذه الظاهرة مرتبط بضعف الحجج والعجز عن الإقناع واللجوء إلى أسهل الأشياء التي هي في متناول كل شخص ولا تتطلب أي جهد فكري: السب والشتم و...و...!

أم إن استفحال هذه الظاهرة هو تعبير مكثف لغياب الديمقراطية في واقعنا المعاش؟

لا أقصد بهذه التدوينة شخصًا معيّنًا أو بعض الأشخاص، إنما هي محاولة لإثارة ظاهرة العنف اللغوي لدى المدونين، الصحافيين الجدد ذوي المستويات العلمية العالية والقدرات الفكرية والمعرفية المرموقة!

نعم للحوار الراقي والناضج والمسؤول... حتى نكون قدوة للأجيال القادمة من المدونين...

وفي السياق نفسه خصّص صاحب «الموهبة التنبيرية» (الانتقاد) مدوّنته «هشهوش النبّار» لانتقاد جوانب من الحياة الاجتماعية والدينيّة في تونس ورصد بالخصوص العلاقات بين الجنسين وبعض الممارسات والسلوك الصادر عن بعض المحجّبات في الفضاءات العامّة وفي وسائل النقل العمومي. ولم يفت المدوّن إبداء رأيه في تدوينات زملائه والتعبير عن موقفه ممّا يجري في البلاد من أحداث، وإن بدا من الواضح اختياره تجنّب الحديث عن المواضيع السياسية بطريقة مباشرة. ويعلّل صاحب هذه المدوّنة اهتمامه بانتقاد بعض ظواهر من الحياة اليوميّة بـ«أنّ الإنسان توّاق إلى الكمال» وبشدّة تعلّقه بوطنه ورغبته في أن يسير قدمًا في ركب التقدّم.

أمّا لينا بن مهني صاحبة مدوّنة «بنيّة تونسية»، فإنّها كرّست مدوّنتها للتنديد بالأوضاع المتدهورة لاسيما وأنّها تعتبر نفسها «مناضلة من أجل الدفاع عن حريّة التعبير وضدّ اعتقال الناس بسبب آرائهم». ومن المواضيع التي تطرّقت إليها «لينا» في مدوّنتها قضيّة طلبة اتّحاد الطلبة الذين طردوا نهائيًّا من الجامعات، وقضايا سجناء الرأي والعمل السياسي، وقد وثّقت «لينا» ما جمعته من شهادات وما التقطته من صور ونقلت تفاصيل حول محاكمات الطلبة وسجناء الرأي.

والواقع أنّ نضال «لينا» لم يتوقّف عند هذا الحدّ فقد شاركت في تنظيم حملات ضدّ «الحجب» والرقابة الصارمة التي يفرضها النظام على الإنترنيت وساهمت أيضًا في الانتفاضة الإلكترونية ضدّ الرقيب «عمّار 404»، وهو الاسم الساخر الذي أطلقه المُحتجّون على الجهاز الحكومي الذي يشرف على حجب المواقع وقرصنة المدوّنات. وكانت «لينا» من بين الشبّان الثلاثة أصحاب مبادرة تنظيم مظاهرة سلمية «نهار على عمّار» أمام مقرّ وزارة «تكنولوجيات الاتصال» بالعاصمة للتنديد «بالرقيب 404» والذين وقّعوا طلب ترخيص قانونيّ من وزارة الداخلية في الغرض، لكنّه جوبه بالرفض.

ومن المدوّنات الطريفة مدوّنة وسام التليلي «محافظ نورمالند» التي كانت من أوّل المدوّنات التونسية التي تمّ إطلاقها على الإنترنيت سنة 2006. وتتمثّل فكرة هذه المدوّنة في إنشاء بلد افتراضي يعيش فيه مواطنون افتراضيون ولهم حكومة افتراضية. وقد انخرط وسام في كلّ حركات المساندة وكسر جدار الصمت التي قادها شبّان عن طريق التدوين وصفحات «الفايسبوك». وبالإضافة إلى ذلك شارك وسام في حملات ظرفية مثل «يوم الجلاء من الماء» وهي حملة تمّ إطلاقها بالتزامن مع الفيضانات التي اجتاحت بعض المناطق التونسية في خريف 2009، إضافة إلى الحملة السنوية «التدوينة البيضاء» وهي صفحة بيضاء يصدرها كلّ المدوّنين التونسيين احتجاجًا على حجب المواقع على الإنترنيت المفروض من النظام.

لقد أغرت هذه الحملات فئة أكبر من الشبّان بالخروج من دائرة الصمت وقد استطاع عدد منهم اختراق النظام البوليسي القائم فنشروا المعلومات وتبادلوا المقالات النقدية والصور على الإنترنيت وعرض بعضهم «خارطة السجون التونسية» التي تحدّد المواقع التقريبية لسجون تونسية على خارطة غوغل، مع أشرطة موثّقة بالصورة والصوت لسجناء سياسيين، ونظّموا النضال بالدعوة إلى الإضرابات والحركات الاحتجاجية.

وكان المدوّنون يبحثون دائمًا عن حلول تخرجهم من الحجب القسري فكلّما حجبت مدوّنة غيّروا عنوانها بإضافة رقم يدلّ على عدد مرات الحجب، أو عطّلوا الحجب باستعمال «البروكسي». ويعدّ معزّ الباي صاحب مدوّنة «بأجنحة ماغون» من أبرز المناضلين، فقد تعرّض للتضييق والمحاصرة والإيقاف أكثر من مرّة بسبب نشاطه «الافتراضي» غير أنّ ذلك لم يزده إلّا إصرارًا على مواصلة العمل. وقد وجد في الإعلام «المواطنيّ» وخاصّة التدوين أداة قويّة وفعّالة لإيصال صوته وصوت المضطهدين من أبناء جيله إلى أوسع نطاق. يقول معزّ في هذا الصدد: «كنت في كلّ مرّة أستشعر (كذا) أنّ هذا الفضاء تحوّل إلى فضاء بديل عن الحرية التي حرمنا منها، فيتنازعني هاجسان: الإيمان بأهميّة الفضاء الافتراضي في معركة الحرية والكرامة والخوف أن يتحوّل إلى فضاء بديل وأن يتحوّل النضال إلى نضال افتراضيّ».

ويشرح المدوّن سامي بن غربية وجهة نظره في هذا الموضوع مشدّدًا على أنّ حرّية التعبير تمثّل أهمّ مطلب بالنسبة إلى المدوّنين. يقول: «بالنسبة لي، قطع كلام الآخرين يعني حرمانهم من التفكير، أي بعبارة أخرى تجريدهم من جوهرهم. وكلّ العراقيل الموضوعة أمام حرية التعبير، سواء أكانت سياسية أو دينية أو اجتماعية، تنزع إلى تحويل البشر إلى بهائم والحطّ من قدرهم. وتصبح الكلمات بوجود الرقابة كالنهيق وتغدو الناس حميرًا والمجتمع إسطبلًا. ولهذا فإنّ حرية التعبير في شبكة الإنترنت تكتسي بالنسبة لي أهمية قصوى، وخاصة في المدوّنات لأنّها تتيح للأفراد المطالبة بصفتهم كمواطنين

عبر الحديث عن المواضيع المحرّمة وعبر التنافس مع وسائل الإعلام التقليدية، أو حتى هزّها هزًّا في بعض الأحيان».

وعلى غرار وسام التليلي، ولينا بن مهني، ومعزّ الباي أنشأت هناء الطرابلسي مدوّنة اختارت لها اسم «ظلمة» وهي إحدى شخصيات «حدّث أبو هريرة» للكاتب التونسي محمود المسعدي، وقد أطلقتها سنة 2007 على الإنترنيت. وقد اكتشفت «هناء» التدوين عن طريق أصدقائها على «الفايسبوك» وكانت في البداية تسجل في مدوّنتها بعض الخواطر وتنشر بعض التحليلات الأدبية ثم انتقلت إلى نقد بعض الظواهر الاجتماعية كالبطالة وغلاء المعيشة. وتعتبر هناء نفسها من بين الذين تجرؤوا على الخوض في المواضيع السياسية والمواضيع المحظورة وقد شاركت في حملة «نهار على عمّار» احتجاجًا على الحجب والقمع ومنع حرية التعبير.

ولا يختلف الأمر بالنسبة إلى فاطمة الرياحي التي أنشأت مدوّنتها الموسومة بـ«فاطمة أرابيكا» وخصّصتها للتعبير عن مواقفها ممّا يجري من انتهاكات بحقّ المواطنين معبّرة عن توقها إلى الديمقراطية والحريات منتقدة سياسية الحكومة تجاه الشباب وعجزها عن فهم مشاغلهم.

والواقع أنّ شيوع حالة الاستياء دفع الحكومة إلى الردّ على تململ الشبّان بإحداث برامج للعناية بهم ولكن سرعان ما احتجّ المدوّنون على هذا الأسلوب في معالجة قضاياهم مثبتين استشراء أزمة انعدام الثقة بين الشباب والسلطة مشكّكين في نوايا كلّ مبادرة. جاء في مدوّنة «فري راس» بتاريخ 2008 موقف صاحبها من قرار الدولة تخصيص برنامج للشباب يقول: «ما الذي استفاده مخططو حملة الحوار مع الشباب يبدو أنّ الحاجة أصبحت مُلحة للتعرّف أكثر على هذا الشاب.. الذي أصبح يفاجئ الجميع بين الفينة والأخرى بالقلاقل التي يُسببها... فكان لا بد من حملة يُستدرج فيها للبوح فكان أن خُطط للحملة لتسير بالشكل التالي: إيهام... استدراج... انسياق... فرز وتحليل بهدف الدمغجة La démagogie وتسهيل السيطرة...»

1 ـ الإيهام بوجود نية صادقة للحوار

2 ـ استدراج الشباب للبوح.. ولو بطريقة محتشمة عبر الاجتماعات المباشرة ومنتديات الحوار الافتراضي..

3 ـ انسياق القلة القليلة من الشباب الحالم وتوجههم نحوالتطرق لمواضيع حساسة... تشمل هذه المواضيع تطلعات الشباب ورأيه حول الوضع العام بتونس في مجالات حيوية... سياسية واقتصادية واجتماعية...

4 ـ فرز وتحليل (تحت الطاولة) المساهمات الأكثر جرأة...حتى تلك «المصنصرة...La censure» لأنها ببساطة الأكثر صدقًا والأقرب للواقع..

5 ـ تحليل المعلومة (دائمًا تحت الطاولة) سبر الآراء مكّن من التعرف، بشكل أكثر دقة، على بعض الجوانب الخفية من الشباب التونسي: همومه، ميولاته، طموحاته... مما سيُسهل التعامل معه ومحاولة «دمغجته démagogiser مستقبلًا»..

وعلاوة عن الكتابة حول مشاكل الشباب كقضيّة السكن الجامعي، وسجن الطلبة المنتقدين للنظام، ومعضلة حجب المدوّنات، ومنع حرية التعبير...تطرّقت صاحبة مدوّنة «بنت عايلة» إلى سياسة الحكومة. جاء في تدوينة بتاريخ 2010 «راهوالسياسة هاذي اكبر اعتراف بفشل ذريع في تحقيق التطور الاجتماعي. اش معناها بعد واش وعشرين سنة(21) من التغيرات الثورية والإصلاحات الجذرية، ولازلتم ترون أن التوانسة عديمي أهلية؟ هاذا الكل هوما غير قابلين للتطور وللتنوّر؟ ولّا انتوما فشلتوفي النهضة البشرية؟ ولّا بالعكس هوما امخاخهم محلولة أكثر ممّا يساعد؟ يا لي تحب تتحاور مع الشباب هذي اخباروالشباب».

والملاحظ أنّ صاحبة المدوّنة اقترحت جملة من الحلول منها: «التضامن المطلق وغير المشروط مع الطلبة المسجونين لأنّهم طالبوا بحقّ أساسي وبديهي من حقوق البشر. كنت بش نكتب ع الموضوع بشوية سخرية كي العادة ياخي لقيت طعم الملح والمرارة هوا اللي غالب.المشكلة هاذي فيها فرعين. فيها «معضلة» السكن وفيها الرد العنيف بالسجن وبعقوبات قاسية على الطلبة».

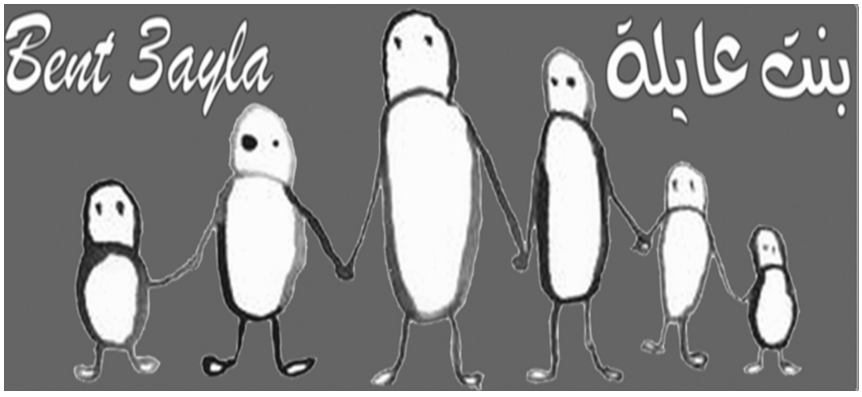

يقودنا الاطلاع على هذه النماذج إلى الإقرار بأنّ التدوين «مجال خصب للتعبير عن الذات وتنامي الشعور بالتمكين: يمكن لأي مدوّن أن يعبّر عمّا يجول في نفسه من مشاعر وآراء عن طريق التدوين، وأن يتلقّى ردود القراء بحيث يشعر أنّ صوته يمكن أن يصل إلى جمهور عريض ومن ثمّ يوفّر التدوين شعورًا مفعمًا بالتحقّق الذاتي والشهرة وتنامي الإحساس بسيطرة المرء على حياته».

وقد عرف النشاط التدويني السياسي الاجتماعي التونسي تطوّرًا ملحوظًا. فقد كان في البدء، تسجيلًا لأحداث ونقلًا لشهادات شخصية، ثمّ نما وتطوّر ليصبح وسيطًا معرفيًّا ووسيلة للتعبئة ومساحة للتعبير، وأداة لتعرية النظام الاستبدادي وفضح ألاعيبه وإطارًا لنشر ثقافة تشاركية مواطنية.

غير أنّ هذا النشاط، وإن وفّر مجالًا للمشاركة السياسية لم يستطع بمفرده إحداث التغيير المجتمعي المطلوب. ففي ظلّ غياب إرادة سياسيّة صادقة راغبة في إجراء إصلاحات ديمقراطية حقيقية، لم يكن بإمكان المهمّشين إلاّ الهجرة أو العزلة أو اختيار درب النضال. ومن بين الذين ارتأوا المقاومة سبيلًا فئة من فنّاني «الراب» اتّخذت من الموسيقى وسيلة للتعبير عن القهر والحرمان والتهميش وأداة لتغيير الواقع.

2 ـ موسيقى الراب: وسيلة للتنفيس والتعبئة والاحتجاج

تجدر الإشارة إلى أنّ «الراب» ينضوي تحت ثقافة الهيب هوب Hip Hop وقد انتشر في تونس في العقد الأخير من القرن الماضي واستطاع أن يكوّن جمهورًا يلتفّ حول أبرز رموز هذا الفنّ. فعلى سبيل المثال نجح «بلطي» في أن ينتج مجموعة من الأغاني جذبت فئة كبرى من الشبّان لتضمّنها انتقادًا لاذعًا للأوضاع الاجتماعية وتركيزها على عرض أحلام الأجيال الجديدة ووصف معاناتها. وقد عبّر «بلطي» في أغانيه عن سيطرة مشاعر اليأس على الشباب وخيبة أملهم في الحكومة بسبب غياب العدالة الاجتماعية واستشراء الفساد وانعدام تكافؤ الفرص بين الجميع، وجنوح أصحاب القرار إلى استعمال المعايير المزدوجة، فضلًا عن غياب منوال تنموي جديّ إلى غير ذلك. وقد جنح «بلطي» وغيره من ممارسي هذا الفنّ إلى المزج بين اللهجة التونسية والفصحى والكلمات الأعجميّة في محاولة للخروج عن السائد والتعبير عن الواقع المعيش.

أمّا أسباب الإقبال على ممارسة هذا الفنّ فإنّها تعود حسب «بلطي» إلى أنّه «عندما تنشأ في منطقة فقيرة كهذه وسط الجريمة والبطالة والكحول والمخدرات لا يبقى أمامك سوى خيارين: إمّا أن تصبح مجرمًا، أو أن تجد مخرجًا من هذه الظروف من خلال الموسيقى أو الرياضة». وقد اختار بلطي منذ المراهقة عالم الموسيقى: «الراب الواعي» ليكون قارب النجاة وجواز العبور إلى عالم أرحب». غير أنّه سرعان ما أدرك أنّ ممارسة الراب قد تُحوّل صاحبها إلى مهمّش. يؤكد «بلطي» ذلك بقوله: «لقد بدأت مسيرتي في الراب في ظرف اعتبر فيه هذا النوع من الفنّ صدمة بالنسبة للجمهور التونسي. نبذني الكثيرون واشمأز مني الكثيرون».

ولا يختلف الأمر بالنسبة إلى وجدي الطرابلسي المعروف فنيًّا بـ«ماسكوت» فقد احتجّ بدوره على نظرة الاحتقار التي يواجهها مغنّي الراب «فعدد كبير من الناس» يعتبرون الراب فنًّا

هابطًا وغير أخلاقي، وقد وقفوا ضدّ حضور هذا الشكل الموسيقي ورواجه في تونس، ويعتبرونه انحرافًا وتفسخًا وبعيدًا عن أصولنا وتراثنا».

ويشترك محمد أمين زرّوق المعروف فنيًّا بكنزي مع «بلطي» و«ماسكوت» وغيرهما من فنّاني «الراب» في اعتبار هذا النمط الموسيقي فضاءً للتعبير عن معاناة جيل بأكمله ووسيلة لتبليغ أصواتهم إلى الناس وتفجير طاقاتهم. ويحرص فنّانو«الراب» على أن يتفاعل الشباب معهم وأن ينتبهوا إلى أنّ خطابًا جديدًا بصدد التكوّن، وهو خطاب لا يطرح البديل بقدر ما يسعى إلى وصف الحالة المتردية للمهمّشين ومقاومة الضغوط وفضح صور القمع والاستلاب.

وعلى هذا الأساس يتحوّل «الراب» في نظر المولعين به إلى أداة رفض لجميع رموز السلطة (الأب، المعلّم، القائد، المثقف، السياسي...) ووسيلة لفضح سياسة الحكومة وبيان مسؤوليتها عن انتحار الشباب غرقًا بسبب إقدامهم على الهجرة السريّة، أو معاناة أغلبهم من الإحباط. غير أنّ هذه الجرأة في التنديد بالفساد عرّضت عددًا من فنّاني «الراب» للرقابة والمنع. فقد أقدمت الأجهزة الأمنية على غلق شبكات الاتصالات والإنترنت للحيلولة دون مشاهدة العديد من أغاني «الراب» المسجّلة على الفيديو على مواقع الإنترنت متوقّعة بذلك منع هذه الأصوات من التأثير في الجماهير. ولا يخفى أنّ صدور أغنية «رئيس البلاد» للمغنّي المعروف بالجنرال دفع وزارة الداخلية إلى شنّ حملات اعتقال في صفوف مغنّي «الراب» لما تضمّنته هذه الأغنية من جرأة غير مسبوقة.

ويذهب عدد من النقّاد إلى أنّ أغاني «الراب» نجحت أكثر من غيرها من أشكال الفنون وأنماط الإبداع في التعبير عن آراء الشباب وتطلّعاتهم ووصف مشاكلهم اليومية، وقد نجم عن ذلك تأثّر هؤلاء بعدد من فنّاني «الراب» وتماهيهم معهم بل إنّ فئة من الشبّان اعتبرت فنّان «الراب» أنموذجًا يقتدى به، خاصّة وأنّ الاستمتاع بـ«الراب» لا يتطلّب الحصول على شهادات علميّة والتشبّع بزاد ثقافيّ كبير.

ومقارنة بالتدوين يعدّ التعبير عبر موسيقى «الراب» أكثر انتشارًا بين الناس، خاصّة في الأوساط الشعبيّة نظرًا إلى ميل أهل «الراب» إلى استخدام المفردات اللغوية ذات الطابع الشبابيّ والعفويّ التي تستقطب عامّة الفئات الشبابيّة المحدودة التعليم والتي لا تملك القدرة على الاطلاع على المدونات ولا على التعليق على المادة المنشورة فيها. أضف إلى ذلك أنّ الاستماع إلى «الراب» لا يرتبط بمكان أو زمان، وهو أكثر يسرًا من متابعة المدوّنات التي ترتبط بتوفّر حاسوب والإنترنت. وقد لا نبالغ إذا اعتبرنا أنّ النزعة «الشعبويّة» Populisme التي تسم «الراب» تشعر الشباب العاطل عن العمل بأنّهم يشكّلون «جماعة انتماء» تقتسم الهموم نفسها.

يعدّ فنّان «الراب» ابن الشعب وهو يتفنّن في سرد ما يجري في الشارع من أحداث، وفي كشف النقاب عن المستور الذي يتعمّد أغلب أصحاب الثقافة «العالمة» تغييبه أو تجاهله. وهو إذ يفعل ذلك يريد كسب الاعتراف: اعتراف جميع المؤسسات التي تمارس الإقصاء والاستبعاد والتهميش بحقّ هذه الفئات المسحوقة في الحياة علّها بذلك تراجع مواقفها وتخرج من حالة القصور والعمى لتتأمّل في الواقع وتحلّله بغية إيجاد الحلول الملائمة التي تحفظ للمهمّشين حقوقهم وتصون كرامتهم وتحترم إنسانيتهم.

وبقطع النظر عن أسباب نجاح عدد من فنّاني الراب في التأثير في الشباب فإنّ تحليل المنتج الثقافي والنظر في خصائص الخطاب الموجّه إلى الشباب كفيلان متى أنجزا على أسس علميّة، بأن يُبيّنا لنا مدى تعطّش الشباب، وخاصّة المهمّشين إلى فضاءات بديلة وأدوات تعبير وآليات تمكّنهم من البوح بما يجول بخواطرهم من أفكار وبوجدانهم من مشاعر. ولا معنى في تقديرنا، لإقبال الشباب على «الراب» إلاّ لأنّه أضحى في نظرهم، أداة تعبيريّة تتجاوز حواجز اللغة والجغرافيا والدّين والانتماء لتصبح ثقافة وأسلوب حياة ووسيلة تعبير عن الذات لاسيما وأنّ «الراب» ينهل من معين الثقافة الشفويّة أكثر من الثقافة العالمة المدوّنة. ويمكن القول إنّ الولع بأغاني «الراب» مردّه رفض التصوّر السلطوي الذي كان يوظّف الغناء للإمتاع أو للاستلاب وتثبيط همم الشعوب، وسعي في المقابل، إلى تغيير هذه النظرة الأحادية إلى وظيفة الفنّ.

لا مراء أنّ مغنّي «الراب الملتزم» كما يحلو للبعض تسميته، يرفض أن يسخّر أغانيه لهذه الغاية معتبرًا أنّ الفنّ محاكاة للواقع على حد عبارة بودريار Beaudrillard ولا بدّ أن تعرّي الأغاني حقيقة ما يجري في عالم المهمّشين وأن تنقل تصوّرهم للحياة ورؤيتهم للكون. ولعلّ اللجوء إلى أسلوب الاحتجاج والاستفزاز والاعتماد على لغة تبدو في نظر البعض، بعيدة عن آداب التخاطب معبّران عن حاجة المهمّشين إلى الإخبار عن نمط حياتهم ومعاناتهم ولفت انتباه أصحاب القرار، وتشكيل «صوت» قادر على إرباك النظام وإحراجه. وما دام هؤلاء الطغاة لا يصغون إلى أنين الشباب ويستهترون بما يكابدونه فإنّ العنف اللفظيّ صار في بعض أغاني «الراب»، «سيّد الميدان».

ولئن اعتبر البعض أنّ العنف يوظّف للتعبير عن الرفض السياسي ونشر الوعي بين صفوف الناس الذين فقدوا الرغبة في الحياة وارتموا في أحضان السلبيّة فإنّ استقراء مضمون نسبة من أغاني «الراب» يومئ إلى توظيف هذا النمط الموسيقي للتعبئة الإيديولوجيّة فصار بعض مغنّي «الراب» أشبه ما يكونون إلى الدعاة الدينيين الأصوليين الذين لا همّ لهم سوى الترويج لثقافة الكراهية ونبذ الآخر. وبناء على ذلك يتحوّل المهمّش بدوره، إلى ممارس للإقصاء والفرز على أساس المعتقد.

ولئن كان هدف هذه الفئة من مغنّي «الراب» نقد الخطاب السياسي الاجتماعي السائد فإنّ الناظر في دلالات ما أنتجوه يكتشف أنّهم يعيدون إنتاج خطاب قمعيّ ولكن هذه المرّة باتّجاه المختلف دينيًّا.

ولعلّ السؤال الذي يتبادر إلى الذهن في هذا المقام: إلى أي حدّ استطاع مغنّي «الراب» أن يمثّل الشباب أم أنّه قد انقلب بدوره إلى ناطق باسم فئات إيديولوجية تتصارع متّخذة قضايا الشباب ذريعة لتحقيق مآرب أخرى؟ وإذا علمنا أنّ الشباب لا يمثّلون وحدة متجانسة ولا كتلة واحدة أدركنا أنّ قضايا المهمّشين معقّدة ومركّبة لا يمكن لأي طرف أن يدّعي أنّه أكثر من غيره قدرة على فهمها والتعبير عنها.

الاستنتاجات

إزاء تعمّد وسائل الإعلام الرسميّة الأحادية التوجّه تغييب مشاكل الشباب، وخاصّة شباب الجهات الفقيرة والمحرومة من العدالة الاجتماعية، وإزاء صمت النخب أو اكتفاء البعض منها بالإشارة إلى معاناة الشبّان في غضون خطاباتهم حول التنمية وتحديث البلاد، قرّر المهمّشون / الهامشيون الخروج من حالة الصمت الإرادي أو التصميت مصرّين على امتلاك حقّ تمثيل ذواتهم بأنفسهم دون اللجوء إلى الوسيط. وإن كان هؤلاء لا يملكون المال أو السلطة أو الدعم فإنّهم رأوا أنّ الكلمة سلاح لا يمكن الاستهانة به وأنّها تمثّل سلطة قادرة على مواجهة بقية السلطات.

وأمام انعدام فرص تشجيع الشباب على التجريب والمغامرة وتعنّت النظام واستمراره في العبث بمصير المهمّشين كان على هؤلاء أخذ زمام المبادرة والبحث عن مخرج فكانت وسائط الاتصال والنشر الإلكتروني الإنتاج البديل الذي يوفّر للشبّان إمكانيات للخروج من حالة الإحباط والشعور بالقلق واليأس. وقد ترتّب على انتشار وسائل الإعلام الجديدة وتطوّر التكنولوجيا إطلاق عنان المواهب المكبوتة، واقتحامها مجال الإبداع وإصرارها على الإسهام في رسم معالم الثقافة وتجديدها، والمشاركة في تحديد ملامح ممارستها المستقبلية استهلاكًا وإنتاجًا. وبدل أن تشجّع سياسة الحكومة الشباب على أن ينهضوا بدور وأن يشاركوا من موقعهم، في رسم المستقبل صارت هي الكابح والمعرقل فكان لا بدّ من تصحيح المسار.

إنّ هذا الجيل الذي يسمّيه البعض جيل «بن عليّ» (نسبة إلى الرئيس السابق) لم ينخرط في العمل السياسي بالمفهوم الكلاسيكي ولم يكن حاملًا لمشروع تغيير واضح المعالم بقدر ما كان قادرًا على الاحتجاج ومواجهة أشكال الهيمنة الطبقية والسياسية والفكرية، من خلال التدوين والحوار في المنابر الإلكترونية والغناء والرقص وغيرها من الوسائل المتاحة للتعبير.

وهي أشكال من التعبير تتسم بصفة التنوّع قد تكون مباشرة وقد تكون غير مباشرة، وقد تتضمّن حلولًا وقد تكتفي بالانتقاد والفضح والتشهير والسخرية اللاذعة، وقد تكون مرتكزة على خطاب عميق الدلالات، وقد تكون معتمدة على خطاب مفكّك وهزيل. وفي كلّ الحالات ساهمت هذه الأشكال التعبيرية والممارسات الثقافية في تشكيل هويّة الفرد الثقافية وفي التخفيف من شدّة الاحتقان أو في حالات أخرى في التصعيد من وتيرته.

ويمكن أن نعتبر أنّ هذه الأشكال التعبيرية قد ساهمت في توعية الشباب بأهميّة البحث عن مخرج قد يكون في الفنّ أو في الاحتجاج في الشارع....ودفعت المهمّشين إلى البحث عن فضاءات للتحرّر إذ إنّ الاستمرار في «لعب دور الضحيّة» والاكتفاء بوصف المعاناة لا يمكن أن يؤديا إلى نتائج إيجابية. ولعلّ سبب هذا الوعي السياسي والحسّ الوطنيّ يعود إلى انتشار وسائل التواصل الحديثة التي مكّنت الشبّان المهمّشين من الاندماج في جماعات عضوية و«التشبيك» مع جماعات تعيش المعاناة نفسها هنا وهناك فضلًا عن عولمة طرق ممارسة الحريات وتقديم الذوات والتعبير عن المشاعر.

وممّا لا شكّ فيه أنّ وعي الشبّان المهمشين بالوسائل التي تُحقّق لهم التمكين طوّر مواهبهم وأتاح لهم فرصة الانتماء إلى مجموعات عضوية وَحّدت بين صفوفهم، فكان ظهور تجمّع المدوّنين الذي استطاع أن يحوّل التدوين من ظاهرة فرديّة إلى ظاهرة جماعية. وفي السياق نفسه تكوّنت لحمة بين فنّاني «الراب» جعلتهم يفكّرون في الإنتاج المشترك. وهكذا كانت وسائل التعبير في كثير من الحالات، علامة دالة على تكريس قيم التضامن والتعاون المشترك بين صفوف المهمّشين بهدف الخروج من حالة الإقصاء إلى حالة الاحتواء والانتماء، ومن حالة السلبيّة إلى حالة البحث عن مبادرة للخلق وإنتاج المعاني الجديدة التي من شأنها أن تقوّض المسلّمات والثوابت وتربك منظومة الصور النمطية التي حاصرت الشباب في العقود الأخيرة.

الخاتمة

لقد سعينا خلال هذا البحث، إلى أن نكشف النقاب عن محاولات برزت في أوساط فئة من الشباب التونسي تنّم عن وجود رغبة في تغيير أوضاع المستبعدين والمهمّشين بصفة خاصّة. وقد استقرّ اختيارنا على دراسة تجارب المدوّنين ومغنّي «الراب» لأنّ هذه الأشكال التعبيريّة لا تحظى في الغالب، باهتمام الدارسين العرب بل إنّ معظم الأكاديميين ينتقدون بشدّة انكباب عدد من الدارسين على استقراء هذه التجارب التي تنتمي إلى «ثقافة الأنفاق» ويرون أنّها دراسات لا تليق بالمثقّف، ومن هنا فإنّها تعدّ متى أنجزت، دراسات على الهامش. وهكذا يتّضح أنّ الأعمال والبحوث تخضع لتراتبية هرميّة وهو ما يولّد بناء هامشية جديدة ومهمّشين جدد.

وقادنا البحث في هذه التجارب على اختلافها ، إلى تبيّن مدى حرص أغلب هذه الفئات على أن تكون داخل التاريخ لا خارجه ، وفاعلة في الواقع لا خانعة راضية بالمقدّر والمكتوب. ولئن فضّل البعض التعبير عن مأساة التهميش عبر الجريمة أو الانتحار أو الجنون أو الصمت...فإنّ البعض الآخر اختار تسخير القلم للبوح بما يفكّر فيه أو توظيف الموسيقى لتوجيه الرسائل الاحتجاجية. وهذا الاختيار يعكس في الواقع، رغبة في توظيف هذه الأشكال التعبيرية من أجل إثبات الذات وإبراز القدرة على الفعل والخلق والإنتاج والإبداع، أي البحث عن معنى للحياة.

إنّ هذا السعي الحثيث من أجل تبليغ الصوت ولفت الانتباه يوحي بمدى إيمان فئة من المهمّشين بضرورة مغادرة هذا الوضع «الإشكالي التراجيدي». ولكن إلى أيّ حدّ نجح هؤلاء في تغيير واقعهم ونظرة الآخرين لهم أم إنّ ديناميكية الخروج عن النسق لم تكن إلّا حالة ظرفية تعجز عن تحقيق الديمومة ؟إنّها صرخة مدوّية يطلقها الشبّان بوجه الأنظمة الفاسدة بهدف إرباكها وإزعاجها حتى تعالج المشاكل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية بكلّ جديّة وتحقّق مطالب الفئات المحرومة. غير أنّ هذه الصرخة تبقى وليدة اللحظة ومرتبطة بسياق تاريخي وسياسي وثقافي ولا يمكن لها أن تتخطّى حدود المُمكن التاريخي.

ولعلّ أكبر غنم تحقّق لهذه الفئات التي انخرطت في المقاومة عبر الكلمة والصوت هو أنّها استطاعت أن تتمسّك بحقّها في الحياة وأن تصوغ خطابًا معبّرًا عن حبّ البقاء. ولا يُطلب من جميع المتقبّلين فكّ شفرات هذا الخطاب بقدر ما يطلب منهم أن يدركوا أنّ من الشبّان فئة فارقت الأشكال التقليدية المعبّرة عن التهميش وشكّلت خطابًا جديدًا لا يطرح البديل المتوقّع تنظيرًا بقدر ما يقاوم الضغوط والقمع والاستلاب. ويمكن الإقرار بأنّ فضل المهمّشين يتجسّد في استنباط وسائل مبتكرة لمواجهة التهميش من جهة، وفي منع مجموعة من الشباب المؤيّد لسياسة الدولة (شباب حزب التجمّع الدستوري)من احتكار العمل الشبابي والنطق نيابة عن جميع الشبّان،من جهة أخرى.

ولئن رامت السلطة الاستبدادية لجم هذه الأصوات المعارضة فإنّ المدوّنين وفنّاني «الراب» وغيرهم أصرّوا على أن يكونوا جيلًا من «المناضلين» لا يحتجّون عبر القنوات التقليدية(المطلبية النقابية، الثورة بالمفهوم الماركسي، وإنتاج الإيديولوجيات...)بل عبر آليات وفّرتها ثقافة حقوق الإنسان. ولكن إلى أيّ مدى سيتسنّى لهذه الفئات نيل حقوقها والتمسّك بفرادتها وخصوصية تجربتها في الوقت نفسه ؟

لقد أمكن لهذه الفئات أن تُلفت انتباه العموم إلى وضعها وأن تثير فضول المتابعين للحراك الاجتماعي الثقافي، وهو أمر استدعى خلق طريقة مغايرة في التفكير. فقد استطاع المهمّشون فكّ الحصار وتعليم الناس آليات أخرى للمقاومة(استعمال وسائل التواصل

الحديثة، والتشبيك، وتصوير الأحداث...) وحثّوهم على إنتاج استراتيجيات جديدة للنضال والتفاعل مع الآخرين. وبناء على ذلك بات من الضروري التّمييز بين أشكال احتجاجيّة إيجابيّة تكتسي قدرًا من المشروعيّة وأخرى سلبيّة، وغير مشروعة. بيد أنّ هذا الحرص على التعبير بقي مفتقرًا، في نظرنا، إلى خطّة بعيدة المدى بوسعها تحويل الأفكار إلى برنامج عمل شبابيّ موسّع غاية ما أمكن لهذه الفئات فعله هو الاكتفاء بالتنديد والتشهير والاحتجاج. وهو أمر مفهوم بسبب غياب حريّة التعبير وضعف مناهج التعليم وغياب الفكر النقدي ومنابر الحوار فضلًا عن انعدام ثقافة سياسية متينة.

ولئن عاب الدارسون على فئة من الشبّان استبدالهم الواقع العمليّ بالعالم الافتراضي فإنّ المدوّنين وفنّاني «الراب» عالجوا هذه الفجوة. إذ إنّ أغلبهم تمكّن من الانتقال من الواقع الافتراضي إلى الواقع المعيش أو العكس مُحدثين بذلك علاقة عضوية تفاعلية بين المجالين ومثبتين أنّهم لا يهربون ولا يتقوقعون على ذواتهم، بل يسهمون من خلال الفضاء الشخصي في تصوّر مشروع مجتمعيّ جديد.

والواقع أنّه ليس بوسع المتأمّل في هذه التجارب أن يتجاهل الدور الذي اضطلعت به هذه الفئات المهمّشة «الصاخبة» إذ استطاعت أن تُحدث «ضجيجًا» من حولها وأن تنخرط في فعل التغيير، ومن ثمّ لم يكن تعبيرها عن التهميش وسيلة تنفيس بقدر ما كان آلية للتعبئة وبثّ الوعي وتحريض الجموع حتى تهبّ من مرقدها. وبالفعل أثبتت الثورات والانتفاضات التي عمّت العالم العربي خلال سنة 2011 مدى إفادة الشبّان من الشبكة التفاعلية و«تويتر» وغيرها من الوسائل التواصلية لتنظيم تحرّكاتهم وتبادل المعلومات والتنسيق بينهم والإفادة أيضًا من تجارب من سبقوهم كالمجموعات الفايسبوكية المصرية والإيرانية وغيرها. وقد استطاعت هذه الفئات تغيير أنماط التفكير والعمل والتخطيط فهي أكثر براغماتية وتركيزًا على الجانب العملي من الأجيال السابقة التي كانت تنطلق بالتنظير فالتطبيق وتنضوي تحت الإيديولوجيات المحرّكة للعمل النضالي.

نخلص إلى القول إنّ النظر في أشكال التعبير عن التهميش يتطلّب في اعتقادنا، تغييرًا في طريقة نظرة الدارسين إلى هذه الأشكال التعبيرية وفي أدوات تحليل كتابة التدوينة وآليات القراءة والتفكيك.... فالمنتج الثقافي للمهمّشين/ الهامشيين يُجبر أصحاب «الثقافة العالمة» بالضرورة، على مراجعة زادهم المعرفي والإقدام على تحليل «ثقافة الشباب» و«الثقافة الشعبية» بهدف اختبار مدى إفادة هذه الفئة من الشبّان من تجربة التهميش إذ لا يخفى أنّ هذه الأشكال التعبيرية الجديدة والهجينة ساعدت على تحقيق أحلام بعض المهمّشين وبناء هويتهم فنجم عن ذلك «التمكين» وتغيير المواقع الاجتماعية.

ونذهب إلى أنّ التعامل مع هذه الثقافات الفرعية يقتضي التحرّر من طريقة التفكير وفق النظام الثنائي المتضاد أو القطبي: المعترف به / المهمّش، وأشكال تعبيرية مسموح بها وأخرى «مرذولة»، والخاصّ/ العامّ، والفرديّ/ الجماعيّ، الداخل/ الخارج، الرسميّ/ غير الرسميّ. فأنماط التعبير عن الهامشية تتجاور في الواقع، مع أشكال تعبيريّة أخرى «مقبولة» اجتماعيًّا وسياسيًّا وثقافيًّا باعتبار أنّ طبيعة الحياة المعاصرة تقوم على هذا التوليف بين عناصر قد لا تعكس الائتلاف والانسجام بقدر ما تشير إلى مقدارٍ من التفاعل الديناميكي.

قائمة المصادر

المدونات المعتمدة

مدونة فاطمة أرابيكا http://fatmaarabicca.blogspot.com/search?updated

مدونة clandestin http://el-clandestin1.blogspot.com

مدونة النصر دائمًا، http://existe2007.maktoobblog.com/

مدونة ابتسامة من الجنوب، http://elebtissama.blogspot.com/2009_06_01_archive

مدوّنة «هشهوش النبّار» = http://hshoosh.blogspot.com/search?updated-min

مدوّنة «فري راس، http://free-race.blogspot.com

مدونة بنت عايلة http://bent-3ayla.blogspot.com/

مدونة هشهوش النبار -http://hshoosh.blogspot.com/search?updated

مدوّنة «بأجنحة ماغون» -http://magonide12.blogspot.com/2010/01/blog-post.html

قائمة المراجع

ـ هلال، عليّ الدين، ثقافة الشباب العربي والهوية في عصر العولمة، ط1، الإسكندرية، نشر مكتبة الإسكندرية، 2010.

ـ دون ذكر المؤلف، تحدّي الصحافة التقليدية، موقع شبكة الصحافة العربية، بتاريخ 12 ماي 2008 www.arabpressnetwork.org .

ـ اليان مي «بنيّة تونسية» تحصد جائزة الـ"بوبز» لأفضل مدونة عالمية، موقع شبكة الصحفيين الدوليين، بتاريخ 18-4-2011، http://ijnet.org/ar/stories/92944

ـ خارطة السجون بتونس،موقع نواة، متاح بتاريخ 27-9-2011،

http://nawaat.org/tunisianprisonersmap/

ـ الحمروني محمّد، المعركة من أجل حرية الإعلام في العالم الافتراضي، موقع إسلام أون لاين، بتاريخ 13-2-2011-

www.islamonline.net

ـ وجدي الطرابلسي، مؤسس أول مجموعة لموسيقى الراب في تونس، مدونة تونس اليوم، بتاريخ 15 نوفمبر/تشرين الثاني 2008، http:// touniselyoum.maktoobblog.com/1447230-

ـ بلطي يغني آلام الشباب التونسي ويصطدم النظام،موقع الحوار نت، مقال بتاريخ : - 07 -1- بمقاومة 2011

http://www.alhiwar.net/ShowNews.php?Tnd = 13049

-قرامي آمال، بئس الراب إن تحوّل إلى مديح للكراهية، موقع شفاف الشرق الأوسط .

موقع شفاف الشرق الأوسط، بتاريخ الاثنين 22 تشرين الثاني (نوفمبر) 2010.

http://www.metransparent.com/

التهميش الإعلامي للشباب الجزائري وأشكال الالتفاف عليه.

نصر الدين لعياضي

مقدمة

من الصعوبة بمكان البحث في موضوع قيام وسائل الإعلام الكلاسيكية الجزائرية، خاصة الرسمية، بتهميش (Marginalizer) الشباب الجزائري. والسبب في ذلك لا يعود لحداثته فحسب، بل أيضًا لما يثيره من قضايا وإشكاليات. ونرى هذه الصعوبة مرتبطةً بمفهوم التهميش الإعلامي الذي يبدو أكثر تعقيدًا من مفهوم التهميش ذاته الذي ما زال يثير الكثير من الجدل في الأوساط الأكاديمية حول الواقع الذي يغطيه ورهاناته. فانطلاقًا من هذا الواقع تحفظ الباحث الجزائري عبد القادر لكجع على توصيف ما يعيشه الشباب الجزائري بالتهميش في المطلق بعد أن قام ببحث ميداني قاده إلى الاستنتاج الذي مفاده أن مفهوم تهميش الشباب في السياق الجزائري يأخذ أبعادًا نسبية تختلف باختلاف طبيعة المؤسسات. لقد أكد أن الاختلاف في علاقة الشباب الجزائري بالدين والأسرة من جهة، والمؤسسات السياسية والجمعوية، من جهة أخرى، ليست مسألة كمية فقط[1]، لأنها تُثار، أيضًا، على الصعيد النوعي لارتباطها بحرص الشباب على تنمية علاقته بأسرته واحترامها، والتمسك بالدين أكثر من ارتباطها بالمؤسسات السياسية والجمعوية. فالأسرة والدين في نظر الباحث المذكور يعملان، أكثر، على دمج الشباب، بهذا القدر أو ذاك، في النظام الاجتماعي القائم. وتنبع الصعوبة المذكورة

(1) Lakjaa Abdelkader, La jeunesse algérienne entre valeurs communautaires et aspirations sociétaires, communication au Colloque International Pluridisciplinaire «Villes et région et marginalité chez les jeunes» tenu à **Skikda** les 21 et 22 Mai 2007 et organisé par l'Université Mentouri de Constantine, l'Université du 20 Août 1955 de **Skikda** et l'Université Paris X Nanterre, consultée le 30/06/2011 in **www.cdesoran.org/doc/Lakjaa3.pdf**

أعلاه، أيضًا، من محاولة التعاطي مع مفهوم الشباب كبناء اجتماعي تنتجه الخطابات الاجتماعية قبل أن يكون حقيقة إحصائية.

إشكالية البحث:

يمكن للباحث أن يكتشف بيسر شبه غياب الشباب في وسائل الإعلام الجزائرية، والرسمية على وجه الخصوص. فالمسؤولون الرسميون عن قطاع الإعلام في الجزائر ذاتهم يعترفون بهذا الأمر[1].

لكن ما هو غير يسير يكمن في الإجابة عن السؤال المرتبط بالصيغة التي يأخذها شبه الغياب هذا، وفي البحث عن العوامل التي أنتجته.

سيتطرق هذا البحث إلى التهميش الإعلامي للشباب الذي يعد من تجليات التهميش الاجتماعي. هذا مع الإشارة إلى أن دلالاته الرمزية تملك قيمة أكبر، وبعض رهاناته تظل متلبدة، وغير مرئية، ولا يمكن الاقتراب منها علميًّا إلَّا عبر تفكيك الأشكال السياسية والثقافية والإعلامية والفنية التي يتبناها الشباب للالتفاف عليه. فهل يشكل هذا الالتفاف قطيعة مع وسائل الإعلام الرسمية الكلاسيكية أم أنه يعبر عن رغبة في إعادة تشكيل فضاء إعلامي جديد يكون الشباب فيه قوة فاعلة؟

إن الأفق العلمي للبحث عن علاقة الشباب بوسائل الإعلام انطلاقًا من براديغم Paradigme التأثير قد استنفد، في تقديرنا، ولم يعد يملك ما يقدمه من قيمة علمية مضافة. وبالمقابل فإن رؤية العلاقة ذاتها من منظور البنائية الاجتماعية يسمح لنا بمعرفة كيف يفهم الشباب إقصاءه من وسائل الإعلام الرسمية؟ وكيف يستملك (s'approprier) الميديا الجديدة، للالتفاف على تهميشه إعلاميًّا؟

التهميش الاجتماعي: علامة أزمة أم مؤشر على التغيير؟

يتضمن التهميش الاجتماعي العديد من المعاني التي تحيلنا إلى «الإقصاء» أو الحرمان أو الاستبعاد، أو الشذوذ (Anomie). ويُعدّ ظاهرة موغلة في القدم تمس بعض الفئات الاجتماعية التي تتميز بسنها أو عرقها أو دينها أو جنسها أو مهنتها. لكن رغم هذا فإنه كمفهوم

(1) راجع خطاب وزير الإعلام الجزائري الذي ألقاه بولاية (محافظة) أدرار والمنشور بالصحف الوطنية. انظر:

L'Etat accorde un grand intérêt au développement à la promotion de l'information de proximité dans les régions sud, le quotidien **El Moudjahid**, Algérie, du 7 mars 2011.

لم يلج الدراسات الأكاديمية إلَّا في بداية الثمانينيات من القرن الماضي. ويميز التراث العلمي بين نوعين أساسيين من التهميش، وهما : التهميش السوسيو اقتصادي، والذي تعود جذوره إلى بنيات الإنتاج، والتنظيم الاقتصادي للمجتمع، ويمس الفئات الاجتماعية المستبعدة من فوائد النشاط الاقتصادي ومزاياه. والتهميش السوسيو ثقافي الذي يراه في الرفض الإرادي والضمني للاندماج في المجتمع، ويفرز شكلًا من الثقافة الفرعية، التي تختلف أو تتعارض، بهذا القدر أو ذاك، مع الثقافة المهيمنة(1). هذا مع العلم أن الكثير من الباحثين يرفضون هذا التمييز.

نقصد بالتهميش الإعلامي للشباب عدم إتاحة الفرصة لهم ليتناولوا الكلمة أمام الملأ عبر وسائل الإعلام الرسمية ليعبروا عن ذاتهم ومشاكلهم وخصوصيتهم. ويقدموا وجهة نظرهم في المواضيع التي تهمهم أو ذات الصلة بالشأن العام. بمعنى أن وسائل الإعلام الرسمية لا تتعاطى مع الشباب كحقيقة سوسيولوجية، بل كخطاب إيديولوجي تسقط فيه جميع التمثلات الخاصة بالشباب الجزائري؛ أي الخطاب الذي يتحدث عن الشباب، أو يخاطب الشباب انطلاقًا من الصورة التي يجب أن يكونوا عليها سواء استمدت هذه الصورة من الماضي؛ أي من بطولة الشباب الفعلية أو المتخيلة وتضحياته من أجل نيل استقلال الجزائر، أو من الصورة المثالية التي يرسمها الخطاب السياسي للواقع الحالي الذي يعيشه الشباب.

للاقتراب أكثر من واقع الشباب في الجزائر يمكن الإشارة باقتضاب إلى العناصر التالية :

1- بلغ عدد الشباب الجزائري الذين يقل سنهم عن 30 سنة 58% من مجمل 61.30 مليون نسمة الذين يشكلون المجتمع الجزائري، حسب نشرة الديوان الوطني للإحصائيات الصادرة بتأريخ أول يناير/ كانون الثاني 2011. ورغم ما بذلته السلطات العمومية للتخفيف

(1) Guy Rocher: La marginalité sociale, Un nouveau réservoir de contestation ,in Claude Ryan (sous la direction), Le Québec qui se fait, Montréal: Les éditions Hurtubise HMH ltée, 1971, consulte le 7/7/2011 in

http://classiques.uqac.ca/contemporains/rocher_guy/marginalite_sociale/marginalite_sociale.htm

(2) Conseil National Economique et Social: Rapport National sur le développement humain, Réalisé en coopération avec le Programme des Nations Unies pour le développement, Alger 2008

هذا مع العلم أن النسبة المذكورة من البطالة لا تحظى بإجماع المختصين، وتتعارض مع الإحصائيات التي تنشرها بعض المنظمات الدولية، فحسب تقرير المعرفة العربي، الذي أعده برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للعام 2009 فإن نسبة البطالة في الجزائر بلغت 42% في العام 2005-2006، وكان نصيب الشباب منها 70%.

من وطأة البطالة التي يعاني منها الشباب إلا أنها تظل في حدود 11% بعد أن كانت تقدر بـ 29% في2000[1].

2- استفحال أزمة السكن وتزايد البطالة في المجتمع الجزائري كانتا من بين العوامل الأساسية التي غيرت مفهوم العائلة. فالعائلة التقليدية في الجزائر التي كانت تعني عيش عدة أجيال فوق سقف واحد قد ضمرت أو في طور الضمور أمام تزايد طموح الشباب في بناء أسرة مستقلة تتماهى مع نمط الحياة الغربية[2].

3- رافق الانفتاح الاقتصادي في الجزائر بروز قيم «جديدة» في المجتمع نذكر منها الجشع، والأنانية المفرطة، والنهم في الكسب السريع حتى وإن كان غير مشروع، والاستماتة في تحقيق المآرب الشخصية، والدفاع عن المصالح الفردية حتى وإن كانت ضد المصلحة العامة. وتدني النظرة للتعليم، فالدراسة لم تعد وسيلة للرقي الاجتماعي. والمُثُل العليا التي كانت تقود جيل السبعينيات من القرن الماضي وما قبله لم تعد صالحة لجيل الثمانينيات من القرن الماضي وما بعده.

4- لقد بدأت الدولة الوطنية تفقد، تدريجيًّا، قاعدتها الاجتماعية الجماهيرية التي اكتسبتها بعد الاستقلال مباشرة، بل بدأت مظاهر الانفصام بين المواطنين والدولة تتأكد مع مرور الزمن. وتآكلت معها كل أشكال الوساطة مع المواطنين. فغياب الوساطة لا يعني غياب الحوار والنقاش حول الشأن العام الذي يميز «الفضاء العمومي» وفق المفهوم الهبرماسي (نسبة إلى الفيلسوف يورغن هبرماس) فحسب، بل يعني، أيضًا، وقوف المجتمع في مواجهة الدولة.

5- استشرى العنف في الحياة العامة إلى درجة أنه أصبح وسيلة الاتصال الوحيدة التي يملكها الجزائري لإسماع صوته، وحل بعض المشاكل التي يعانى منها[3]. والخشية أن يتحول هذا العنف إلى «ثقافة» تتحكم في السلوك اليومي.

---

(1) Lahouari Addi: Problématique de la société civile en Algérie :Quelques éléments théoriques et historiques, Communication à l'occasion de l'Université d'été du CNES qui s'est déroulée du 1 au 3 septembre 2007; consulté 8/7/2010 in **http://journal3.net/spip.php/IMG/local/cache-vignettes/ecrire/spip.php?page=foros-articulo&id_article=395**.

(2) أكد المدير العام للأمن الوطني الجزائري أن إداراته تدخلت لاسترجاع الأمن والحفاظ على الاستقرار في ربوع الوطن 9009 مرة خلال سنة (من يونيو2010 إلى يونيو 2011)، نقلًا عن صحيفة «**الوطن الجزائرية**» الصادرة يوم 11.07.13

6- اتسعت ظاهرة الهجرة غير الشرعية نحو أوروبا فشملت شرائح واسعة من الشباب طارحة بذلك مفارقة صارخة نلخصها في القول إن جيل الستينيات والسبعينيات، الذي اضطر إلى الهجرة إلى فرنسا لضمان قوته وقوة أسرته، كان يصر على العودة إلى الجزائر لبناء مستقبله. بينما يفكر جيل الشباب الحالي في بناء مستقبله بعيدًا عن بلده[1].

7- جرت التحولات الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر في ظل انفتاح إعلامي وثقافي غير مسبوق بفضل البث التلفزيوني المباشر الذي سمح للجزائريين بالاطلاع على أنماط معيشية، وثقافات مختلفة وحتى متعارضة، فعزز تمزق النسيج الثقافي معلنًا عن مزيد من التوتر بين المرجعيات الثقافية المتباينة.

أخيرًا، يمكن القول إن مشاكل الشباب في الجزائر لا يمكن اختصارها في الحيف الاجتماعي، رغم خطورته والتي تعبر عنها قلة فرص العمل، وصعوبات الزواج لاستفحال أزمة السكن، وتوتر العلاقات الاجتماعية في ظل مرجعيات ثقافية وقيمية جديدة وبروز علاقات جديدة مع المجتمع والسياسة. إنها العلاقة القائمة على فقدان الأمل، والحيرة من الغد، وضياع معالم الماضي ورموزه.

أشكال التهميش الإعلامي للشباب الجزائري وخلفيته واستراتجيته.

يتصور الشباب الجزائري التهميش الإعلامي الذي يعانون منه كتعبيرعن عدم الاعتراف بهم، والتعامل معهم ليس بما هم عليه، بل بما توحي به الإسقاطات الإيديولوجية والاستغلال السياسي لمفهوم الشباب.هذه الإسقاطات التي تجنح نحو تعظيم الشباب عبر المغالاة في مدحهم، واعتبارهم مناضلين سياسيين وخير خلف للجيل الذي ضحى وكافح من أجل تحقيق الاستقلال السياسي للبلاد، أو تميل لقدحهم باعتبارهم معاديين للتقاليد وخارجين عن أعراف المجتمع، أو رميهم بالطيش وقلة النضج الاجتماعي. ولا يمكن أن نخفي مساهمة وسائل الإعلام في إنتاج بعض هذه الإسقاطات لكونها منتجة للتمثّلات الاجتماعية.

يشكل التلفزيون وسيلة الترفيه المركزية بالنسبة للشباب الجزائري، إذ يحتل المرتبة الثانية أو الثالثة في قائمة مواد تسليتهم[2] فبعض الدراسات[3] تشير إلى أن 5.76% من

(1) Nelle Marie: Harraga, la jeunesse désenchantée d'Algérie, le quotidien **Le monde**, France, . 07.04.09

(2) Lakjaa Abdelkader, op. cité.

(3) **Le Quotidien d'Oran**, quotidien d'information nationale du 12/07/2007; op. cité.

الفتيات يعتبرن أن التلفزيون الوسيلة الأكثر تأثيرًا على حياتهن، مقارنة بالكتب 5.18%، والمجلات 5%. وهم أكثر انجذابًا لبرامج الفضائيات الفرنسية والعربية.

لكن ماذا عن التلفزيون الجزائري ومساهماته في تعزيز الروابط الاجتماعية لدى الشباب الجزائري؟

انطلقنا في هذا البحث من الافتراض التالي: «لم تحدث سنوات استقلال الجزائر التي تقارب الخمسين تغييرًا جذريًّا في الخطاب الإعلامي والثقافي بصفة عامة، والمتعلق بالشباب خاصة. فجوهر هذا الخطاب ظل ذاته رغم التغيير في البنية الاقتصادية للبلد، ورغم الانتفاضة الجماهيرية التي اجتاحت مختلف التراب الجزائري قبل مظاهرات 5 أكتوبر/تشرين الأول 1988 الدامية التي مازال تأثيرها حيًّا رغم الدمار والحريق الذي خرب البنية القاعدية للاقتصاد الوطني، والآلاف من القتلى المفقودين والمشردين واليتامى والأرامل، ورغم وجود أحزاب في السلطة. هذا إذا استثنينا السنتين 1989-1990 التي عرفت انتعاشًا في الحياة السياسية والحوار الاجتماعي الذي أجبر التلفزيون الجزائري على مجاراته، وإظهاره.

لقد كانت البرامج التي بثها التلفزيون والإذاعة الجزائرية، منذ الاستقلال إلى غاية 1988، وفية لمتطلبات الإعلام التجنيدي والتعبوي الموجه لمختلف فئات المجتمع، مثل البرامج التلفزيونية التالية: «منبر العمال»، و«الثورة والفلاح»، و«الشباب والثورة»، و«نحن طلاب الجزائر»[1]. فلم تنظر هذه البرامج إلى هذه الفئات الاجتماعية في حياتها اليومية إلّا من منظور التزامها بالتوجه السياسي للبلد، واستعدادها للتضحية في سبيل تجسيده.

بجانب البرامج النضالية بث التلفزيون الجزائري برامج تعليمية وتربوية، منها تلك الموجهة لطلاب الثانوية، والتي تُعدّ امتدادًا لبرامج التعليم عن بعد. ويعتبر البرنامج التلفزيوني المسمى: «ما بين الثانويات» الأنموذج الأبرز لها. ويقوم على فكرة التنافس بين تلاميذ ثانويتين حول مستوى التحصيل الدراسي، ومتانة الثقافة العامة. ويرفق بنشاط ثقافي وفني: أناشيد، ومسرحيات، وفنون تشكيلية. لقد عمل هذا البرنامج على إعادة إنتاج المعرفة المدرسية بكل تمثّلاتها للمجتمع، والتاريخ، والعلوم. واستبعد كل إبداع خارج إعادة إنتاج الخطاب الرسمي الذي يتغذى من

(1) لأخذ فكرة عن هذا البرنامج تكفي الإشارة إلى أنه استعان بالنشيد الوطني للطلاب الجزائريين في التايتل (الجنريك) الذي يعلن عن بداية بثه. ويقول مطلع هذا النشيد:

نحن طلاب الجزائر نحن للمجد بناة نحن آمال الجزائر في الليالي الحالكات
كم غرقنا في دماها... واحترقنا في حماها... وعبقنا في سماها بعبير المهجات

الشعارات أكثر من التصاقه بالواقع؛ أي إنه يتغنى باختيار السلطات السياسية في مجال التنمية. وينظر إلى الشباب بصفة عامة، وطلاب الثانويات بصفة خاصة، كما يصورهم الخطاب السياسي: واعين، مناضلين، متنكرين لذاتهم لصالح المجتمع، وليس كما هم في الحياة اليومية بإنجازاتهم وانكساراتهم، بمشاكلهم وطموحاتهم. لذا فالكثير من الشباب لا يرون ذاتهم في هذا البرنامج الذي انزاح عن هدفه ليصبح عبارة عن حلبة للتنافس بين الولايات (المحافظات) التي تنتمي إليها المدارس أكثر من تنافس التلاميذ ذاتهم. وقد تم إحياء هذا البرامج في بعض ولايات الجزائر بفضل شبكة الإذاعات المحلية منذ 2007. ولا شك أن هذا البرنامج يختلف كليًّا على الصعيد الفلسفي والفني عن البرامج الإذاعية التي ينجزها التلاميذ في الدول الغربية تحت إشراف أساتذتهم وتبث في الإذاعات المحلية، وتخصص لموضوع معين، مثل الموسيقى، الشعر، الكتاب.....

وكان التلفزيون الجزائري يبث برنامج «ألحان وشباب» في نهاية السبعينيات من القرن الماضي. وهو عبارة عن مسابقة لعرض المواهب في الغناء، وقد تخرج منه عدد من المغنين الذين شقوا طريقهم في عالم الفن. وقد انتقد هذا البرنامج لطابعه الامتثالي في مجال الموسيقى والغناء، حيث كان يستبعد الأغاني التي كانت تعبر عن أسلوب الشباب في الموسيقى والطرب، مثل أغاني الرأي، ويجنح، كثيرًا، نحو تقليد رواد الأغنية الشرقية[1].

لقد أعاد التلفزيون الجزائري في صيف 2007 بعث الحياة في برنامج «ألحان وشباب» في إطار محاكاته لبرامج تلفزيون الواقع التي اكتسحت العديد من القنوات التلفزيونية العربية، مثل: البرنامجين التلفزيونيين «ستار أكاديمي»، و«سوبر ستار». وقد كشفت الحلقات الأولى من هذا البرنامج أن جنوح الشباب الجزائري إلى الهجرة غير

(1) يلح الكثير من الكتاب باللغة الفرنسية على هذه الفكرة، ويؤكدون عليها إلى درجة التجني على الواقع، مثل القول بأنه كان يمنع منعًا باتًّا على المتسابقين الغناء باللهجة المحلية أو كتابة نصوص الأغاني بلغة غير الفصحى. إن كثرة هذا الإلحاح تدعو إلى التساؤل عن النوايا غير العلمية التي تحرك هؤلاء الكتاب إلى درجة عدم الانتباه إلى أن النخبة من الفنانين الذين تخرجوا من مدرسة ألحان وشباب كانوا وما زالوا يغنون باللهجة المحلية مثل: يوسف بوخنتاش، ونادية بن يوسف التي اشتهرت بالأغاني الشعبية. نعتقد أن الطاقم الذي كان يشرف على البرنامج المذكور كان منفصلًا عن أسلوب الشباب وهوايته الغنائية. للاطلاع على نموذج من الذين ساهموا في هذا التكرار. انظر:

Leila Tounsi: Aspects des parlers jeunes en Algérie, **Langue française.** N.114, 1997. pp. 104-113.

الشرعية إلى اتجاه الغرب سبقه هروب رمزي من انتمائه، حيث لاحظنا أن قسمًا كبيرًا من المشاركين فضل الغناء باللغة الفرنسية والإنجليزية، وحتى بالهندية والروسية![1].

ومن البرامج الأساسية الموجهة للشباب في السنوات القليلة الماضية، يمكن الإشارة إلى برنامجين، وهما: «جيل الشباب»، و«قصر الأبطال». والفكرة الأساسية للبرنامج الأول مقتبسة من برامج تلفزيون الواقع، مثل البرنامج التلفزيوني المسمى «Arab's Got Talent»: الذي تبثه القناة التلفزيونية «أم بي سي 4» وهو عبارة عن مسابقة بين المواهب في جميع أنواع الفنون للحصول على جائزة. ويكمن الاختلاف بين البرنامجين أن البرنامج الجزائري شامل، ويضم مختلف اختراعات وإبداعات من يرغب في المشاركة بدون تنافس، ويخلو من لجنة التحكيم والجوائز.

إن غاية هذا البرنامج سياسية، إذ يهدف إلى تقديم صورة إيجابية عن الشباب: شباب غير عادي، استثنائي، استطاع أن يبدع، ويخترع بعيدًا عن الأسرة والمؤسسات الاجتماعية. فليس المجتمع هو الذي منحه الفرصة أو الظروف للإبداع، بل هو الذي اجتهد وثابر لبلوغ هدفه. ولعل هذا البرنامج يعمل على تفنيد الفكرة الراسخة في المجتمع الجزائري والتي مفادها أن التفوق والنجاح يعني استغلال النفوذ السياسي، ونهب الممتلكات العامة، والتلاعب بالقوانين للاستنفاع الشخصي، وغيرها. كما ينفخ هذا البرنامج في الفكرة، التي يمكن أن تكون صحيحة، ومفادها أن النجاح هو نجاح إرادة فرد بمنأى عن أي مؤسسة. فهذا البرنامج لا يعمل على نقل واقع الشباب بقدر ما يروّج خطابًا عن الشباب.

أما البرنامج التلفزيوني الثاني والمسمى «قصر الأبطال» فهو نسخة من البرنامج التلفزيوني الفرنسي المسمى «Fort boyard» الذي باع عددًا من نسخه إلى العديد من الدول منها الجزائر التي اشترت نسخة منه في 2006. والبرنامج يزاوج بين الجهدين: البدني والفكري. وهو بهذا لا يقدم قيمة مضافة للشباب الجزائري مقارنة بطبعته الفرنسية التي دأب الجزائريون على متابعتها عبر القناة الثانية من التلفزيون الفرنسي، منذ انطلاقته في يونيو/حزيران 1990. وهكذا يمكن إدراج هذا البرنامج ضمن البرامج التلفزيونية الأجنبية التي بلغت 56% من خارطة البرامج لسنة 1993-1994[2].

على ذكر البرامج الأجنبية يمكن الإشارة إلى انفراد تجربة التلفزيون الجزائري عن بقية

(1) نصر الدين لعياضي: **مقدمة في نقد التلفزيون**، الآفاق المشرقة ناشرون، الأردن، 2010، ص 58.

(2) Mostefaoui Belkacem: évolution de la grille de la télévision algérienne de 1978 à 1994, Aspects d'une politique de programmation en crise, Revue **Tiers-Monde**, France,. 1996, tome 37 nº146. pp. 305-314.

القنوات التلفزيونية العربية. فمسؤولو التلفزيون الجزائري يتوجهون إلى فرنسا لشراء كل البرامج الأجنبية باستثناء العربية منها. وهذا ما يفسر أن 40% من المواد التي بثها التلفزيون الجزائري ناطق باللغة الفرنسية، وتأخذ الأفلام والمسلسلات الأميركية نصيب الأسد منها[1]. ومن يتابع برامج التلفزيون الجزائري يتأكد بأنه لم يتخل عن هذا التقليد الذي يعمل على استبعاد شريحة واسعة من الجمهور من برامجه، بما فيهم الشباب الذين لا يتقنون اللغة الفرنسية، وذلك لأن نظام التعليم ما قبل الجامعي في الجزائر قد عُرِّب منذ عقود خلت.

إن البرامج الدرامية التي ينتجها التلفزيون الجزائري لا تتوجه بشكل مخصوص إلى الشباب، لكن هذا الأخير يشكل جزءًا أساسيًّا من جمهورها. ولعل «كوميديا الموقف» Sitcom المسماة «عمارة الحاج لخضر» خير دليل على تمثّل الخطاب الرسمي للشباب. فاللباس التقليدي الجزائري لصاحب العمارة استخدم في هذه السلسلة لغاية واحدة وهي السخرية والتهكم. (كيف ننتظر من الشباب أن يحترم تقاليدنا وعاداتنا؟) وسلوك الشباب كان موضع شجب وتنديد بلغة مباشرة ودوغمائية ووعظية تقترب من الصور النمطية الرائجة لدى البعض: الكسل، والاتكال، والإهمال وعدم تحمل المسؤولية، وتتجسد عبر صور دالة عن تسيب الموظفين الإداريين عن أداء مهامهم، وتسلط الزوجة على الزوج، وغيرها من الظواهر التي يعاني منها المجتمع، والتي لا يمكن نفيها. لكن هذه السلسلة التلفزيونية تسلخ سلوك الشباب عن السياق الاجتماعي والثقافي والسياسي للبلاد، وتعفي المؤسسات الرسمية من كل مسؤولية عنه.

خلافًا للخطاب الدرامي الاتهامي والوعظي للشباب، يتجه الخطاب الإعلامي إلى اتخاذ موقف مختلف يشيد بالدولة الحاضرة في كل صغيرة وكبيرة، والساهرة ليلًا ونهارًا على أبناء المجتمع كلهم بدون استثناء، والتغني بالشباب بناة المستقبل.

فعلى الصعيد الكمي يبدو حضور الشباب في الأخبار التلفزيونية متواضعًا جدًّا، حيث تقدر نسبتهم بـ 16.66% من مجمل الأشخاص الذين تبرزهم نشرة الأخبار التلفزيونية. وهذه النسبة لا تتناسب مع عدد الشباب في المجتمع. هذا المجتمع الجزائري الذي يبدو في نشرة الأخبار التلفزيونية مجتمع البالغين، والكهول، والشيوخ، حيث بلغت نسبة حضورهم فيها 80.33%. وتتجلى أبعاد حضور الشباب في الإعلام التلفزيوني، أكثر، إذا أدركنا أنهم لا يتحدثون عن ذاتهم، وبلغتهم في نشرة الأخبار التلفزيونية، بل يتكلمون بلسان الخطاب الرسمي. بمعنى آخر لا يبدو الشباب في نشرة الأخبار التلفزيونية فاعلين، ومبادرين، بل متفاعلين مع الأحداث التي قام

(1) A. Michaud, **Études et documents**, Ambassade de France à Alger, 1988, cité par Mostefaoui Belkacem; Idib.

بها غيرهم. فبهذا يشكل الشباب رافدًا للخطاب الرسمي التلفزيوني، أو أنهم يعيرون صورتهم للتلفزيون ليستغلها من أجل إثبات مصداقية الأحداث التي يبثها. انظر الجدول رقم (1)[1].

الفئة	متوسط العدد	%	فاعل	%	متفاعل	%	توضيحي	%
الشباب	5	%16,66	0	%0	3	%10	2	%6,66
البالغين	25	%80,33	21	%60	3	%10	1	%3,33

جدول رقم 1 ـ حضور الشباب في نشرة أخبار التلفزيون الجزائري التي تبث زمن الذروة (الثامنة بعد الزوال)[2].

في الواقع، إن نشرة الأخبار التلفزيونية لا تطمس الشباب فقط، بل تطمس المجتمع بمختلف فئاته، ويصبح غير مرئي. فانشغال الأخبار في التلفزيون الجزائري يقتصر على إبراز الدولة برموزها وهيئاتها ومؤسساتها والمنظمات السياسية والمدنية المرتبطة بها. فهي التي تقوم بكل شيء: تعلِّم، وتربي، وتشغل، وتوجِّه، وتسوِّق، وتنظف، وتفكر، وتنظم، وتبني. أما دور بقية فئات المجتمع؛ أي الأشخاص المستقلين عن الدولة ومؤسساتها، فيقف عند التفاعل مع الخطاب الرسمي، والتأكيد على صوابه ودقته، أو الظهور كديكور لهذا الخطاب من أجل إعطائه مصداقيته، أو لمنح الأحداث التلفزيونية بعدًا توضيحيًّا.

تمثيل الفئات الاجتماعية في نشرة أخبار التلفزيون الجزائري التي تبث زمن الذروة

يؤكد الباحث الجزائري الهواري عدي بأن الشعبوية Populisme التي ميزت نظام الحكم في الجزائر منذ الاستقلال قد قضت على السياسة[3]، وذلك لأنها تنفي وجود صراع أو نزاع في المجتمع. وتظهر هذا الأخير منسجمًا وموحدًا في مواقفه وآرائه. فالشعبوية

(1) استلهم هذا الجدول من عمل الباحث Sébastien Rouquette، نقلًا Maxime Drouet وقد كيفناه لخصوصية بحثنا. انظر: Maxime Drouet: op cité

(2) اختار الباحث عينة عشوائية منتظمة من نشرات الأخبار المصورة المركزية التي بثها التلفزيون الجزائري في الساعة الثامنة بعد الزوال خلال الفترة الممتدة من 19 / 6 إلى 20/ 7 . عمل فيها الباحث على تشكيل أسبوع اصطناعي بحيث يضمن ظهور مختلف أيام الأسبوع في العينة المدروسة.

(3) Lahouari Addi: **Populisme, néo-patrimonialisme et démocratie en Algérie**, In R. Gallisot, Populismes du Tiers Monde, l'Harmattan, France, 1997, PP(215-22)

تفترض أن وحدة الجماعة السياسية، ومن ورائها الشعب الجزائري، هي معطى بنائي لمفهوم الدولة. وإن ظهرت بعض الاضطرابات أو النزاعات في المجتمع بين الحين والآخر فهي صنيعة أيادٍ أجنبية، وقوى حاقدة على البلد وشعبه. ويمكن القول إن الشعبوية لم تقتل السياسية فقط، بل قتلت الإعلام أيضًا. فالإعلام الحكومي، والتلفزيوني تحديدًا، يؤكد أن الأوضاع في الجزائر عادية، والأمور تسير على أحسن ما يرام ـ إذا أين يكمن الإعلام في قول إن الأمور عادية ـ ويستبعد كل من يقول عكس ذلك حتى وإن كان حزبًا سياسيًّا معترفًا به، ويملك تمثيلًا في المجلس النيابي.

ويستعرض التلفزيون الجزائري نشاط الأحزاب السياسية الشرعية في نشرة أخباره في حدود ما تسمح به الديمقراطية الشكلية في بعض الأحيان، فيبث بعض الصور للأحزاب التي تتدثر بالخطاب الرسمي، وإذا لم يتم العثور على ما يؤيد هذا الخطاب في نشاط الأحزاب تدفن الصور وسط ركام الجمل التي لا تملك أي وظيفة سوى الحشو. وبهذا يصبح الإعلام الحكومي شكلًا من أشكال العلاقات العامة التي تسعى الدولة من خلاله إلى تجميل صورتها لدى الشعب، متغافلة عن حقيقة أساسية وهي أن مصدر صورة الدولة لدى المواطنين لم يعد حكرًا على وسائل الإعلام الحكومية، بل هو نتيجة لما يتلقاه المشاهد الجزائري من صور من وسائل الإعلام العربية والأجنبية، خاصة الفضائيات، ومواقع الإنترنت وشبكاتها الاجتماعية. وما يصلهم، بشكل عرضي، من تقاطع المعلومات والأخبار ذات المصادر المتنوعة. وهكذا يظل تصور السلطة الحاكمة في الجزائر للتلفزيون أسير فلسفة الماضي التي تؤمن بأن التلفزيون هو رمز للسيادة الوطنية ويشكل سلطة تعمل على توحيد الأفكار والقناعات، ويهيكل رؤية المجتمع لذاته وللعالم.

إذن الإصرار على قتل الإعلام لا يتطلب من الشعبوية دفع وسائل الإعلام الرسمية للتنكر لوجهات النظر المغايرة أو المختلفة فقط، بل يفرض عليها، أيضًا، التنكر للواقع أو تزييفه من خلال استحداث واقع «افتراضي». هذا ما يؤكده أحد الصحافيين الجزائريين، بمرارة، قائلًا: (لا توجد عزلة أشد من تلك التي يشعر بها الجزائري وهو يشاهد نشرة الأخبار في قناته التلفزيونية اليتيمة، حيث يظل لمدة نصف ساعة منفصلًا عن الواقع باسم الدولة التي تتواصل مع ذاتها. الدولة التي تتحدث عنه في نشرتها الإخبارية، وباسمه، بدون أن يكون له الحق في التدخل أو الحديث. ينظر إلى بلد يسكنه دون أن يجد ذاته فيه، ويسمع كلامه الذي لم يقله)[1].

(1) Kamel Daoud :La solitude de l'algérien face au JT de l'ENTV, **Le quotidien d'Oran**, Algérie, le 13 Janvier 2007

يطرح الشباب على وسائل الإعلام في العالم أكبر رهان وذلك نظرًا لخصائصه النفسية التي تتميز بسرعة تقلب المزاج، والتغيير السريع في الذوق. وأيضا لعلاقته الودودة والمتطورة مع تكنولوجيات الاتصال، التي تمنحه ما لا تملكه وسائل الإعلام الكلاسيكية. لذا نلاحظ أن مقاربة القنوات التلفزيونية لموضوع الشباب قد تغيرت وفق الاعتبارين المذكورين. حيث لم تعد تتحدث عن الشباب في المطلق والمجرد، ولا تتعامل معه ككتلة اجتماعية وثقافية ومتجانسة.بل تمنحه الفرصة للحديث عن ذاته في مجالات مختلفة: انتقاله إلى مراحل التعليم المتقدمة، وبداية انخراطه في النشاط المهني، وبداية خوضه التجارب العاطفية والإعداد للانتقال إلى الحياة الزوجية، وتطور استهلاكه الثقافي والفني وأشكال قضاء «وقت فراغه»، وتطور لغته وأسلوبه في الاتصال، وعلاقته بالجيل الذي سبقه، وغيرها من المواضيع التي تشكل مادة ثرية لتحقيقات وربورتاجات أو برامج تلفزيونية.

إن نشرات الأخبار في التلفزيون الجزائري لا تهتم بالمجالات المذكورة التي يكتشف فيها الشباب ذاته، ويبني عبرها نفسه، ويكتسب خبراته في احتكاكه العفوي واليومي مع الآخر، أو يساهم في بناء مجتمع. وذلك لأن التلفزيون الجزائري انشغل ببناء الدولة الجزائرية وانصرف عن بناء المجتمع الجزائري. وعلى هذا الأساس لا يسعى التلفزيون إلى إعلام الجمهور عن حقائق مجتمعه ليكون له رأيًا حتى يتمكن من القيام بدوره كمواطن، وينتخب من يمثله عن دراية ووعي بواقعه وبحقيقة من يرغبون في تمثيله، ويحاسبهم على ما قاموا أو لم يقوموا به.

يبرهن التاريخ المعاصر على أن الفشل في بناء مجتمع يؤدي، بالضرورة، إلى الإخفاق في بناء دولة بالمفهوم المعاصر. فالدولة لا تبنى من خارج المجتمع. وانهيار مؤسسات بعض الدول الديمقراطية في أوروبا لم يؤد إلى تفكك مجتمعاتها، لأنها عملت على بنائها باستثمار كل طاقتها في إنتاج وتوزيع المواد الرمزية التي تقوي تماسكها. فبدون الاهتمام ببناء المجتمع يتعثر التلفزيون في مساهمته في بناء الدولة، حيث يتحول إلى لسان ناطق باسم جهاز يتصور أنه دولة، بعد أن حاد عن دوره كفضاء رمزي لتداول المعلومات ومناقشتها وإدارة الحوار لضمان شروط «التعايش المشترك» بين مختلف الشرائح الاجتماعية والقوى الاقتصادية والأطراف السياسية، والتيارات الثقافية والفكرية.

يولي الباحثون في مجال السمعي البصري أهمية كبرى للسياق الذي يتناول فيه الشباب الكلمة تلفزيونيًّا، فيؤولون دلالة المكان الذي يسجلون فيه أقوالهم المتلفزة: (مدرسة، جامعة، ملعب رياضي، شارع، حفل، أسرة، وغيرها)، والإطار الذي تُسجل فيه أقوالهم، ومدى ارتباطه بموضوع المادة التلفزيونية، وذلك لأنهم يعتقدون، عن صواب، أن السياق

يؤثر في قول الشباب المتلفز، ويحدد قيمته[1]. لكن لا يوجد أي أثر لأهمية هذا السياق في التلفزيون الجزائري، وذلك لأن الخطاب التلفزيوني يقوم بتحييده، سواء عن قصد أو بدونه، من أجل إعلاء صوت الخطاب الرسمي: خطاب المؤسسة. فالمكان يستغل كإحدى مكونات ديكور الخطاب المذكور فقط. وتتجلى هذه الحقيقة عبر الاستراتيجيات التالية:

1- يلجأ التلفزيون الجزائري إلى تجريد الشباب من الأحداث التي يقومون بها وذلك من خلال إخراجها من سياقها الطبيعي وإدغامها في سياق آخر يكون في الغالب رسميًّا. وبهذا يحرم التلفزيون الشباب من إسماع صوتهم وتقديم صورتهم الفعلية للمجتمع. فإذا كان الحدث يتلخص، على سبيل المثال وليس الحصر، في قيام الشباب بامتحان الثانوية العامة فإنه يتحول تلفزيونيًّا إلى تفقد وزير التربية الوطنية قاعات الامتحان واحتكاره الكلمة المتلفزة للحديث المستفيض عن التحضيرات الجيدة التي قامت بها وزارته لإجراء هذا الامتحان في ظروف حسنة. وبعدها يأتي صوت وصورة الشاب أو الشابة الممتحنة ليؤكدا ما يقوله الوزير، وسط مجموعة من الصور للشباب وهم يمتحنون في صمت. ففي هذه الحالة تغيب صورة الشباب كفاعلين لتتحول إلى مجرد متفاعلين مع الحدث الأساسي والمتمثل في قيام الوزير المذكور بزيارة إلى مراكز الامتحان! هذا إذا سجل التلفزيون صوتهم، وإن لم يسجل واكتفى بصورتهم فقط فإن هذه الصورة تصبح وثيقة إثبات الزيارة. للتأكيد على هذا الأمر يمكن الإشارة إلى الربروتاج الذي بث في نشرة الأخبار المتلفزة يوم 18/ 7/ 2011، والخاص بانطلاق عملية تسجيل الطلبة الجدد في جامعة باب الزوار بالجزائر العاصمة. فالربورتاج لم يمنح للطلبة المعنيين الحق في أخذ الكلمة حتى لتكرار الخطاب الرسمي، بل اكتفى بصورهم الصامتة، وانصرف للتأكيد على الظروف الجيدة للتسجيل الجامعي بإتاحة الكلمة لبعض المسؤولين في الجامعة لسرد الإحصائيات!

2- من النادر جدًّا أن يحل الشباب ضيفًا على نشرة الأخبار المتلفزة. وإن حل، مثلما كان الأمر في نشرة الأخبار ليوم 13/ 7/ 2011 التي استضافت فيه أول متفوق في امتحان الثانوية العامة، والذي حظي مع زملائه المتفوقين بتكريم من رئيس الجمهورية. لقد سلمه المذيع نص النشرة ليشاطره في تقديمها! فحتى عندما بادر الشباب المكرمون، في هذا الحفل، بتقديم هدية لرئيس الجمهورية، اتجهت كاميرا التلفزيون إلى الرئيس وركزت عليه طويلًا، ثم انتقلت إلى الهدية. ولم تلتفت للشباب إلَّا عندما أخذوا صورة جماعية مع الرئيس!

3- عالم الشباب في نشرة الأخبار في التلفزيون الجزائري عالم تجريدي. لا يقدم الشباب في حالتهم الطبيعية والملموسة ويمنح لهم الكلمة ليعبروا عن حياتهم اليومية بكل

(1) Maxime Drouet: op cité

تلقائية، وعن طموحاتهم، ويكشف عن أسلوبهم في الاندماج في الحياة المهنية، والعاطفية، والتعليمية. الكل يعلم أن نسبة كبرى من الشباب هم من مرتكبي الجرائم وضحاياها، ومن مستهلكي المخدرات ومروجيها، والمكافحون ضد انتشارها في المدارس والشوارع. لكن هذا الواقع المعقد الذي يعيشه الشباب يختصر في الأخبار التلفزيونية في جملة من الإحصائيات التي يعلن عنها بلاغ الأجهزة الأمنية التي لا تروم سوى التأكيد على سهر قوات الأمن وحرصها على أمن المواطن وممتلكاته.

4- لقد سبق وأن اشرنا إلى أن الشباب ليس كتلة اجتماعية واحدة متجانسة، وهذا ما يتجلى عبر ثقافاته الفرعية: لغته وطريقة حديثه، وموسيقاه، ولباسه، وأشكال تمضية وقت فراغه. هذه الثقافات الفرعية ظلت مغيبة في نشرات أخبار التلفزيون الجزائري. فإذا كان لا مندوحة من ظهور الشباب في هذه الأخبار فإنه يستعير لغة غير لغته التلقائية، وينفصل عن ثقافته الفرعية. هذه الحقيقة تقودنا للحديث عن أشكال التفاف الشباب الجزائري على عملية إقصائه إعلاميًّا.

التمثيل	متوسط العدد	%	فاعل	%	متفاعل	%	توضيحي	%
ممثل الدولة	17	%56	17	%56	0	%0	0	%0
أحزاب التحالف الرئاسي	1	%3,33	1	%3 ،33	0	%0	0	%0
بقية الأحزاب	1	%3,33	1	%3,33	0	%0	0	%0
الجمعيات المدنية	2	%6,66	2	%6,66	0	%0	0	%0
المستقلون	9	%30	0		6	%20	3	%10

الجدول رقم 2: تمثيل الفئات في نشرة أخبار التلفزيون الجزائري

التفاف الشباب على التهميش الإعلامي والثقافي

في البداية يجب التنبيه إلى أن هذا الالتفاف لم يأخذ طابعًا استراتيجيًّا واضحًا من قبل القوى الفاعلة في أوساط الشباب، بل تشكل بطريقة برغماتية، وتعزز بمرور الزمن.

أمام ضيق المنابر الثقافية والإعلامية التي تسمح للشباب بالتعبير عن ذاتهم وإبداعاتهم، وانطفاء وهج الأغاني الثورية والملتزمة، وجد قطاع واسع من الشباب ذاته، خاصة ذاك المنحدر من الطبقات الاجتماعية المسحوقة، في أغاني الرأي، التي انتشرت في مطلع الثمانينيات من القرن الماضي. لقد ظهر هذا النمط الغنائي في العشرينيات من القرن الماضي في المنطقة الغربية من الجزائر: (وهران وسيدي

بلعباس) ثم انتشر في باقي المناطق الجزائرية. وصدح بالمشاكل التي يتخبط فيها الشباب، مثل البطالة، والفقر، وأزمة السكن، والخيبة العاطفية، والكبت الجنسي، وتغنى بقيم الفحولة والرجولة، وبجل البحث عن المرأة/ الأنثى التي تقف أمام الرجل الند للند، وتبوح بما يختلج ذاتها بأسلوب فظ، ولغة تخترق الطابوهات الأخلاقية والاجتماعية.

وهذا الضرب من الغناء لا يحمل رسائل تمردية ضد النظام السياسي، لأنه ينمي ثقافة لوم الذات على المصير الشخصي، ويؤمن بأن الشقاء والمعاناة في العيش والحب هي من نصيب الفرد ونتيجة لقراراته ورأيه أو أنها قضاء وقدر. وبالتالي لا يُحمّل هذا النوع من الغناء أي طرف المسؤولية عن المعاناة المذكورة. لقد وصفت الباحثة ماري فيرول سويبس Marie Virolle-Souibes[1] هذا الضرب من الغناء بأنه وجودي، يخاطب العاطفة أولًا. ورأت أنه غير سياسي، ويكتفي بالتطرق لظروف الحياة الصعبة التي تثير لدى كل شخص بعضًا من حزنه وشجنه.

ورغم «البراءة» السياسية لهذا النوع من الغناء إلَّا أن المؤسسات الثقافية والإعلامية الرسمية سدت الأبواب في وجهه، نتيجة اختراقه الطابوهات الاجتماعية والأخلاقية ومخاطبته للغريزة. ولم يقف هذا المنع حاجزًا أمام انتشاره، بل بالعكس لقد زاد الإقبال عليه خاصة لدى الفئات الشعبية والوسطى. فغزا الأعراس والحفلات، وساهمت الشرائط الصوتية في انتشاره. وتغلغل في النسيج الثقافي للشباب الجزائري، خاصة بعد أن ازداد وهجه خارج الجزائر لهجرة بعض نجومه.

لم يسمح لأغاني «الرأي» ولوج المؤسسات الرسمية (الإذاعة، والتلفزيون تحديدًا) إلا بعد منتصف الثمانينيات؛ أي حينما أدرك أصحاب القرار في البلد أن شريحة واسعة من الشباب، خاصة أبناء الفئات الوسطى وبعض النخب المثقفة، التي صدمت بنمط المعيشة الذي جلبه الانفتاح الاقتصادي، اتجهت إلى المساجد لتنهل من الأدبيات السياسية الإسلامية: كتب حسن البناء، وشرائط الشيخ كشك المسموعة، والمناشير السياسية التحريضية.

أمام انقسام الشباب الجزائري إلى فئتين: فئة تابعة لشيوخ التيار الإسلامي، وفئة تابعة لشباب الرأي (يطلق في الجزائر اسم الشاب أو الشابة على مغني الرأي)، بدأت الصحف الجزائرية الناطقة بالفرنسية (المجاهد، والجزائر الأحداث، والثورة الإفريقية) تناقش موسيقى الرأي قصد إعطائها شرعية الظهور في المؤسسات الرسمية (الإذاعة والتلفزيون). وبالفعل اكتسب هذا الغناء شرعيته بعد أن رعته السلطات المحلية، ثم وزارة الثقافة لاحقًا، عبر المهرجانات المحلية. لكن اكتساب أغاني الرأي حق البث

(1) Marie Virolle-Souibes: Le Raï entre résistances et récupération, **Revue du monde musulman et de la Méditerranée**, Nº51, 1989. pp. 47-62.

في الوسائل السمعية- البصرية الرسمية لم ينفعها كثيرًا، لأن انخراطها في نظام السوق داخل الجزائر أو خارجها «هذبها» ودفعها نحو التماهي، أكثر، مع أنواع موسيقية أجنبية، مما أفقدها الكثير من أصالتها.

أمام احتواء السلطة السياسية لأغاني الرأي، وتسليعها، اتجه الشباب الجزائري، بعنفوان، نحو أغاني الراب Rap التي وصلته عن طريق القنوات التلفزيونية الغربية، خاصة الموسيقية منها، وبعض نسخ شرائط الفيديو المنتحلة. لقد انتشرت أغاني الراب في عقد التسعينيات من القرن الماضي، وهو العقد الذي شهد كثرة الاضطرابات الاجتماعية واستشراء العنف الدموي في الشارع الجزائري. ففي ظل هذا السياق شكلت هذه الأغاني ملاذًا للشباب وسلاحًا في الوقت ذاته: ملاذ لأنها تسمح للشباب بالتنفيس عن ذاته والحديث العلني، وبصوت مرفوع، عن بؤسه وآماله، وغضبه وجزعه. وسلاح لأنه سمح الشباب بالتنديد بالنظام السياسي ورموزه، وبالتيار الإسلامي المتطرف وأتباعه. وقد انتشرت فرق الراب في الجزائر بصورة مذهلة، حيث بلغ عددها 2200 فرقة، في غضون بضع سنوات فقط![1] وما يفسر هذا التضخم الكبير في عدد الفرق المذكورة ليس الفراغ السياسي والثقافي الذي يعيشه الشباب الجزائري فحسب، بل سهولة تشكيلها أيضًا، حيث إن الكثير من فرق الراب تكونت من الشباب الذين يزاولون دراستهم معًا، أو يقطنون الحي ذاته، بدليل أن بعضهم سمّى فرقته باسم الحي السكني الذي انطلقت منه. لقد استغلت هذه الفرق ما توفر لها من فضاءات للتدريب: استغلال أقبية العمارات، وتأجير قاعات، وتنظيم حفلات مصغرة دورية في مسكن الأعضاء والمشجعين والأصدقاء. واختفى ضمن هذه الحركية الكثير من الفرق وأعيد تشكيل بعضها، واختار بعضها الآخر الهجرة للاحتراف، وتوصل إلى التعاقد مع شركات موسيقية عالمية، مثل الفرقة المسماة «أنتيك» و«الحامة» (اسم حي سكني بالجزائر العاصمة).

لم تشذ فرق الراب في الجزائر عن تلك التي برزت في الدول الغربية. فقد ظهرت في الأحياء الفقيرة، وفي أوساط الشباب المهمش والمقصي. وأجابت، عبر سرعة انتشارها وتزايد شعبيتها في الجزائر، عن السؤالين اللذين طرحهما الباحث ماشادو بايس[2]، ونعيد صياغتهما بالشكل

(1) Rabah Mezouane Algérie : Le rap brise le silence, **Revue la pensée de midi**, consulté le 7/8/2011 in

http://www.lapenseedemidi.org/catalog/revues/revue4/rubrique/8_music-a3.pdf

(2) Machado Pais: Transitions et cultures de la jeunesse : «formes et manifestation», **Revue internationale des Sciences sociales**, N° 164 -2000, pp. 247 - 261

التالي: هل تشكل فرق الراب رمزًا لثقافة الغيتوهات أو ثقافة الشبكة؟ وهل إن الوعي هو الذي صاغ رسالة موسيقى الراب أم إن النشاط الموسيقي هو الذي أدى إلى إدراك الوعي؟

نعتقد أن النواة الأولى التي شكلت فرق الراب في الجزائر تملك خلفية ثقافية وسياسية، إذ استفاد جزء كبير من أفرادها من التعليم الجامعي. هذا ما يتجلى من خلال تحليل الخطاب الذي يروجونه، والذي يتضمن نوعًا من إدراك الوعي بالواقع المزري والتعبير عن مطالب اجتماعية. وقد تحول الراب إلى ظاهرة اجتماعية تتردد أغانيه في الحفلات، وفي الملاعب الرياضية، وفي الاعتصامات. وهكذا فرضت العديد من الفرق الموسيقية اسمها في عالم الغناء في الجزائر، مثل «دوبل كانون» (Double Canon) و (le Micro brise le silence) (MBS) (الميكروفون يخترق الصمت)، وفرقة (Antik)، والتي تدل في لسان الشباب الجزائري المتداول «إننا في نعمة»! و(Deep Voice) (صوت من الأعماق)، وغيرها. وبهذا لم يعد الراب «صرخة غضب الغتوهات»، بل عمّ المدن الجزائرية. فأمام رفض المؤسسات الإعلامية والثقافية الرسمية بث هذا النوع من الغناء نظرًا لتعبيره الفظّ عن الواقع، واحتواء بعض نصوصه على الشتم والقذف، ومعارضته الصريحة والعنيفة للنظام السياسي، وجدت فرق الراب طريق انتشارها وسط الشباب من خلال الحفلات والأعراس، والشرائط المسجلة، وموقع اليوتيوب والفيس بوك. وساعدتها في ذلك المواضيع التي تتطرق إليها، والتي تمس قطاعًا واسعًا من الجزائريين، ولغتها المحكية المقتبسة من حديث الناس اليومي ومعاناتهم. فيكفي أن نسجل في محرك غوغل «الراب الجزائري» حتى تزدحم نتائج البحث بمئات الشرائط الغنائية في شبكة اليوتيوب المرفقة بقائمة طويلة من التعليقات التي تخص مغنيي الراب أو فرقهم، أو تتعلق بما يعج به عالم الشباب من أفكار وآراء ومشاعر وقضايا وضغائن.

أمام انتشار هذا النوع من الغناء حاولت المحطات الإذاعية، خاصة المحطة الثالثة الناطقة باللغة الفرنسية، أن تنتقي بعض أغاني الراب «المهادنة»، والأكثر قربًا من المدونة اللسانية الرسمية لبثها. هذا بجانب استعانة عالم الإعلان بمقاطع موسيقى «الراب الجزائري» وألحانه. وبهذا فقد حاولت القنوات الإعلامية والثقافية الرسمية التعامل مع أغاني الراب بالأسلوب ذاته الذي استعملته مع أغاني الرأي من أجل احتوائها. لكن الفرق الوحيد بين أغاني الراب والرأي يكمن في تكاثر فرق الراب في الجزائر، وانتشارها السريع الذي حول غناءها إلى نمط ثقافي لدى الشباب، وأسلوب اتصال فأخرجه من خانة «ثقافة الشباب الفرعية». ففي ظل هذه الأرضية الثقافية والاجتماعية برز الالتفاف على التهميش الثقافي والإعلامي للشباب، والذي يتجلى عبر الآليات التالية:

1- قيام مجموعة من الشباب بتخريب المنظومة الإعلامية الرسمية من خلال الاشتغال

على نشرات أخبار التلفزيون الجزائري عبر عملية المونتاج (التركيب) ومزج الأصوات، فيتم تغيير محتوى هذه النشرات بجعلها تتطرق إلى المواضيع التي ظلت محرمة. وإعادة تركيب البرامج السياسية المتلفزة التي يشارك فيها ممثلو السلطة أو أحزاب التحالف الرئاسي، وتقولبهم بأقوال مضحكة حول مواضيع «تافهة». بالطبع إن الميدان الذي تجري فيه عملية «التخريب» هو شبكة الانترنت عبر الفيس بوك، واليوتيوب[1]. ونعتقد أن الغاية المبطنة لهذه المحاولة ليست التسلية وإضحاك مستخدمي الإنترنت، كما يبدو للبعض، بل تكمن في الدعوة الضمنية لعدم أخذ الأخبار الرسمية والبرامج السياسية التي يبثها التلفزيون الجزائري مأخذ جد. وعدم منح الثقة لما يقوله المتنفذون في السلطة.

يمكن الإشارة إلى أن الشباب الجزائري يحبّذ كثيرًا هذه المحاولة، حيث سبق له أن شاهد بعض أفلام «الكوبوي» Cow-boy الأميركية مدبلجة باللهجة المحلية التي «تحكي» عن قضايا محلية، في مطلع الثمانينيات من القرن الماضي.

2- لجوء بعض الشباب إلى تجريد الأخبار التي تنشرها وسائل الإعلام الجزائرية الرسمية من كل مصداقية. ففي هذا الإطار يجمع الشباب الجزائري شرائط الفيديو التي غطت بها القنوات التلفزيونية الأجنبية (خاصة الفرنسية والجزيرة) للأحداث التي عاشتها الجزائر (مظاهرات، إضراب، اعتصام...) ويعيد تركيبها وبثها عبر شبكة الفيس بوك واليوتيوب. إن قيمة هذا العمل تكمن في تقديم صور وحقائق وشهادات عن الأحداث التي عاشتها الجزائر وتجاهلتها وسائل الإعلام الرسمية، خاصة التلفزيون، أو حرفتها أو زورتها.

3- إعادة عرض بعض شرائط الأخبار التي بثها التلفزيون الجزائري على شبكة اليوتيوب، وفتح باب التعليقات والتعقيبات عنها، والتي تلتقي كلها في التأكيد على تزوير الأحداث والوقائع، والتضليل الإعلامي، وفي التعبير عن سخط الشباب على ما يبثه التلفزيون الجزائري. وتتعدى التعقيبات، في الكثير من الأحيان، مضمون النشرة الإخبارية لتتعرض بالنقد للنظام السياسي[2].

---

(1) انظر على سبيل المثال:

Débat sur les produits laitiers, consulté le 12/7/2011 in

http://www.youtube.com/watch?v=BCWUxLhoagQ&feature=related

(2) انظر على سبيل المثال:

Le honteux JT de Canal Algérie /ENTV sur les émeutes, consulté le 11/9/2011 in

http://www.youtube.com/watch?v=cJfC2m2NQSE

- Entv, Canal Algérie : mensonges et manipulations, consulté le 11/9/2011 in

http://www.youtube.com/watch?v=cgBVs5Chj3U&NR=1

لم يكتف الشباب الجزائري في التفافه على التهميش الذي لقيه من وسائل الإعلام الرسمية بالآليات المذكورة، بل سعى إلى تملك Appropriation أدوات التعبير عن الأحداث في الجزائر، وعن أوضاعه ولتقديم صورة عن ذاته تختلف كليًّا عن تمثُلات السلطة الحاكمة للشباب. أي صورته كما هو في حياته اليومية. فضمن هذا المسعى يمكن أن نذكر،على سبيل المثال، إنشاء صفحة «مراسلو الجزائر الخواص» في شبكة الفيس بوك التي افتتحها أربعة طلبة في يوليو/تموز 2010، واستطاعت في وقت قصير جدًّا أن تجمع 37 ألف مشترك، وتسجل 41 مليون زيارة! وتوسع شبكة مراسليها من المتطوعين والتي تضم آلاف الشباب المنتشرين في كل مناطق الجزائر، والذين يتكفلون بإرسال شرائط الفيديو، والصور، والأخبار المكتوبة. والتي تغطي، بشكل آني، كل الأحداث التي تجري في التراب الوطني.

وعن سبب إصدار هذه الصفحة يقول أحد مؤسسيها : (أعتقد أن الذي دفع الشباب إلى الاستغناء عن وسائل الإعلام الكلاسيكية والبحث عن بدائل لها كالفيسبوك هو تعفن المشهد الإعلامي الجزائري، ووقوعه في مستنقعات تصفية الحسابات، وابتعاده عن مهمته الرئيسة المتمثلة في تبليغ المعلومة بموضوعية وشفافية في إطار ميثاق الشرف الصحفي، هذا فضلًا عن الغلق الإعلامي التي تعيشه الجزائر منذ سنوات، بل عقود)[1]. وقد تحصن مؤسسو هذه الصفحة ضد الأخبار الكاذبة من خلال التوجه إلى المشتركين في الصفحة والمراسلين للتأكد من صحة الأخبار التي تصلهم قبل نشرها.

وتأتي هذه التجربة ضمن العديد من المبادرات الفردية التي يقوم بها بعض الشباب لاستثمار طاقة شبكة الإنترنت التواصلية والتعبيرية من أجل نقل وجهة نظرهم حول الأحداث التي تعيشها الجزائر، أو للتعبير عن مشاكل الشباب، من خلال تبادل المعلومات والصور، والشرائط عبر البريد الإلكتروني، والفيس بوك واليوتيوب[2].

إن التحليل العلمي لهذه الآليات المستخدمة للالتفاف على تهميش الشباب إعلاميًّا تفضي إلى الاقتناع بأنها لم تتصلب بعد في الممارسة، وذلك لجملة من الأسباب، نذكر منها سببين أساسيين :

---

(1) Nicolas Burnens: Les Envoyés Spéciaux, la voix de la jeunesse algérienne, consulté le 20 juin 2011 in **http://www.ir7al.info/?p=1203**

(2) انظر على سبيل المثال:

- Les émettes en Algérie: Alger, Annaba Msila؛ Consulté le 12/7/2011 in **http://www.youtube.com/watch?v=-fJcSkeRWX0**

- CAMRA grève nationale des médecins résidents algériens CHU de SETIF 28 -03-2011.flv, consulté le 12/7/2011 in **http://www.youtube.com/watch?v=G7BGI8-KuKY**

1- إن بقاء هذه الآليات واستمرارها وصمودها يتوقف على إرادة الفرد أو مجموعات صغيرة من الأشخاص الذين يقومون بعمل تطوعي قد يتعرض للتعثر، والتوقف لبعض الوقت أو نهائيًا، وإعادة الانطلاق على أسس جديدة. كما هو شأن إذاعة «حشيشة» (Radio Hachicha)[1] و«إذاعة الجزائر»، التي كانت تقدم برامج ساخرة على شبكة اليوتيوب تحاكي فيها برامج الإذاعة الوطنية لكن بمحتوى مغاير، مثل البرامج الذي يشارك فيها الشباب عبر الهاتف، فيطرحون مشاكلهم، بمفرداتهم اللغوية. ويشتكون من ضنك العيش، والبطالة. بل إن بعضهم تدخل لطلب مساعدة من متابعي الإذاعة ليهاجر إلى أوروبا بشكل غير شرعي![2] لقد توقفت هذه المحطة عن البث لتحل محلها إذاعة سميت «إذاعة صوت المواطن»، التي شرعت في البث في ديسمبر/ كانون الأول 2010؛ وهي إذاعة جمعوية. فهذه المحاولات الفردية لامتلاك حق الكلام والحق في الإعلام، والتي تعبد الطريق لصحافة المواطن Citizen Journalism تفتقد، رغم تعددها في شبكة الإنترنت وتنوعها، التجربة التنظيمية والرؤية اللتين تملكهما المحطات الإذاعية والقنوات التلفزيونية التابعة للتنظيمات السياسية المعارضة والتي بدأت بالبث عبر شبكة الإنترنت، وعبر القمر الصناعي[3].

2- إن الاستخدام الديناميكي لهذه الآليات لا يجب أن ينسينا أن شبكة الإنترنت في الجزائر ظلت أداة نخبوية في يد شريحة من الشباب مقارنة ببعض الدول العربية، خاصة تلك المجاورة للجزائر، حيث تؤكد إحصائيات شهر يونيو/ حزيران 2010 أن معدل تغلغل الإنترنت في المجتمع الجزائري مقارنة بعدد سكان الجزائر لا يتعدى نسبة 4.13% مقارنة بنسبة 9.33% في تونس، و3.41% بالنسبة للمملكة المغربية[4]. وهذا خلافا

(1) ويقصد بها العشب. لقد جرت على ألسنة الشباب الجزائري عبارة: «حشيشة طالبة معيشة». ويقصد بها الشخص المهادن والمستسلم، وحتى غير المبالي والذي لا يهمه سوى قوت يومه أو معاشه. لقد أنشأ شاب جزائري يقيم في فرنسا هذه الإذاعة، وسبق له إنشاء مدونة بهذا المسمى.

(2) انظر على سبيل المثال:

DZ Radio - Itha3a (1), Consulté le 24/7/2011 in **http://www.youtube.com/watch?v=mzNIKxxUkkk**

(3) يمكن أن نذكر في هذا الخصوص موقع قناة رشاد التلفزيونية التي تبث على شبكة الإنترنت على العنوان التالي:

http://www.rachad.tv/ وقد أضيف لها قناة فضائية بالمسمى ذاته بدأ بثها التجريبي يوم 11 يونيو/ حزيران 2011 على القمر الصناعي نيل سات.

(4) Internet world stats, Usage and population statistic, consulté le 14/9/2011 in **http://www.internetworldstats.com/africa.htm.**

لشبكة الهاتف النقال التي بلغت نسبة تغلغلها في الجزائر 93%[1]، بفضل انفتاح القطاع على الاستثمار الأجنبي، واشتراك شركتين خاصتين في تطويرها بجانب شركة حكومية.

يمكن أن نربط تواضع معدل تغلغل الإنترنت في الجزائر بالبطء التكنولوجي الذي واجهته. فرغم أن الجزائر شرعت في استعمال البث ذي النطاق الواسع في 2003 إلّا أن نسبة الاشتراك المنزلي فيه لم تتعدّ 12% في السنة 2007، حسب ما أكده تقرير الديوان الوطني للإحصاء. لكن يبدو هذا الربط، في تقديرنا، مجحفًا في تفسير سر بطء اتساع الرقعة الاجتماعية لاستخدام الإنترنت في الجزائر، الذي انطلق في 1998. لذا لابد من طرحه في إطار أوسع يتعلق بالسياق الثقافي والاجتماعي في الجزائر. فاستخدام الإنترنت يتطلب قدرًا من المعرفة التقنية ومستوى من التعليم. فالإحصائيات تؤكد أن غالبية مستخدمي الإنترنت في الجزائر هم ذوو التعليم الجامعي، حيث تقدر نسبتهم بـ 3.55% مقابل 25% من ذوي التعليم الثانوي، و4.8 % من ذوي التعليم المتوسط، و5.1% من محدودي التعليم. وأن الغالبية من مستخدمي الإنترنت هم من الكوادر الإدارية والتقنية في المؤسسات الخاصة والعامة، وتقدر نسبتهم بـ37%، وتليهم فئة طلاب الجامعة بنسبة 25%[2]. فعدم تراجع الأمية في المجتمع يشكل التحدي الأكبر لانتشار استخدام الإنترنت، لأن التحدي الاقتصادي قد تمَّ تجاوزه. فأبناء الفئات ذات الدخل المحدود والذين لا يستطيعون الاشتراك في شبكة يتجهون إلى مقاهي الإنترنت، التي بلغ عددها في الجزائر 2000 مقهى[3].

كما أن المخاض العسير والدامي الذي عاشته الجزائر منذ التسعينيات من القرن الماضي سمح لكل شخص أن يندد أمام الملأ بما يشاء. فالنقد والتنديد، وحتى السخط على الوضع الذي آلت إليه البلاد، لم يعد مقتصرًا على المعارضة السياسية، بل أصبح من نصيب السلطة الحاكمة وممثليها. لذا لم تستثمر الشبكات الاجتماعية في الإنترنت (المدونات، والفيس بوك، اليوتيوب، وتويتر...) بالجزائر في ممارسة

(1) Le ministre des PTIC, M. Moussa Benhamadi, auditionné par Bouteflika: Améliorer la qualité de service en priorité; **le quotidien liberté**; Alg rie, du 25/8/2011¦

(2) Hamida B: Utilisation des réseaux sociaux dans le monde arabe : L'Algérie à la 6e place avec 2 millions d'utilisateurs de Facebook, le quotidien **El moudjahid,** Alg rie, du 22 ao t 2011.¦

(3) Institut de prospective économique du monde méditerranéen (Ipimed): La confiance dans la société numérique méditerranéenne Vers un espace .med, **Palimpsestes**, France, n°7 juillet 2011.

النضال السياسي بالكثافة التي استخدمت بها في تونس ومصر، رغم أن قبضة السلطة الجزائرية على هذه الشبكات ونشطائها كادت تكون معدومة مقارنة بالرقابة القاسية التي تمارس في العديد من الدول العربية.

إن البطء المسجل في انتشار شبكة الإنترنت في الجزائر لا يمنعنا من القول بأن التوجه لاستخدام الفيس بوك من قبل الشباب الجزائري قد زاد بنسبة 21% عما كان عليه في السنة الماضية، حيث قدرت هذه الزيادة ب350 ألف مشترك جديد كل شهر منذ انطلاق الأحداث التي أدت إلى تنحية الرئيس زين العابدين بن علي من على رأس السلطة في تونس[1]. ليصبح نصف مستخدمي شبكة الإنترنت في الجزائر مشتركين في الفيس بوك[2]، وهذا خير دليل على تأثير «الربيع العربي» على استخدام الشباب الجزائري للشبكات الاجتماعية.

إذا كان الهاجس السياسي أقل ثقلًا في الشبكات الاجتماعية الافتراضية في الجزائر مقارنة ببعض الدول العربية، فإن الشباب الجزائري يسعى لاستثمار هذه الشبكات لتحسين وجوده الاجتماعي والثقافي، ولتجاوز «تكلس» المؤسسات الإدارية والثقافية. فالمنتديات الإلكترونية الطلابية، على سبيل المثال، لم تكتف بالتنديد بالقصور في إدارة الجامعة وظروف التعليم التي تزداد صعوبة، بل تحولت إلى أداة نشيطة لتوزيع الأخبار وتعميمها، بدل الإدارة الرسمية، وتقاسم المواد العلمية والخبرات الثقافية. كما أن العديد من المدونات الإلكترونية الجزائرية تحولت إلى منابر أدبية لتعويض النقص الكبير في مجال النشر، ولرفع الوصاية السياسية والأدبية على الإنتاج الأدبي، خاصة الشبابي منه[3].

حقيقة إن هذه الشبكات الاجتماعية تبعث النقاش حول دور الإنترنت في «تشذر» الشباب و «توحيدهم» في آن واحد. وتكشف أن آليات الالتفاف على تهميش الشباب إعلاميًّا لا تتم بمنأى عن عملية تفكيك الروابط الاجتماعية للشباب وإعادة تشكيلها.

أخيرًا، يمكن القول إن الارتفاع الملحوظ في عدد مستخدمي الشبكات الاجتماعية ليس العامل الوحيد الذي يفتح الأفق لأشكال أخرى مبتكرة للالتفاف على التهميش الإعلامي للشباب الجزائري، والبحث عن أساليب أخرى للاندماج الاجتماعي والثقافي في المجتمع الجزائري.

(1) Hamida B. op. cite.

(2) Institut de prospective économique du monde méditerranéen (Ipimed): op cité.

(3) للاطلاع أكثر على هذا الموضوع انظر: نصر الدين لعياضي، في البحث عن العلاقة بين المدونات الإلكترونية والصحافة، **مجلة ثقافات**، تصدرها كلية الآداب، جامعة البحرين العدد 24، 2011 ص (133-166).

إن العامل الأساسي الذي يمكن أن يقوم بدور كبير في تعزيز مساعي الشباب للالتفاف على التهميش الإعلامي لا يكمن في الاستمرار في إغلاق الخطاب الإعلامي الرسمي على ذاته، والإصرار على عدم انفتاح المؤسسات الإعلامية الرسمية على الشباب وهمومه وآماله، فقط، بل يمتد إلى «إصرار» هذه المؤسسات على تجاهل وسائط الإعلام الجديدة، والوقوف ضد أي عملية تجسير بين الإعلام الكلاسيكي والميديا الجديد والتي أصبحت القاعدة الأساسية التي تسمح للمؤسسات الإعلامية بإعادة تشكيل علاقاتها مع جمهورها وتشبيبه.

الصحافيون كبش محرقة السياسيين

التوتر العالي في المنصورية أنموذجًا

مهى زراقط

درج كثيرون على إطلاق تسمية «السلطة الرابعة» على الصحافة. وذهب المغالون في تقدير الدور الذي تلعبه إلى تسميتها بـ«السلطة المضادة». إلّا أن الممارسة العملية تكشف أن العاملين في بلاط «صاحب الجلالة» عاجزون عن ممارسة السلطة التي تمنحهم إياها مهنتهم. فالظروف السياسية والاقتصادية المحيطة بالعمل الإعلامي في لبنان تهمّش الصحافيين إلى حدّ كبير، وتحوّلهم إما إلى أدوات، أو إلى أكباش محرقة، خصوصًا عندما تدخل القضية التي يعالجونها في خانة التسييس. هذا ما سنحاول الإضاءة عليه من خلال قضية «التوتر العالي في المنصورية».

يؤخذ على الصحافيين غالبًا، أنهم ينسون لمصلحة من هم يعملون.

أكاديميًّا، يتعلّم طالب الصحافة أنّ مهنته، (والصحافة مهنة)، تقوم على أمر أساسي: إيصال المعلومة الصحيحة إلى الجمهور. أي إن المستخدِم الأول للصحافي هو جمهوره العريض متلقي المعلومة التي يقدّمها له، وليس أيّ شخص آخر. أما عمليًّا، فالواقع مختلف. إذ تتعدّد الأطراف التي يجد الصحافي نفسه بأنه يعمل لصالحها. فمرّة يكون مستخدِمه هو ربّ عمله في المؤسسة التي يعمل فيها، أو من يقف خلفه. ومرة يكون السياسي، أو المرجع، الذي يخصّه بأخباره. وأحيانًا قد يكون المجموعة التي ينتمي إليها، أو يشاطرها أفكارها، إلخ.

لا يتحمّل الصحافي وحده مسؤولية هذا الالتباس في تحديد «مستخدِمه». إذ إن ظروف ممارسة هذه المهنة معقدة فعلًا، خصوصًا أن واحدة من وظائفها الأساسية هي تشكيل الرأي العام. وهذا ما يفسّر محاولات أطراف عدّة امتلاك «مشكّلي الرأي العام» وإدارتهم.

النقاش المهني والأخلاقي حول هذا الموضوع قديم، إلا أنه يبدو ملحًّا اليوم أكثر من أي وقت مضى في ظلّ التحدّيات الجديدة التي تواجه الصحافيين بفعل انتشار تقنيات التواصل الحديثة والتطوّرات التي شهدتها وسائط التواصل الجماهيري عبر الإنترنت. هذه التغييرات أنتجت تحوّلات في «الفضاء العام»، أتاحت للمواطن التصدّي بنفسه لمهمة طرح قضاياه، ما يسمح بالقول إن مهنة الصحافة تعيش اليوم تغييرات جذرية، بدأت آثارها

تظهر سواء على صعيد التقنيات أو الممارسة. هذا الواقع الذي يعيشه الكثير من الصحافيين اليوم حول العالم، ينسحب بالطبع على اللبنانيين منهم. بل هو قد يبدو فاقعًا أكثر لأن النظام الإعلامي اللبناني قائم على المحاصصة والتسييس، ما يجعل الصحافيين في موقع لا يُحسدون عليه. وهذا ما بات يدركه المواطنون أيضًا، فلم يفوّتوا بدورهم فرصة الاستفادة من هذا الواقع، كما من الواقع السياسي المأزوم، لمصلحة إثارة قضاياهم.

يدخل هذا البحث في آليات الممارسة الإعلامية من خلال دراسة حالة حظيت بحيّز واسع من التغطية الإعلامية، هي قضية «التوتر العالي في المنصورية». وهو يحاول أن يكشف القناع عن العلاقة الملتبسة بين السياسي، الإعلامي والمواطن.

تجدر الإشارة، بداية، إلى أسباب اختيار هذا الموضوع.

يمكن القول إن مرحلة التحضير للبحث بدأت من خلال المتابعة المباشرة لموضوع التوتر العالي في المنصورية. بوصفي صحافية أعمل في جريدة يومية، لاحظت أنه، بقدر ما كان لافتًا في السنوات الأخيرة حجم التسييس الذي شهده هذا الملف، كان لافتًا أيضًا عدم انجرار غالبية الأهالي إلى لعبة التسييس هذه. المواطنون لم يسمحوا للسياسيين باستغلالهم بخلاف ما وقع فيه عدد من الصحافيين، الذين تخلوا في تغطيتهم الإعلامية، في كثير من الأحيان، عن قضية الأهالي، مهمّشين صحة المواطنين، لصالح تغطية تصاريح النواب والسياسيين.

الانغماس في العمل اليومي لم يكن يتيح الغوص أكثر في الموضوع لمعرفة كيف نجح الأهالي في إدارة «معركتهم»، وتحديد المشاكل أو المعوّقات التي تعترض ممارسة الصحافيين السليمة لمهنتهم. لذلك يحاول هذا البحث الإجابة عن سؤالين أساسيين:

ـ كيف استطاع المواطنون إبقاء قضيتهم حية كلّ هذه السنوات وأن يجعلوا منها هاجسًا يقضّ مضاجع كل الوزراء الذين تسلّموا حقيبة الطاقة والمياه منذ العام 1997 إلى اليوم؟

ـ في ظلّ طغيان السياسة على المشهد الإعلامي اللبناني، أي هامش للحراك يمكن للصحافي الفرد أن يؤديه في مؤسسته، وهل يمكننا الاستنتاج تاليًا أن الصحافي الملتزم هو المهمّش الأوّل؟

وللإجابة عن هذين السؤالين، يعتمد البحث على المنهج الوصفي، كما يتضمّن عددًا من المقابلات الميدانية غير الموجهة التي أجريت مع المواطنين، الناشطين، السياسيين والصحافيين المعنيين بالقضية.

المحطات التلفزيونية: تسلّم وتسليم

في 8 أيلول/ سبتمبر 2008، بثت قناة «أو. تي. في» حلقة استثنائية من برنامج «فكّر

مرتين»، لمناقشة ما يعرف إعلاميًّا بـ«قضية التوتر العالي في المنصورية». فانتقل البرنامج من الاستديو، إلى مركز الأمانة العامة لتجمّع المدارس الكاثوليكية في منطقة عين نجم، وشارك فيه جمهور كبير من أهالي المنطقة، بالإضافة إلى الضيوف الأساسيين من المعنيين. خلال البرنامج، سأل المواطن وسام روكز، عما يستطيع المواطن، الرافض لمشروع تمديد خطوط التوتر العالي، القيام به ليدافع عن نفسه، عندما تؤازر القوى الأمنية عمّال شركة كهرباء لبنان في تركيب عواميد التوتر العالي في المنطقة. أجابت مقدّمة البرنامج، شيرلي المرّ، سريعًا: «اتصلوا بنا، نأتي ونصوّركم». بدت واثقة من إجابتها، التي فُهم منها أن التلفزيون هو من يدافع عن المواطنين، أو قادر على فعل ذلك. وهذا ما سنكتشف أن المواطنين والسياسيين أيضًا صدّقوه، فأولوا وسائل الإعلام، لا سيما التلفزيون، أهمية قصوى في قضية التوتر العالي، كلّ لخدمة الغرض الذي يريده.

في تشرين الأول من العام 2011، حصل ما كان روكز خائفًا منه. توجهت القوى الأمنية إلى المنطقة لتؤازر عمّال شركة كهرباء لبنان في تركيب خطوط التوتر العالي هناك، لكن الـ«أو.تي.في» لم تحضر لتصوّر تحرّك الأهالي، بخلاف عادة كانت قد درجت عليها خلال خمس سنوات، واكبت خلالها احتجاجات الأهالي الذين تصدّوا غير مرة، مع نواب «تكتل التغيير والإصلاح»، لتمديد خطوط التوتر العالي في منطقتهم. غابت «أو.تي.في» إذًا. لكن محطات تلفزيونية أخرى كانت حاضرة، مثل «أل.بي.سي» و«أم. تي. في» و«المنار»، وتمثّلت المفاجأة في حضور قناة «المستقبل»، التي لم يسبق لها أن غطّت أي تحرّك من تحركات الأهالي الرافضين للمشروع منذ أكثر من 12 عامًا. «المستقبل» لم تكتف بتغطية تحرّك الأهالي، بل واكبته ببرامج خاصة لم تحلم بها قضية التوتر العالي يومًا. فبثّت ثلاثة برامج في وقت الذروة خلال شهر ونصف. وقد استمرّ «المستقبل» بمفاجأة أهل المنطقة، ومفاجأة جمهوره أيضًا، إذ انبرى عدد من نوّاب «تيار المستقبل» للدفاع عن وجهة نظر الأهالي، وهم الذين طالما سبق أن طالبوا بالإسراع في إنجاز المشروع.

السبب المباشر لهذا التغيير في المتابعة الإعلامية، هو استلام «التيار الوطني الحر» لحقيبة وزارة الطاقة والمياه، في ظلّ غياب «تيار المستقبل» عن الحكومة. وهي المرة الأولى التي يغيب فيها عن الحكومة وزراء محسوبون على تيار الرئيس الراحل رفيق الحريري منذ توقيع اتفاق الطائف. بناء عليه، انقلبت المعايير. والمشروع الذي كان «تيار المستقبل» من أبرز المدافعين عنه، صار «تلفزيون المستقبل» من أبرز المنابر التي تنبّه إلى خطره على الصحة العامة. والعكس صحيح، تحوّلت قناة «أو.تي. في»، التي خاضت حملة إعلامية موجَّهة للتحذير من خطر التوتر العالي، إلى منبر يدحض مخاوف المواطنين من الأضرار التي يسببها الأخير.

بين هاتين التغطيتين الإعلاميتين، يفترض أن يجد المواطن نفسه ضحية السياسيين الذين قدّمت لهم قضية التوتر العالي مادة جيّدة للتجاذب السياسي، خصوصًا مع توافر كلّ عناصر الجذب فيها: قضية صحية إنسانية، انخرط فيها تيار سياسي ثم تخلى عنها، فتلقفها تيار سياسي آخر كان يعارضها. هكذا جيّر كلّ طرف سياسي وسائل الإعلام التابعة له لمحاربة خصمه، متستّرًا بالحرص على صحة المواطنين.

بالنسبة إلى المراقب من بعيد، الاستنتاج بأن قضايا المواطنين الصحية والاجتماعية هي المهمّشة، أمر بديهي. طالما أن الإعلام لا يزال يلحق السياسة في لبنان، وليس العكس، إذ يفرض الأول أجندته على الثاني. إلّا أن المتابعة الدقيقة تكشف وجود مهمّش آخر يختبئ خلف المواطن المهمّش (طبيعيًّا؟)، وهو الصحافي. وسنكتشف أن المواطن، في هذه القضية حصرًا، لا يزال الرابح الأكبر، لأنه أحسن إدارة معركته مستفيدًا من التناقضات الكثيرة المحيطة بالقضية. وهذا ما تجلى في حراك حصل في مطلع شهر تشرين الأول/ أكتوبر 2011 . طبعًا القضية لم تنته هنا، وهي مرشحة للاستمرار في ظل تشبث كلّ من الحكومة والأهالي بموقفه، وهو ما سنضيء عليه في مسار البحث الذي أجري في خضم كل هذا الحراك.

أهمية المشروع:

قبل أن نشرح كيفية نجاح الأهالي في تحقيق مطالبهم، من المفيد الإشارة إلى أهمية مشروع مدّ خطوط التوتر العالي بالنسبة إلى قطاع الكهرباء في لبنان. إذ ترى كلًّا من شركة كهرباء لبنان ومجلس الإنماء والإعمار، وفق ما ورد في بيان مشترك أصدراه، في 8 آب 2011، أن أهمية تنفيذ خط المنصورية تكمن في ثلاث مسائل أساسية:

ـ «على مستوى استجرار الطاقة الكهربائية من الدول المجاورة: يتيح لمؤسسة كهرباء لبنان إمكانية الربط الكهربائي الفعلي (Synchronism) مع شبكة دول الربط الكهربائي العربي على خط الربط كسارة ـ الديماس 400 ك.ف. إضافة إلى إمكانية زيادة الطاقة الكهربائية المستجرة من هذه الدول، لتصل إلى حدود 260 ميغاوات على محوّل كسارة 400 ك.ف، تاليًا زيادة التغذية بالتيار الكهربائي لكل لبنان.

ـ على مستوى شبكة النقل (توتر عال): يؤمن المشروع ثباتًا أفضل للشبكة وإمكانية تصريف كميات إنتاج إضافية من معملي الزهراني ودير عمار على توتر 220 ك.ف، إضافة إلى تخفيض الهدر الفني على شبكة النقل.

ـ على مستوى شبكة التوزيع: حل مشكلة تصريف الطاقة الكهربائية من معمل دير عمار إلى منطقة جبل لبنان، وذلك عبر نقل حمولة بعض مخارج التوتر المتوسط التي تغذي منطقة جبل لبنان إلى محطات الـ220 ك.ف».

كما يذكر البيان نفسه أن «استكمال المشروع يكتسب أهمية خاصة بالنسبة إلى منطقة المتن الشمالي، لأنه يمكّن من تأمين بدل لتغذية مخارج التوتر المتوسط في محطة المكلس الرئيسة عبر محطتي عرمون وبصاليم، والتي تتغذّى حاليًا من محطة وسط بيروت فقط». ويؤكد البيان «**إن عدم استكمال تنفيذ هذا المشروع يرتب نتائج سلبية ويتسبب بضرر بالغ على المستوى الوطني بصورة عامة وفي قضاء المتن الشمالي بصورة خاصة**».

لكن الأهم من ذلك أن خط المنصورية، وهو عبارة عن خط توتر عال يمتدّ بطول 4 كلم بين منطقتي عين نجم وعين سعادة في المتن، ليس إلا الحلقة الأخيرة من مشروع طاول مناطق لبنانية مختلفة. وهو يشكل أساسًا في مشروع الربط الكهربائي الثماني، الذي انضم إليه لبنان عام 2000.

وقد بدأت القصة قبل هذا التاريخ بثلاث سنوات، ففي إطار التحضير لانضمام لبنان إلى مشروع الربط الكهربائي الخماسي (آنذاك)، أصدر مجلس الوزراء بتاريخ 17 آذار عام 1997 المرسوم رقم 10009، القاضي باعتبار الأشغال العائدة لإنشاء خط هوائي بتوتر عال 220 كيلوفولت بين محطتي بصاليم وعرمون من المنافع العامة. وقضى المرسوم باستملاك أقسام العقارات مع جميع الحقوق اللازمة لتنفيذ الأشغال المذكورة. وفي 26 حزيران 2003، عاد مجلس الوزراء وأصدر مرسوم الاستملاك رقم 10363، المعدّل للمرسوم رقم 10009/ 97 «بناء على طلب مؤسسة كهرباء لبنان، بعدما تبيّن وجود أخطاء مادية في إعداد الخرائط». وبناء عليه رفعت إشارات الاستملاك عن العقارات القديمة، ودوّنت على العقارات التي وقعت ضمن المسار الجديد للخط.

اعتراضات سابقة

مع صدور المرسوم الأول، بدأت الأعمال على الأرض لتركيب خطوط التوتر العالي في عدد من المناطق اللبنانية. ولم يكن أهالي المتن الشمالي (المنصورية، عين نجم، عين سعادة) وحدهم من اعترض على تمديد هذه الخطوط. إذ سجّلت بعض التحركات الاحتجاجية الخجولة، لا سيما في منطقة عرمون، لكنها سرعان ما أخمدت بفعل ضغوط السياسيين التي نجحت في قمعها.

إذًا منذ ذلك التاريخ، لم يكن موضوع التوتر العالي موضع ترحيب من قبل الأهالي الذين رفضوا مروره في مناطقهم. إلّا أن أسباب هذا الرفض في البداية كانت مختلفة عما انتهت إليه. هذا ما يقوله لنا النائب غسان مخيبر، وهو أحد أبرز المتابعين لقضية التوتر العالي منذ البداية: «بدأت أتابع هذا الملف قبل أن أكون نائبًا. فقد كان أهالي المنطقة يعدّون العرائض ويتواصلون مع المرحوم عمي (ألبير مخيبر) لكي يرفعوا دعاوى قضائية ضد الدولة بسبب الاستملاكات». وبالفعل يؤكد الأهالي أنهم انطلقوا في تحركاتهم، وفي بالهم أن

مشكلتهم مع الدولة تختصر بسببين، أولًا لأنها غيّرت في مسار خط التوتر العالي، إذ إنه كان يمرّ في أرض مرجع روحي كبير، فتدخل مرجع سياسي متني وغيّر مساره. وثانيًا بسبب الاستملاكات والحقوق العقارية.

يذكر، في هذا المجال، أن الحكومة اللبنانية كانت تعي أن ما تفعله قد يحمّلها مسؤوليات قضائية، وكانت مستعدة لذلك. إذ نقلت جريدة «المستقبل» عن جلسة لمجلس الوزراء عقدت عام 2003، وخصّصت لبحث قضية الكهرباء، أنها شهدت سجالًا بين نائب رئيس مجلس الوزراء آنذاك، عصام فارس، الذي دافع عن رفض بلديات المتن لمخطط التوتر العالي لديها، وبين وزير التربية سمير الجسر الذي أكد أن «على منطقة المتن أن تخضع، شأنها شأن المناطق الأخرى إلى مخطط الشبكة كما وافق عليه مجلس الوزراء، مع حفظ حق المواطنين في مقاضاة الدولة للحصول على تعويضات».

تطوّر الاعتراض

أسهمت الدعاوى القضائية التي رُفعت، في تأخير بدء الأعمال في خط المنصورية نحو ثلاث سنوات. وهو وقت أكثر من كافٍ لكي يطوّر أهالي المنطقة تحرّكهم الاعتراضي، في موازاة إصرار الدولة على تمرير الخط الذي باشرت بالعمل على مدّه فعلًا ابتداء من العام 2006.

أسهم في تطوير حركة الاعتراض ثلاثة عوامل أساسية: سياسية، اقتصادية، وصحية.

من جهة، آزر نواب المنطقة، المنتمون إلى «تكتل التغيير والإصلاح» المعارض لحكومة الرئيس رفيق الحريري، الأهالي، وكان ممثلون عن حزبي الكتائب والقوات اللبنانية، ينضمون إلى التحرّكات أحيانًا، أو يعلنون عن تضامنهم مع الأهالي. إلّا أن الحراك أخذ بعدًا سياسيًّا بعدما تصدى نواب «التغيير والإصلاح» أنفسهم غير مرة للعمال الذين كانوا يأتون لتركيب الأعمدة والخطوط.

اقتصاديًّا، تتواجد في هذه المنطقة غير مؤسسة كبيرة، أبرزها تجمّع المدارس الكاثوليكية، بالإضافة إلى المشاريع العقارية الكثيرة التي أنشئت في المنطقة بعد صدور مرسوم الاستملاك. ويعدّ أي تمرير لخط التوتر العالي في المنطقة بمثابة ضربة اقتصادية قاضية قد تسبب كسادًا.

غير أن السبب الأهم بالنسبة إلى الأهالي، يتمثل في الخطر الصحي، الذي قد يسبّبه مرور خط التوتر العالي قرب منازلهم. وبفعل المخاوف التي أثارها هذا العامل في نفوس الأهالي، والأبحاث التي قاموا بها، مستعينين بعدد من الباحثين، بدأت حركة الاعتراض تنحو منحى أكثر تنظيمًا.

هذا الاستنتاج يؤكده النائب غسان مخيبر، إذ يروي أن أهالي المنطقة الذين كانوا يزورونه دائمًا للشكوى من تمرير خط التوتر، أثاروا حشريته ليعرف أكثر عن هذا الأمر، ثم طلبنا كنواب في منطقة المتن من رئيس قسم صحة المجتمع، في كلية الطب في جامعة القديس يوسف، البروفسور يوسف سليم أديب أن يعدّ لنا دراسة عن الموضوع، ومن هنا بدأ العمل على خط آخر.

في شباط/ فبراير 2006، أصدر الدكتور سليم أديب تقريره الذي سيصبح مرجعًا لمدة طويلة. وقد جاء فيه: «إن استمرار الشك في تأثير خطوط التوتر على الصحة قد دفع بالمجموعة الأوروبية، عام 1999، إلى وضع توجيهات وقائية لتركيب هذه الخطوط في المناطق السكنية، وكذلك أضافت الوكالة الدولية للبحوث في السرطان التابعة لمنظمة الصحة العالمية هذه الحقول الكهرومغناطيسية إلى لائحة المؤثرات الفيزيائية ذات التأثير السرطاني الممكن». ويشير أديب، في دراسته، إلى أنه «من ناحية صحة المجتمع، عندما لا يمكن الجزم بعدم وجود خطر مهم ومستمر على الصحة على المدى الطويل، يفضل أن يعمل بمبدأ الحرص. والدولة الحريصة تسهر على الحدّ من الخطر على المواطن وليس على زيادته، وخصوصًا إذا وجدت بدائل تقنية سليمة وعلمية يمكنها أن تضع حدًّا لشك المواطنين وهلعهم، والبديل السليم الذي لا جدل عليه هو اعتماد الخطوط المطمورة عندما يتعذّر تفادي المناطق المأهولة. ومن واجبات الدولة أيضًا أن تأخذ في الاعتبار مخاوف المجتمع ومطالبة المواطنين».

تقرير البروفسور سليم أديب أعطى دفعًا جديدًا للتحركات الأهلية. بات هناك دليل علمي يؤكد أن صحة الأهالي قد تكون في خطر. عقدت بعض الندوات العلمية، في وقت تحرّكت فيه المدارس الكاثوليكية لتوعية طلابها بخطر التوتر العالي. فانضم الأخيرون إلى التحرّك، وباتوا جزءًا من التحرّكات التي تنظّم. ويبدو لافتًا تصريح مديرة المدرسة، الأخت دانييلا حروق، خلال تحرّك يعود إلى العام 2006: «نحن نعلن ثورة سلمية على الدولة، ومن سيقوم بالثورة غير الطلاب والأهل؟».

ولادة فضاء عام للقضية

ابتداء من العام 2006 إذًا، يمكن القول إن فضاء عامًّا كان قد بدأ يتشكل في منطقة المنصورية. فضاء عام نعرّفه بأنه «المساحة أو الحيّز الذي يتيح للمجتمع الأهلي أن يناقش السلطة ـ الدولة، وينتقدها»، كما قال الفيلسوف الألماني يورغن هابرماس. فقد أعطى هذا الفيلسوف أهمية كبيرة للصحافة ووسائل الإعلام في تكوين هذا الفضاء، ونقله من الصالونات المغلقة إلى جمهور أوسع، ما يسمح له بتشكيل رأي عام يلتفّ حوله.

النقد الذي تعرّضت إليه نظرية هابرماس لاحقًا، لم يمسّ جوهرها. إذ حاولت الأبحاث

التي تلت أن تربط بين عملية التواصل السياسي وبين الفضاء العام، معتبرة أن الأخير يتشكل من السياسيين، والصحافيين والمواطنين. وهذا ما نراه واضحًا لدى دومينيك فولتون الذي تحدّث عن «مثلث» تتشكل زواياه الثلاث من: السياسي، والصحافي والرأي العام. وفي محاولة لشرح العلاقة بين زوايا المثلث، يقول: إن السياسي لا يمكنه أن يمارس عمله أو ينجح من دون ظهور إعلامي. وبعدما كان السياسي صاحب السلطة في إدارة العلاقة، نجح الإعلام لاحقًا في فرض سطوته وقواعده على السياسيين، خصوصًا الذين لم يتقنوا اللعبة ولم يتمرّسوا في مهارات إعلامية معينة. في حين بقي «الرأي العام» مجرد متلقٍّ هامشي. غير أن فولتون حذّر في كتابه الصادر عام 1997، من اليوم الذي يخرج فيه المواطن، بوصفه رأيًا عامًا، من دوامة صمته (spirale de silence).

تحذير كان في مكانه، وقد أنتج تحوّلات كبيرة في الفضاء العام شرحها برنارد مياج في كتابه الصادر حديثًا تحت عنوان «الفضاء العام المعاصر» إذ لفت إلى أن تنوع وسائل الإعلام وتعددها، أنتج الكثير من الأسئلة الاجتماعية التي بات «الفضاء العام» يناقشها، ويتأثر بها، حتى بات يمكن الحديث عن «فضاءات عامة» تتشكل وفق الوظائف الاجتماعية التي تملأها. أي إن الفضاء العام لم يعد مقتصرًا على السياسي، خصوصًا في ظل أزمة التمثيل السياسي التي نعيشها. طبعًا، هذا الأمر لا يمكنه أن يحصل من دون وسائل إعلام، قد يكون التلفزيون أبرزها حتى اليوم، لأن دوره أساسي في تشكيل الثقافة المدنية. فكلّ ما نراه على الشاشة الصغيرة، يتحوّل سريعًا إلى مادة الحديث اليومي بين المواطنين.

لذلك لا يعدّ تصدّي الإعلام للمشاكل العامة أمرًا بديهيًّا. لأن قرار أي وسيلة إعلامية التصدّي لمشكلة عامة، يعني أن هذه الوسيلة ستخلق من حولها رأيًا عامًّا، وقد تكون هي الدافع إلى حراك ما أو التأسيس لهذا الحراك. يشرح عالم الاجتماع الأميركي جوزف جوسفيلد المشكلة العامة بالقول: إنها «عملية يتم من خلالها تحويل حالة أو وضع معيّن إلى تحدّ حقيقي يحتاج إلى تفكير، إلى القيام باحتجاجات شعبية وقد يشكل مصدرًا وهدفًا للحراك العام». وإذا انطلقنا من هذه الخلفية يمكننا أن نفهم أكثر ما حصل في منطقة المنصورية، وكيف جعل الأهالي من مشكلتهم، قضية رأي عام محلي.

بداية، لجأ الأهالي إلى سياسيي منطقتهم بحثًا عن سبل يسمعون من خلالها صوتهم. هؤلاء لم يبخلوا عليهم بالنصائح. أولى هذه النصائح تفيد أن التحركات المتواضعة، التي كانت تقتصر على ندوات علمية مغلقة هنا، أو لقاءات خاصة هناك، لم تعد مجدية. المطلوب هو المواجهة من خلال النزول إلى الشارع، خصوصًا أن عمال شركة كهرباء لبنان كانوا قد باشروا تركيب أعمدة التوتر العالي.

النصيحة الثانية كانت: «عليكم بالإعلام»، ليس لأن الإعلام يمثّل إحدى وسائل

الضغط على الحكومة فحسب، بل لأن أي تحرّك قد يقوم به الأهالي من دون تغطية إعلامية لن يحظى باهتمام. وهذا ما يعبّر عنه ريجيس دوبريه بقوله: «نحن نعيش في عالم، ما لا يحصل فيه على شاشة التلفاز، غير موجود». وقد أكد باتريك شامباني الفكرة نفسها، حين كتب: إنه «من المعروف أن التظاهرات تصنع بشكل ما من خلال الصحافة. لكن الجديد أننا بدأنا نلاحظ تكاثر التظاهرات التي تنظّم من أجل وسائل الإعلام. بمعنى أنها تحرّكات لم تكن لتوجد لولا وسائل الإعلام».

التفت الأهالي إذًا إلى هذا العامل، وشكلوا سريعًا قائمة بأرقام هواتف عدد من الإعلاميين العاملين في غير وسيلة إعلامية مرئية ومسموعة ومكتوبة. يقول بهنام القارح، وهو أحد الأهالي الناشطين، «إن هذه القائمة هي حصيلة علاقات شخصية، كلما رغبنا في إقامة نشاط كان كلّ منا يبادر إلى الاتصال بالوسيلة الإعلامية التي يقيم علاقة مع إعلامييها».

صحيح أن معظم هؤلاء الإعلامين لم يكونوا في مواقع القرار «إلّا أننا كنا نعرف ماذا يريدون. هم يبحثون عن «سكوب» ونحن كنا ندعوهم إليه»، تقول أمينة سر جمعية إنماء عين نجم كارول إبراهيم. طبعًا هي لا تقصد «السكوب» بمعنى السبق الصحافي، وإنما تقصد أنهم، بوصفهم أهالي، كانوا يحرصون على تقديم خبر تتوافر فيه الشروط التي تجعله صالحًا للنشر في أي وسيلة إعلامية. «الإعلاميون يريدون صورة فيها أناس يتظاهرون في الشارع. أطفال يهتفون، ولافتات ونحن كنا نقدّم لهم المطلوب». تضيف: «وإذا رغب السياسيون في الانضمام إلينا لن نمانع». هذه الإضافة هي حصيلة تجربة أعوام، خبر فيها الأهالي السياسيين، وباتوا يعرفون أنهم يحتاجون إلى تواجدهم بينهم لكي «يؤمنوا التغطية الإعلامية». وفي هذا الإطار يشدّد مخيبر على أهمية وجود السياسيين في التحركات: «السياسي يستدعي الإعلام حكمًا، لأن نشاطاته تحظى بالتغطية».

قام الأهالي بواجباتهم الإعلامية جيدًا: كانوا يتواصلون بشكل دوري مع الصحافيين. يصل هؤلاء إلى المؤتمرات الصحافية أو الاعتصامات، فيجدون بيانات مطبوعة في انتظارهم، بالإضافة إلى استعداد دائم للمساعدة. حتى الأطفال تمرّسوا في اتخاذ الوضعيات التي تعدّ الأنسب للصورة، وباتوا يحفظون هتافات مؤثرة تصلح للاستخدام في التقارير الإخبارية من قبيل «ما بدنا نموت تحت العمود».

عمليًّا، تكتب كارول معظم البيانات. وهي تعاتب الإعلاميين الذين يغيبون عن المؤتمرات الصحافية. كما تنسّق مع زملائها الإطلالات الإعلامية. في حال رغبت وسيلة إعلامية ما بالحديث عن الموضوع، يقترح الأهالي أسماء الضيوف، يحضّرون المواد العلمية التي تثبت صحة مخاوفهم، يتصلون خلال البرامج، يكتبون اللافتات. ومؤخرًا باتوا يصدرون، بالتعاون مع ناشطين مدنيين من خارج المنطقة، بيانات يردّون فيها على كلّ ما يصدر من قبل السلطة (الحكومة، الوزارة المعنية، الوزير

المختص، إلخ.) من قرارات. وبعدما أنشاوا موقعًا إلكترونيًّا يتضمن كل المواد العلمية المتعلقة بالموضوع، أنشاوا صفحة على موقع التواصل الاجتماعي فايسبوك يناقش خلالها نحو1318 عضوًا مختلف تطوّرات القضية.

هذا التنسيق الإعلامي لا ينفصل عن التحركات الميدانية على الأرض تحضيرًا للاعتصامات. وهي تبدأ من استقاء المعلومات من مصادر في شركة الكهرباء لمعرفة موعد توجه عمّال الشركة إلى المنطقة، إخطار عدد من الصحافيين باحتمال حصول تحرّك ما، مراقبة الطريق فجرًا للتأكد من وصولهم، الاتصال بوسائل الإعلام المرئية إذا كان الأمر يستدعي وصول تلفزيون، أو الاكتفاء بجريدة. بالإضافة إلى الاتصال بنواب المنطقة «وأحيانًا كنا نوقظهم من النوم لكي ينضموا إلى اعتصاماتنا»، تقول كارول.

لم تختلف طبيعة تحرّكات الأهالي مع انسحاب نواب «تكتل التغيير والإصلاح» من الساحة، بعد تولي الوزير جبران باسيل حقيبة وزارة الطاقة والمياه وقراره السير بمشروع مدّ خط التوتر. بل يمكن القول إن العكس هو الذي حصل، إذ أدّت المصالح السياسية دورًا في تسليط الضوء على هذا الملف بعدما وجد فيه مناهضو«التغيير والإصلاح» مادة دسمة للتصويب على «التيار».

لم يقع الأهالي في هذا الفخ. حرصوا على الاستفادة من السياسيين الذين ينضمون إليهم، من دون أن يغيّروا شيئًا من مطالبهم. في هذه المرحلة، انضم إلى تحرّك الأهالي ناشطون مدنيون من خارج المنطقة، كما يعرّف رجا نجيم عن نفسه. هو ملمّ بالملف، ويحرص على الردّ على كلّ البيانات التي تتناول الموضوع. كما يطلّ في البرامج التلفزيونية، ويسهل الإطلالات الإعلامية لمعنيين بالقضية من خلال علاقاته مع مؤسسات إعلامية كانت بعيدة عن الساحة. نجيم يركز على المعركة الإعلامية، وفي حين يشير إلى ضغوط إعلامية تتعرّض لها بعض المؤسسات، أو حتى البرامج التلفزيونية لكي لا تتطرق للموضوع، يؤكد: «فتحنا معركة. يقول الوزير آه، منقول 100 آه». أما عمليًّا على الأرض: «حوّلنا المنطقة كلّها إلى جبهة، أقفلنا الطرقات، أقمنا سواتر ترابية، وضعنا حرّاسًا، وكلّ واحد فينا يعرف مهمته».

كيف يمكن أن تواجه الدولة مواطنين مقتنعين إلى هذا الحدّ بعدالة قضيتهم؟

ردود الحكومة

لم تحسن الدولة إدارة المعركة. بل يمكن القول إن اهتمام بعض السياسيين بالقضية، ودعمهم لها، سواء كان ذلك عن اقتناع أم من أجل التصويب على خصومهم، صبّ في مصلحة الأهالي. ويمكن تقسيم مسار أداء الحكومة إلى مرحلتين، في التعامل مع هذا الملف.

المرحلة الأولى، خلال حكومات الرئيس الراحل رفيق الحريري. كان الأخير يعوّل على إقناع الأهالي بالطريقة التي أقنع بها أبناء المناطق الأخرى. أي أن يضغط زعماء المنطقة على المواطنين ليوافقوا، كما حصل في غير منطقة. هذا الأمر لم ينجح في المتن، لأن غالبية قياداتها السياسية كانت تعارض الرئيس الحريري من جهة، كما أن المشروع كان يهدّد المنطقة اقتصاديًّا، من جهة ثانية.

لجأت الحكومة إلى الدراسات لإقناع الأهالي، وأعلنت وزارة الطاقة والمياه، وشركة كهرباء لبنان، منذ العام 2004 عن إنجاز دراسة قامت بها شركة كهرباء فرنسا تؤكد عدم وجود خطر من تمديد خط التوتر العالي. وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن «الحقل المغناطيسي في أقصى الحالات هو أقل بكثير من المستوى المسموح به عالميًّا، وخاصة بالمقارنة مع توصيات الاتحاد الأوروبي. وبالتالي زالت هذه الاعتراضات في جميع المناطق حيث جرى تنفيذ المشروع باستثناء منطقتي بيت مري وعين سعادة، علمًا أن تنفيذ المشروع في هاتين المنطقتين يتم وفق المعايير نفسها التي اتبعت لدى تنفيذه في سائر المناطق اللبنانية».

وقد بقي السلوك الحكومي على حاله، في عهد الرئيس فؤاد السنيورة. إذ كانت مطالب الأهالي تقابل بوعود بإجراء المزيد من الدراسات. لذلك يبدو لافتًا أن قضية التوتر العالي، على الرغم من الوقت الطويل الذي استغرقته لم تشهد سجالًا إعلاميًّا بين المواطنين والحكومة مماثلًا للسجال الذي حصل في عهد الوزير الحالي جبران باسيل.

قد يكون السبب هو أن الفريق السياسي الذي ينتمي إليه باسيل كان من أبرز المدافعين عن الأهالي، وهو الذي خاض المعركة في وجه الحكومات السابقة رفضًا لتمديد خطوط التوتر العالي هوائيًّا، مطالبًا بطمرها تحت الأرض. بالإضافة طبعًا إلى التسييس الذي جرى التعامل فيه مع هذه القضية.

هنا نصل إلى المرحلة الثانية، مرحلة تولي جبران باسيل حقيبة الطاقة والمياه. منذ البداية، كان باسيل يعي أنه يخوض ملفًّا شائكًا. وهو التفت بدوره إلى الإعلام بوصفه إحدى الأدوات التي يجب أن يخوض من خلالها حملته. فأعلن أن صحة المواطنين هي الهاجس الأول بالنسبة إليه. وبالفعل، عقدت وزارة الطاقة والمياه ومجلس الإنماء والإعمار ومؤسسة كهرباء لبنان عدة لقاءات مع الأهالي وفاعليات المنطقة المعنية، تمّ خلالها الاستماع إلى هواجس المواطنين واقتراحاتهم. وقد طلب باسيل من مؤسسة كهرباء لبنان ومن مجلس الإنماء والإعمار دراسة البدائل التي اقترحها الأهالي، لا سيما لجهة استبدال الخطوط الهوائية بخطوط جوفية بصرف النظر عن الكلفة. «وبعد إعداد هذه الدراسة التي استغرقت عدة أشهر، تبيّن أن الطمر لا يلغي الحقل المغناطيسي بل يؤثر على تمركزه في الفضاء المحيط به».

هذه النتيجة أعلن عنها باسيل في مؤتمر صحافي عقده مع وزير الصحة العامة محمد جواد خليفة لتوضيح ملابسات ملف التوتر العالي. وقد جهد باسيل، خلال هذا المؤتمر، في شرح وجهة نظره. بدءًا من القول إن «الملف بدأ قبل وصوله إلى وزارة الطاقة منذ العام 1997 وما قبل، وصدر المرسوم عام 1998، وبالتالي لسنا من قام بإجراء الدراسة (...)، وعند استلامنا الملف كان قد نفذ 369 كلم من الشبكة ويبقى وصلة بطول 9، 1 كلم.». وأكد «عدم وجود أي حل، لا تقني، ولا مادي، ولا كهربائي، إلا باستكمال هذا الخط (...)، وإذا كان من ضرر، وهو غير موجود، فهو يطال سبعة أبنية فقط ويبعد الخط أكثر من 16 مترًا عنها».

أما وزير الصحة العامة محمد جواد خليفة، فأكد أن «جميع الخبراء والاختصاصيين والأطباء، أجمعوا بعد إجراء دراسات عديدة علمية في دول العالم كافة لسكان تمر بقرب أماكن سكنهم خطوط التوتر العالي أن أحد أصناف أمراض سرطان الدم عند الأطفال عددها 49 ألفًا في كل العالم، لا تطالهم نسبة تأثير التوتر العالي، نافيًا وجود أي حالة سرطان في لبنان من جراء خطوط التوتر العالي، وذلك كون كافة الحالات مسجلة في سجلات خاصة».

لم يمرّ هذا المؤتمر الصحافي مرور الكرام بالنسبة إلى الأهالي الذين ردّوا عليه ببيان موقع باسم «لجان أهالي ومدارس منطقة عين نجم عين سعادة بيت مري». وجاء فيه إن ما أورده باسيل «ليس بالدقة التي أملناها... فالدراسات والمعايير التي اتبعت في لبنان تعود إلى ما قبل العام 1999، ولم تأخذ في الاعتبار إلّا التأثير الكهربائي لهذه الخطوط، وأغفلت التأثير المغناطيسي الذي هو أخطر وأهم بكثير لما له من تأثيرات سلبية على صحة الإنسان».

لكن باسيل تابع معركته الإعلامية. فوزّعت وزارته مناشير، كما أعدّت إعلانًا تلفزيونيًّا لتعميم خلاصة نتائج دراسة «لجنة وضع معايير تأثير خطوط التوتر العالي على الصحة العامة»، والتي تنفي وجود أخطار ذات دلالة من التوتر العالي. وقد بث هذا الإعلان بكثافة على شاشة «أو. تي. في»، في حين لم يعرض أبدًا على شاشة «أل. بي. سي»، وتوقفت محطات تلفزيونية أخرى عن عرضه بعد أيام «بناء على اتصالات من الأهالي وأعضاء في لجنة المعايير» كما يقول رجا نجيم، مشددًا على خطورة هذا الإعلان «الذي يقول للمواطنين إن لا خطر على حياتهم وهذا كذب».

قوبلت محاولات باسيل إقناع الأهالي بالرفض. ذلك أن حراك الأهالي، وتواصلهم الدائم مع الإعلام، جعل من الصعب على «الدولة» أن تقدّم معلومة مضادة تحظى بمصداقية، أو بانتشار يلقى قبولًا واسعًا. يضاف إلى ذلك عامل أساسي أدى دورًا بارزًا في عدم تقبّل أي بادرة من باسيل وهو: تغيّر مواقف نواب «التغيير والإصلاح» من جهة، والاحتضان الذي استقبل به الأهالي من قبل سياسيين آخرين، ووسائل إعلامهم، من جهة ثانية.

لا يجب أن يغيب عن بالنا أن القضية تفاعلت في مناخ سياسي تتصف فيه العلاقات بين الأفرقاء السياسيين بحدة المواقف، أكثر من أي وقت مضى، كان «من الطبيعي» أن يبادر خصوم باسيل السياسيين إلى استغلال أي قضية للتصويب عليه. «التوتر العالي» كان أحد هذه الملفات التي عدّت مادة دسمة للتصويب على التيار، خصوصًا بعد انكفاء عضوي «تكتل التغيير والإصلاح»، النائبين إبراهيم كنعان وغسان مخيبر. عن ساحة التظاهرات. وهذا ما دفع برئيس التكتل ميشال عون إلى الحديث عنها في تصريح ناري، قوبل بردود عديدة من مناوئيه، وتحوّل ملف «التوتر العالي» إلى ملف سياسي من الدرجة الأولى، وصل إلى حد تبادل الاتهامات الشخصية.

اللافت أن خصوم باسيل لم يقتصروا على منافسيه على الساحة المسيحية (نواب الكتائب والقوات اللبنانية)، بل انضم إليهم، نواب «المستقبل». التيار الذي يفترض أن يكون متبنيًا لهذا المشروع، لأنه يحمل لواءه منذ البداية. خصوصًا أن مراسيم الاستملاك صدرت في عهد الرئيس رفيق الحريري. وصرنا نرى، في مشهد لافت، النائب عاطف مجدلاني معتصمًا مع الأهالي، ومراسلي قناة المستقبل التلفزيونية التي لم تغطّ يومًا أي نشاط للأهالي، ينقلون الخبر مباشرة من موقعه. ولا ينفي أحد المسؤولين في محطة المستقبل، الذين يقرّون بأهمية تمديد خط التوتر العالي، أنهم استغلوا القضية «لأنها ساخنة سياسيًّا وأردنا من خلالها التصويب على باسيل».

يشرح النائب غسان مخيبر تسييس الملف بقوله: «منذ البداية، كان حزبا الكتائب والقوات اللبنانية يدعمان الأهالي، لكن لأننا كنا خارجين من انتخابات، وكان تحرّك التيار الوطني الحرّ ومخيبر هو الأكثر ظهورًا على الأرض، انكفآ. لذلك بدا وكأن الطرف العوني ـ المخيبري هو من يقوم بهذه التحركات فأخذت جزءًا من صورة سياسية». الاستغلال، في رأيه، يقوم به المواطنون لصالح قضيتهم. «عندما كانت المعارضة ضد الحكومة، الناس استغلت هذا الجو واستغلوا البروفيل الذي يعطيه السياسي عندما يحكي. وعندما حصل تغيير بالاكثريات والأقليات، صارت التكلفة أقل على الكتائب أن يحكوا، وبالتالي استغلّ الأهل هذا الانقلاب السياسي لمصلحة الاستمرار في مطلبهم ذاته».

الصحافيون: كبش المحرقة؟

بين المواطنين والسياسيين، قد يكون الإعلاميون أبرز ضحايا هذه القضية. والدليل أنهم رفضوا ذكر أسمائهم في إطار هذا البحث. فالتسييس الذي لحق بهذا الملف، جعله كرة نار في يد الإعلامي الذي يرغب في متابعته مهنيًّا. وإن كان من ملاحظات عامة اتصف بها أداء الصحافيين، إلّا أنه تجب الإشارة إلى اختلاف أساسي في تعامل كلّ من وسائل الإعلام المرئية، والصحافة المكتوبة مع هذه القضية.

لم تغب الصحافة المكتوبة، في معظمها عن تحرّكات الأهالي على الأرض. وكان بعضها يفرد، إلى جانب التغطية الخبرية، مقالات علمية لمتخصصين عن مخاطر التوتر العالي وأثره على صحة الإنسان. والملاحظات التي قد توجه في هذا الإطار إلى الصحافة المكتوبة، لا تتعلق بالمؤسسة، بقدر ما تتعلق بالطريقة التي تابع فيها الإعلاميون أنفسهم هذا الملف.

الأمر مختلف بالنسبة إلى الصحافة المرئية. أولًا، لأن التلفزيون يعدّ الوسيلة الإعلامية الأكثر انتشارًا في لبنان، وتاليًا الأكثر تأثيرًا. بالإضافة إلى أن المحطات التلفزيونية خضعت بموجب قانون الإعلام المرئي والمسموع إلى منطق التحاصص الطائفي والسياسي. السياسيون يملكون معظم المحطات، وهم يتدخلون مباشرة في إدارة برامجها، لذلك انعكس التعامل مع هذه القضية على الإعلاميين العاملين في المحطات التلفزيونية بشكل أكبر، وفق ما سيتبيّن لنا .

يمكن تصنيف الإعلاميين الذين تعاملوا مع هذا الموضوع في ثلاث فئات:

ـ الذين تضامنوا مع القضية، دعموها، لكنهم لم يبذلوا مجهودًا خاصًّا من أجلها. فكانت الإضافة الوحيدة التي قاموا بها: اعتماد الإثارة لاستقطاب الرأي العام.

ـ الذين خضعوا لرغبات مؤسساتهم الإعلامية، فكانوا إما مروّجين لمخاطر التوتر العالي، وإما مقلّلين من شأنها. وفي الحالتين كانت المواكبة الإعلامية تفتقد المهنية.

ـ الذين كانوا يقومون بمهنتهم، من دون زيادة أو نقصان.

يمكن القول إن الفئة الأخيرة تكاد تكون معدودة على أصابع اليد الواحدة. وأغلب المنتمين إليها يعملون في الصحافة المكتوبة. تغطيتهم لموضوع «التوتر العالي» لم تكن يومًا بناء على مبادرة منهم، بل غالبًا ما كانت تلبية لاتصال من الأهالي. «فلان اتصل وأبلغني أنهم سيعتصمون غدًا، فسألت رئيس القسم إن كان يهمه أن أغطي الاعتصام» يقول أحد الصحافيين. أحيانًا قد لا يوافق رئيس القسم على إرسال مندوب إلى مكان الاعتصام، على اعتبار أن لا جديد سيضيفه الخبر إلى تطورات القضية. «قد يُغطّى الاعتصام في حال تزامن مع قرار حكومي جديد أو إجراء عملاني من قبل شركة كهرباء لبنان»، يقول الصحافي. وهو لا ينفي أنه حين يذهب إلى التغطية، يكتفي بالحصول على البيانات التي يكون منظمو الاعتصام قد حضّروها، بما فيها التقارير العلمية التي يقول الأهالي إنها صدرت حديثًا. «وهل تتأكد قبل النشر، أن هذه التقارير صدرت فعلًا؟». يجيب بعد تردد: «لا. لا أفعل». الإضافة الوحيدة على الخبر، التي قام بها صحافي آخر تابع القضية، هي إجراء اتصالات بالسياسيين «لأسألهم مثلًا لماذا تراجعوا عن دعم القضية».

نلاحظ هنا أن الصحافيين مارسوا سلوكًا «مألوفًا»، يعبر عنه آرنود ميرسييه بالقول إنه

«فخ تلقي (الصحافي) للمعلومة من مصادره» التي ترسلها إليه عبر البيانات جاهزة، وتطلب منه نشرها، من دون أن يعيد التدقيق فيها أو يجري أي إضافة عليها».

الفئة الثانية نجدها في المؤسسات التي يملك فيها السياسيون سلطة القرار. تقول صحافية تعمل في جريدة يومية تابعة لأحد السياسيين، منذ أكثر من عشر سنوات: «لم أسمع بملف التوتر العالي في جريدتنا إلا مع تسلّم جبران باسيل لوزارة الطاقة. يجب أن نعترف أن بعض الجرائد في لبنان هي عبارة عن مناشير حزبية. ننشر بناء على أمر اليوم السياسي، ونغيب عن الخبر بناء على الأمر ذاته. وهذا ما حصل معنا في قضية التوتر العالي».

إلّا أن القسم الأكبر من هؤلاء الصحافيين، يعمل في وسائل الإعلام المرئي، التي لم يشهد الموضوع اهتمامًا خاصًّا من قبلها، على مدى سنوات. إذ لم يكن الأمر يتجاوز التغطية الخبرية ضمن نشرات الأخبار. ويمكن القول إن قناة «أو. تي. في» هي أوّل من حوّله إلى «قضية» إعلامية من خلال مواكبتها الدائمة له، ثم من خلال الحلقة الخاصة في برنامج «فكّر مرتين» في أيلول 2008. ويجب ألّا يفوتنا أن هذه المواكبة، كانت مرتبطة أيضًا بمشاركة نواب «التغيير والإصلاح» في الاعتصامات. لكن بعد تسلّم جبران باسيل حقيبة وزارة الطاقة والمياه، اختلف تعامل «أو. تي. في» مع هذه القضية. فبثّت الإعلانات المطمئنة التي أعدّتها وزارة الطاقة، بالإضافة إلى التقارير الإخبارية المناقضة لما سبق لها أن بثّته عن أضرار التوتر العالي، بهدف طمأنة الأهالي إلى عدم وجود خطر صحي.

ما تخلّت عنه «أو.تي. في»، تلقفته كلّ من قناتي «أم. تي. في» و«المستقبل».

القناة الأخيرة لم تتطرق يومًا إلى هذه القضية بحسب ما يؤكد الأهالي. أو على الأقل، لم تتطرّق إليها يومًا من وجهة نظر الأهالي، حتى إنها لم تكن تغطي اعتصاماتهم. لكن مع تبني باسيل للمشروع، اهتمت بالملف وتبنّت، في المقابل، مطالب الأهالي. وكان لافتًا تخصيصها ثلاث حلقات من برامجها المسائية للموضوع خلال شهر ونصف. أما قناة «أم. تي. في» فقد قدّمت حلقة من برنامج «تحقيق» عنه، بالإضافة إلى المواكبة الإخبارية المستمرة للملف. الملاحظ أن معظم هذه البرامج والتقارير الإخبارية، كانت تعالج الموضوع بشكل مسيّس. وهذا ما يكشفه قرار متابعة الموضوع، الذي لم يكن سابقًا مثار اهتمام من قبل القناة، ثم تحوّل إلى أبرز المواضيع على أجندتها.

غير أن أبرز ما تجدر الإشارة إليه في هذا المجال، هو أن بعض هذه البرامج، عندما قاربت الموضوع صحيًّا، لعبت بدورها على المؤثرات العاطفية. من برنامج «فكّر مرتين» الذي بث إعلانًا عن وفاة أحد المواطنين (افتراضيًّا)، إلى برنامج «تحقيق» الذي صوّر مصابين بالكهرباء، وآخرين بالسرطان، موحيًا أن التوتر العالي هو سبب هذه الإصابات من دون أي دليل علمي يثبت ذلك. بحيث ظهر أن المواطنين كانوا أكثر دقة علمية من بعض

الصحافيين، من خلال اعتمادهم على التقارير المسندة إلى منظمات صحية ودولية معترف بها.

وهذا يدخلنا ضمن الفئة الأولى من الصحافيين، الذين تبنوا مطالب الأهالي، فروّجوا لها، مستخدمين كل الأساليب، بما فيها عوامل الإثارة على حساب المهنية.

بعض هؤلاء، تبنى القضية مقتنعًا، بما يتوافق مع سياسة المؤسسة الإعلامية التي يعمل فيها. لكن مع اختلاف سياسة الأخيرة، برزت المشكلة. إذ منع بثّ بعض التقارير الإخبارية بناء على «تمنيات» من أصحاب القرار، كما وصلت «تمنيات» إلى مؤسسات أخرى تطلب فيها عدم إقامة حلقات تلفزيونية تتحدّث عن الأمر. ويعترف صحافيون أنهم رفضوا تغطية نشاط للتوتر العالي، كي لا يقولوا فيه عكس ما كانوا قد قالوه سابقًا «لا أريد أن أفقد مصداقيتي، أنا تابعت الموضوع وكنت مقتنعًا به ولا أريد أن أغيّر قناعاتي بناء على سياسة المؤسسة». هذا الموقف قد يكون مكلفًا للصحافي ويحرمه من امتيازات داخل المؤسسة. لكنه مضطر إلى اتخاذه إذا رغب في الحفاظ على مصداقيته.

نسأل إحدى الصحافيات إن كانت متأكدة من أن السماح لها سابقًا بمتابعة القضية، كان منطلقًا من خلفية الحرص على صحة الناس؟ فتجيب: «على الأقلّ بقناعتي أنا». وتقول صحافية أخرى، تابعت الموضوع منذ العام 2008، إنها اهتمت به لأنه كان ساخنًا في حينه. «كما أن عددًا من النواب اقترحوا إعداد حلقة خاصة عنه». وهي تعتقد بأنها كانت تقوم بدور المساهمة «في حلّ الموضوع»!.

لكن بعد تغيّر سياسة المحطة، لم توافق الصحافية نفسها على «العمل عليه» مجددًا، بمعطيات مختلفة: «لا أستطيع أن أناقض نفسي. برأيي هناك جهات معنية عليها أن توضح، وليس ضروريًّا أن أكون أنا ساعي البريد الذي سيوصل الرسالة. انسحبت من الموضوع وتولى غيري المهمة». هذا الـ«غير»، رفض خلال جولة له في المنطقة تسجيل كلّ ما قاله له أهالي المنطقة.

يتبيّن مما سبق أن الصحافيين كانوا أبرز المهمّشين في هذه القضية، وإن اعتقدوا العكس. منهم من همّش نفسه مرتضيًا مهمة ساعي البريد، ومنهم من استسلم لإدارة مؤسسته، فعمل وفق رغبتها. ومنهم من انسحب، ووقف متفرّجًا، بعدما رفض الانصياع إلى «تمنيات» القيّمين على المؤسسة التي يعمل فيها. المحظوظون هم الذين عملوا في مؤسسات لا تتعارض فيها قناعاتهم مع سياسة المؤسسة.

أمر آخر لا يجوز التغاضي عنه، هو أن الصحافيين كانوا مسيّسين بدورهم، وكثيرون منهم كانوا حريصين على تمرير الرسائل السياسية في تقاريرهم. أو يرفضون تمرير شهادات معينة في التقارير التي يعدّونها، ويرون أنها لا تخدم سياسة المؤسسة التي يعملون فيها.

خاتمة

شرحنا في هذا البحث كيف نجح أهالي المنصورية، المتضررون من مشروع مدّ خط التوتر العالي في منطقتهم، في تحويل مطلبهم إلى قضية رأي عام. وكيف طوّروا حراكهم على مدى أكثر من عشر سنوات، ليتحوّل من مشكلة عقارية، إلى قضية صحة عامة. مستخدمين كل وسائل التواصل.

نجاح المواطنين في هذا الأمر مردّه إلى التحوّلات التي شهدها الفضاء العام في العقود الأخيرة، والتي منحته قدرة على الحراك والتأثير لم تكن متوفرة له سابقًا. إذ استفاد المواطنون من التهميش الذي يعاني منه الصحافيون، وبعض السياسيين، بفعل الواقع اللبناني القائم على المحاصصة وأزمة التمثيل السياسي.

يفتح هذا البحث آفاقًا بحثية أخرى، تسلّط الضوء على معوقات ممارسة مهنة الصحافة في لبنان، أبرزها طغيان السياسة على غيرها من القضايا الحياتية. إذ غالبًا ما تتحوّل القضية الحياتية إلى مادة تجاذب سياسي، تضع الصحافي لاحقًا في موقع لا يريده لنفسه، عوض أن تحظى باهتمام إعلامي يتخطى الحواجز الطائفية والسياسية، ويرتقي إلى مستوى المسؤولية المهنية.

المراجع

كتب:

1- CHAMPAGNE Patrick, «Faire l'opinion, le nouveau jeu politique», Paris Minuit, 1990

2- DEBRAY Régis, «L'Etat Séducteur: les révolutions médiologiques du pouvoir», Paris Gallimard, 1993

3- GUSFIELD Joseph, Cité par Rieffel Rémy, «Que sont les médias?æ» Gallimard, 2005.

4- MERCIER Arnaud, «Regard sociologique sur le métier et regard critique sur ses pratiques» in «le journalisme», les essentiels d'Hermès, 2009.

5- MIEGE Bernard, «L'espace public contemporain», Paris PUF, 2010.

6- WOLTON Dominique, «Penser la Communication», Paris Flammarion, 1997.

مجلات علمية:

- «Questions de communication»: «Malades et maladies dans l'espace public», 11, 2007.

مقالات:

- «جميع الدول المجاورة وافقت باستثناء المتن، منع إقامة أعمدة التوتر العالي يواصل إهدار نحو مئة مليون دولار سنويًّا من المال العام»، المستقبل، 13 أيلول 2003.
- مخايل رلى، «خطر التوتر العالي في عين نجم يثير اعتراضًا واسعًا في مدرسة القلبين الأقدسين وعند السكان. التلامذة أعدّوا دراسات عن مدى تأثيره على صحة الإنسان جسديًّا ونفسيًّا. السؤال: أين الدولة والمسؤولون؟ ومن يحمي سلامة الناس؟»، النهار، 11 آذار 2006.
- مخايل رلى، «تحرّك احتجاجي لوقف مدّ خطوط التوتر العالي فوق منطقة المنصورية ـ عين نجم السكنية ومدارسها»، النهار، 26 آب 2008.

بيان مشترك لـ «مجلس الإنماء والإعمار» و«شركة كهرباء لبنان» صدر في 8 آب 2011.

- باسيل جبران، «باسيل أوضح ملابسات خط التوتر العالي في المنصورية»، الوكالة الوطنية للإعلام، 4 آذار 2011.
- رسالة أهالي المتن إلى وزير الطاقة عن خطوط التوتر: تأثيراتها خطيرة، المستقبل، 11 آذار 2011.
- الوكالة المركزية، 27 نيسان 2011.

مواقع إلكترونية:

http://stopht-lb.org\

24/24 Mnawar, 24/24 Mwattar.

صور مصر بعد الثورة: «مهمشون» في قلب المشهد

بيسان طيّ

قبل 25 يناير/كانون الثاني الماضي، عاش مثقفون ومسيّسون على هامش الحياة العامة في مصر، لم يكن لصوتهم حضور فاعل. فعل التهميش من الحضور العام، بالنسبة إلى هؤلاء، يمكن اعتباره مضاعفًا لأنهم يحملون مشاريع فكرية وثقافية وسياسية، ولم يختاروا العزلة. كان لهم الدور البارز في المشاركة في الثورة، وفي البحث عن مساحة جديدة في مصر ما بعد 25 يناير/كانون الثاني، هم جزء مهم من الحراك الذي تلا تنحي الرئيس حسني مبارك، موجودون في الميدان دائمًا، إنهم طليعة ما يمكن تسميته بـ «الثورة المستمرة»، مصرون على كل المطالب التي رفعت خلال أيام التظاهر الـ 18، والأهم أنهم يجدون مساحات أوسع لـ «مصالحة» وتفاعل أكبر مع قوى المجتمع المصري ومكوناته المختلفة.

القاهرة بعد الثورة، تتوه الكاميرا في الحارات والميادين والمكتبات والحدائق، تسترق لقطة من هنا وحوارًا من هناك. ويتوه الباحث عن نبض مرحلة ما بعد 25 يناير/كانون الثاني، كيف سيحشر ملاحظاته لتتسع لها صفحات دفتره، الباحث هنا يريد أن يشهد على الثورات العربية، يطلق العنان للكاميرا وللرسوم والقصة والشعر والأبحاث لتتجاور في مشروع «العربي الحر»، يريد أن يجول في كل مدن العرب، لكن القاهرة تشغله بها.

إذًا الكاميرا تنتقل في المدينة المزدحمة، تحاول أن تسجّل الحياة الجديدة في بلد يتأرجح ناسه بين التفاؤل الشديد والوضع الاقتصادي المتراجع، بين تعابير المواطنة «الجديدة» وانتظار القطاف... في النهاية تسجّل كاميرانا أربعة مشاهد حية، في ديكورات متحركة، الأحداث تدور نهارًا وليلًا، والشخصيات شبان وكتاب وفنانون ومناضلون... يخرجون بثقة من العتمة يصاحبهم صوت صلاح جاهين يروي:

«أوصيك يا ابني بالقمر والزهور

أوصيك بليل القاهرة المسحور

وإن جيت في بالك... اشترِ عقد فل
لأي سمرا... وقبري أوعك تزور
عجبي»

المشهد الأول

تضرب سميرة المواعيد في ميدان التحرير ليلًا، بعد الانتهاء من فروض المدرسة، تلتقي بعامر وشادي وبقية «الشلة» أي «القلة المندسة» وفق التسمية «الرسمية» للمجموعة. شبان وشابات تتراوح أعمارهم بين 13 و21 عامًا، التقوا في ميدان التحرير خلال الثورة، أو في منزل «بيار» الملاصق للميدان، ذاك المنزل الذي تحوّل فجأة إلى محطة استراحة للمتظاهرين. هناك كانوا يعدون طعامهم، يستريحون للحظات من تعب المواجهات، ويتكلمون عن مصر التي يريدونها، ولما تقدمت الأحداث، وصار سقوط مبارك مسألة أيام، انهمكت سميرة والأصدقاء بالسؤال الأهم: «ماذا بعد؟»

كانت النقاشات تتشعب ثم تنصب في هم واحد: «كيف نحوّل أدوات التعبير من العالم الافتراضي إلى العالم الملموس؟» أتى الجواب من الأكبر سنًّا «اصنعوا مجلة»، وكان له وقع السحر على أبناء المجموعة.

يوم تنحي مبارك بدأ الإعداد للعدد الأول، التفكير بالمواضيع، بأسرة التحرير، باقتسام المهام، بالطباعة، بالتوزيع، بكيفية التواصل مع كتّاب شباب من خارج المجموعة.

عودة إلى الإنترنت للتعريف بالمجلة، ثم تقسّم العمل... المهم أن العدد الأول صدر، تبرّع صاحب مطبعة في وسط البلد بالطباعة مجانًا في الفترة الأولى.

منذ البداية وجدت المجموعة نفسها أمام أسئلة عملية ومهنية لم تكن قد اختبرتها أو خطرت في بال الشبان الصغار: كيف نفتح الباب لكتّاب من تيارات مختلفة للمشاركة في المجلة؟ كيف نتأكد من صحة المعلومات التي ترد في مقالات وتغطيات من المناطق، ومن القاهرة نفسها؟ كيف نكتب مقالاتنا بأسلوب صحافي؟ وغير ذلك مما تنتجه عملية الانخراط في «مهنة المتاعب».

في المقابل كانت تلك المجموعة الشابة تحمل- بشكل فطري- أجوبة حازمة عن أسئلة الأكبر سنًّا والصحافيين «المخضرمين». بالنسبة للـ«القلة المندسة» إن الكلام عن التمويل والتواصل مع المسؤولين والدعاية نتاج قصر الرؤية. يستغربون السؤال عن المال اللازم للحملة الإعلانية، يجيبون بعفوية ودون تردد، الساحات لنا وجدرانها كذلك، ينزل فنانو الغرافيتي إلى المناطق المزدحمة ويرسمون حملة المجلة.

التوزيع عملية أكثر بساطة، يخرج أعضاء المجموعة إلى الطرقات ويوزعون أعداد

المجلة على المارة، ثم يتسكعون في الزواريب، يتعرفون إلى بائعي الجرائد والمجلات على الأرصفة وإلى أصحاب المكتبات الصغيرة، تقوم بين الطرفين نقاشات وحوارات وأسئلة ومزاح وينتهي الأمر بجسر تم بناؤه بين الباعة المهمشين (من السوق) والمجموعة.

... بعد صدور كل عدد، يعود أعضاء المجموعة إلى حياتهم اليومية: الدراسة، المشاركة في المظاهرات المليونية، الإعداد لحملات دعم لليبيين، لقاءات مع مثقفين وفنانين للبحث في وسائل تحضير نشاطات تضامن مع القضية الفلسطينية.

«القلة المندسة» حملت اسمها من التعابير التي أطلقها النظام السابق، لكن أعضاءها بمعظمهم أولاد مناضلين ومثقفين من السبعينيات، ظلوا يعيشون على الهامش منذ صاروا مطاردين من أجهزة المخابرات، كانوا يلتقون (أي الأهل) أحيانًا في مظاهرات لا يتعدى عدد المشاركين فيها المئات ويحيط بهم الآلاف من رجال الأمن، يحاصرونهم في رقعة منعزلة عن المدينة، ثم يعيدونهم إلى منازلهم أو إلى معتقلات الحجز، لكن شبان وشابات «القلة المندسة» هم أيضًا ـ وبشكل رئيس ـ أبناء جيل يُسقط الحواجز التي رفعها الأكبر منهم، يخرجون من الهامش الذي انزوى فيه أهاليهم ـ رغمًا عنهم ـ ويبحثون التواصل مع فئات مهمشة اقتصاديًّا، يفتحون صفحات مجلتهم الصغيرة بأوراقها الرخيصة (الثمن) لتتسع لكل أبناء مصر، يدعون مناصري الرئيس المخلوع حسني مبارك إلى المشاركة في الكتابة، يرسلون الدعوات عبر الفايسبوك إلى المشاركين في الثورة من الإسكندرية وأسيوط والإسماعيلية، ويتواصلون مع أصدقاء من الصعيد والدلتا وقرى بحري، ومن العشوائيات والأحياء الأكثر فقرًا للانضمام إليهم.

المشهد الثاني

الدكتور خالد فهمي، أستاذ تاريخ القاهرة الحديث في الجامعة الأميركية، يضبط مواعيده في مدينة مزدحمة بالناس والسيارات، بين الصرح العلمي، دار الوثائق المصرية، مكتبات القاهرة... فوسط البلد.

الرجل صاحب كتاب «كل رجال الباشا» الذي صدر في طبعته الأولى عام 2001، ثم في طبعة ثانية العام الجاري، يحكي فيه مرحلة من تاريخ مصر، تحديدًا أيام محمد علي، لكنه لا يكتب هذا التاريخ كسيرة للحاكم بل من خلال قراءة مشاركة المجندين، الجنود، في صناعته. المشاغل تشتت فهمي عن السؤال الأهم، لماذا لاقت الطبعة الثانية (2011) من الكتاب الترويج والنقاش بشكل أكبر من الطبعة الأولى (2001). هو أصلًا لا يملك الوقت للتنبه للأمر، صحافيون ومتابعون، يربطون بين الكتاب وما شهدته مصر هذا العام، الفرد شارك في صناعة مصر الحديثة، وكان سلفه يقاوم محاولات تجنيده من قبل محمد علي.

اليوم يخرج فهمي من أروقة المكتبات الجامعية ليلتقي الأفراد الذين يشاركون في صناعة مصر ما بعد 25 يناير/ كانون الثاني. أناس سجلوا الثورة بكاميرات هواتفهم، آخرون دوّنوا ما عاشوا على الورق وفي صفحات العالم الافتراضي، ومن خلال اللقاءات الإذاعية والتلفزيونية... وثمة من لم يجدوا مساحة ليشهدوا، فظلوا في الظل. هؤلاء بشكل خاص هم المستفيدون من مشروع فهمي ودار الوثائق المصرية لتوثيق الثورة، سيجدون مساحة للتعبير، ستصير لهم أسماء وروايات في وثائق تُنشر في مرحلة قريبة، وتُحفظ في دار الوثائق لتشّكل جزءًا من مراجع المؤرخين. هؤلاء المهمشون من رواية الثورة عشرات الآلاف، خرجوا من الميدان إلى منازلهم، لم يجدوا من يدعوهم إلى تأكيد دورهم، فانزووا في مساحات ضيقة يحكون للأصدقاء أحداث الأيام الـ 18، وهم متنوعون، متعلمون وأقل تعليمًا، محامون و«صنايعية» وأساتذة مدارس ورسامون و...، فقراء وأبناء الطبقة الوسطى، إنهم باختصار أناس لا يملكون سبيلًا إلى أساليب الترويج الجماهيري، لا تستضيفهم شاشات التلفزة ولا تزدحم صفحاتهم في فايسبوك بآلاف الأصدقاء. كما أنهم لم يملكوا الجرأة، أو الرغبة، في افتتاح مدونات خاصة بهم... لكنهم شاركوا في مظاهرات لخلع النظام السابق، ولهم من تلك الأيام ذكريات وشهادات، وعليهم أن يشهدوا كي لا تُمحى أسماؤهم من سجلات الميدان.

أخيرًا، في جعبة المؤرخ، مصالحة جديدة بين الماضي واليوم، تدريس تاريخ القاهرة الإسلامية والحديثة لا يتم في القاعات المقفلة، يخرج مع طلابه إلى حارات الدراسة، مصر الفاطمية، وسط البلد و.... العشوائيات، هناك يبني نظريته الجديدة، سكان هذه المناطق لا يشبهون الصور المُصّدرة عنهم، العشوائيات ليست مرتع التائهين نتيجة الفقر المدقع. عالم العشوائيات غني بحواديته، أبناء تلك المناطق تتفتّق عبقرياتهم عن وسائل عيش لا تشبه في نواحٍ كثيرة ما تتضمنه «كراسات» حقوق الإنسان، ولكنها تساعدهم على التغلب على بؤسهم.

المشهد الثالث

المكان: نقابة الصحافيين

المناسبة: حفل توقيع كتاب «الثورجية» للصحافية هناء زكي

تغص النقابة برجال ونساء بدأ الشيب يخط خطوطه فوق رؤوسهم، هم في أواخر العقد الرابع. أبناء الجيل المولود في الستينيات، الذين تفتح وعيهم على مصر تنقلب عما عرفوه أطفالًا، ثم لما دخلوا الجامعة، ووجدوا فيها مساحة لإبراز صوتهم السياسي كانت مصر تغرق في شبه عزلة عن باقي العالم العربي، وكان التلفزيون الرسمي ينقل رواية السلطة فقط.

عشرات وأكثر، في لمة لا تشبه لقاءات متفرقة جمعتهم بعد الكلية، وبعدما أخذتهم مشاغل الحياة، محامون صحافيون، وفنانون، كلهم كانوا هناك، الكاميرا تبحث عن المشاهير تلتقط وجه خالد يوسف وخالد الصاوي و...

بداية عام 2008، أنهت هناء زكي الكتاب، وسلمت المخطوطة لدار الشروق. لم تكن تقصد تقديم كتاب سياسي، كانت تستعيد تجربة طلاب في جامعة القاهرة (وجامعات أخرى) قاموا بتأسيس «الجمعية العربية للدراسات»، حكت عن قصص الحب، عن المشاوير، عن الرحلات، وعن «النضال»، شبان ناصريو الهوى أودعوا المعتقلات السياسية، ساروا في تظاهرات ضد التطبيع واتفاقية كامب دايفيد، وكان لهم حضور في قاعات المحاكم لدى محاكمة قادة «ثورة مصر» خاصة خالد جمال عبد الناصر ومحمود نور الدين.

طيلة ثلاثة أعوام، كانت مخطوطة هناء حبيسة الأدراج، تسأل الصحافية الأربعينية عن كتابها فتأتيها أجوبة مبهمة، تصدر عن أناس يبدو الحرج في كلامهم. ثم جاءت ثورة 25 يناير/كانون الثاني، فجأة خرج الكتاب، وباح المسؤولون عن إصداره بالسر، مباحث الأمن كانت تمنع نشره لأنه يتحدث عن «الثورجية».

منذ الأيام الأولى للثورة كان هؤلاء الـ «ثورجية» في ميادين الاعتصام والتظاهرات، ركضوا في الزواريب والحارات هربًا من ملاحقات رجال الأمن، كأن الزمن يعود بهم عقدين إلى الوراء، هذا الجري ليس بالممارسة الجديدة بالنسبة إليهم، ولكن شيئًا ما تغير في المشهد، لم يعد رجال الأمن يكبلونهم، ويلاحقونهم في بيوتهم وعلى أبواب جامعاتهم، لم يعودوا وحدهم، معهم أولادهم الذين صاروا هم الآن طلبة جامعيين، ومعهم ملايين المصريين من عمال وفلاحين ومثقفين وليبراليين واشتراكيين وإسلاميين...

في نقابة الصحافة، في ذلك اللقاء، كان «الثورجية» ينعمون بالاعتراف بدورهم. رغم تعتيم الإعلام، صار لهم سجل يروي حكاياتهم. قصتهم بدأت إذًا في بداية الثمانينيات، كانت مصر الرسمية تحارب لتثبيت معاهدة كامب دايفيد في وجدان الشعب، وكان طلبة الجامعات على رأس الرافضين لها. لكن قصة أبناء «الجمعية العربية للدراسات» لم تُروَ، كأنهم مروا مرور الكرام في تاريخ الناشطين والمناضلين من أجل مصر، كأنهم لم يقبعوا في زنازين، ولم يذوقوا أبشع أصناف التعذيب، كأنهم لم يُسحبوا من بيوتهم، كأنهم لم يهربوا إلى ملاجئ متنوعة كي لا تقبض عليهم أيدٍ ترميهم لشهور في عتمات السجن. أبناء الثمانينيات هؤلاء ككل ناشطون في الحقول السياسية، بعضهم أنهى الدكتوراه رغم السجن، واستُقبل في كليته استقبال الأبطال، والبعض ضاع مستقبله، إنهم جزء من «سيرورة»، خط يؤكد أن معارضة السلطة فعل لم يتوقف، لكنهم ظلوا مهمشين لدى الكلام عن المعارضة لأن تجربتهم وقعت في زمن التعتيم.

يوم كتبت هناء زكي «الثورجية» (عام 2008) ختمته كالتالي: «نعم كانت أجمل أيام العمر. رغم كل ما قيل بعد القضية، سمعت مرات ومرات، أن شباب الجمعية الغض، قليل الخبرة بالحياة، تمّ التغرير به في السياسة...

لم يُغرر بنا أحد، ولم ينجح أحد في استغلالنا...
لهذا وبعد مرور 25 عامًا...
أُعلن فراري إلى... نقائنا الثوري، وبما حققناه وسنحققه، بإذن الله منتصرين».

المشهد الأخير

وسط البلد، حي متفرع من شارع شامبليون. الطاولات متناثرة في الزواريب المحيطة بكاراجات تصليح السيارات، نحن في مقهى التكعيبة، أحد أمكنة الصحافيين والفنانين، على بعد خطوات يقع المركز الثقافي «تاون هاوس»، في أحد كاراجات المنطقة، صار مكانًا لعروض مسرحية وتجهيز ومركز للفنون التشكيلية و...

يغص المقهى بمنتظري موعد عرض «دروس في الثورة»، في الوقت الضائع هذا يحكون عن الثورة نفسها، وعما قبلها وبعد. أشياء كثيرة تغيرت، المقهى ما زال على حاله، لكن أصوات الزوار ارتفعت، لم يعد يخيفهم اللقاء، بسخرية يروون كيف كانت تتبعهم عيون أجهزة الأمن ورجالها، كيف كان بعض المخبرين الأغبياء يترصدونهم في تنقلاتهم ويحملون الجرائد أو ينتظرون على بوابة مباني عملهم وفي المقاهي... يتعقبونهم لأنهم موسومون بتهمة معارضة السلطة، لأنهم خرجوا في مظاهرات دعمًا لفلسطين، لأنهم كتبوا عن أفلام جميلة، وانتقدوا الأعمال السطحية، لأنهم ببساطة رفضوا الانتماء إلى ما أنتجه زمن سلطة حسني مبارك.

يمر نادل المقهى بين الطاولات، يلف بـ«الشيشة وواحد شاي واتنين كركدي للأساتذة الصحافيين»، ثم يحمل القهوة و«العصاير» لممثلي فرقة مسرحية... هو يعرف كل واحد ويعرف طلباتهم «حافظهم من قبل الثورة».

إنها الثامنة والنصف، تخلو معظم الطاولات من شاغليها، يزدحم مدخل التاون هاوس بالناس، تتشابك أصوات الباحثين عن مكان على الـ «waiting list» مع قرقعة مطارق وآلات مصلحي السيارات في الكاراجات المحيطة بالمركز، كثيرون سيظلون في الخارج، العرض مجاني، شرط حجز مكان في وقت مبكر، إنه «أداء جسدي وبصري يخط مقالًا سياسيًّا» ويحمل توقيع المخرجة ليلى سليمان ويدمج بين فنون أداء متنوعة.

في مسرح «تاون هاوس» الفاصل بين صالة المتفرجين وخشبة العرض وهمي، لا وجود

له، الصوت يرتفع، ممثلة تغني عبد الودود، أغنية ثورية من أيام مقاومة الاحتلال البريطاني، المتفرجون، وهم بمعظمهم من الجيل الشاب يصفقون للأغنية، يرددونها مع المطربة.

ينتهي العرض على أسئلة مقلقة عن مسار الثورة المصرية. عند مداخل المركز لا تزال أصوات العاملين في الكاراجات تتردد في الأرجاء.... يخلو«تاون هاوس» من رواده، يمتلئ المقهى من جديد، وينطلق الحديث مرة أخرى بصوت عالٍ «كان ياما كان... سلطان جائر قمع مثقفين خارج بلاطه، وبعد ثلاثين عامًا قامت ثورة فأسقطته».

تغييرات المشهد المصري العام، كانت أشبه بإعصار أطاح بأسس كثيرة من الحياة «الساكنة» في القاهرة. الغليان كان محصورًا بفئة من المناضلين المثقفين الذين يلتقون بالمئات في مظاهرات يحيط بها آلاف رجال الأمن فيبدو المتظاهرون عالقين في بؤرة منعزلة عن المدينة، وعن الناس. هؤلاء كانوا سباقين إلى المشاركة في الثورة، ولم يغادوا الميدان يومًا.

منذ شهور يحتل «مهمشون» سابقون مكانة متقدمة من المشهد، أو بشكل أصح فإن مجال الحركة بالنسبة إليهم صار أكثر اتساعًا، وصار لحضورهم وزن فاعل، هل ننسى مثلًا أن رئيس الوزراء السابق أحمد شفيق لم يستقل إلَّا من خلال استمرار مظاهرات ضده، وبشكل خاص بعد المواجهة المحتدمة بينه وبين الكاتب علاء الأسواني في حلقة تلفزيونية؟ أم نذيع سرًّا إن قلنا إن فرقة «اسكندريللا» (التي تغني قصائد صلاح جاهين وفؤاد حداد وغيرهما) جذبت اهتمام عدد كبير من المنتجين الذي كانوا يفضلون لعقود الأغاني التجارية؟

لكن هل يعني ذلك أن أولئك «المهمشين» خرجوا نهائيًّا من العزلة التي حُشروا فيها قبل الثورة؟ الإجابة عن السؤال رهينة بالتطورات السياسية والثقافية والاجتماعية التي ستعرفها مصر، ولكن لا ننكر أبدًا أن بعض من كانوا يلعبون أدوارًا جميلة في الكواليس، تقدموا نحو خشبة العرض، بانتظار ان تُسلّط عليهم الأضواء.

فرقة «الطُّفار»: راب بقاعي ضد التهميش

زينب خليل

على الصورة، شبان مسلحون في طبيعة جردية. هي صورة غلاف، ألبوم «صُحاب الأرض»، الألبوم الغنائي الأول لفرقة «الطُّفار»، فرقة الراب البقاعية. ربما تتحدث الصورة عن هوية أصحابها. ففي المخيلة اللبنانية، عند ذكر الطُّفار يُستحضر لزامًا الجرد والسلاح حتى تكتمل عناصر تلك الصورة. في السؤال عن سبب وجود السلاح على الغلاف لا يناور مؤسسا الفرقة ولا يتلطيان وراء كلمات ملطّفة، يقولان ما يُقال في واقعهم المعاش «نحنا مش عم نقول إنو الطفار ما بيحملو السلاح والا الشباب كانوا تصورو عالعاصي». السلاح موجود إذا بين يدي الطُّفار ولكن السؤال لماذا؟ واللماذا هذه هي ما دفع الشابين جعفر وناصر الدين إلى تأسيس فرقة الراب من عمق بعلبك ـ الهرمل، تلك البقعة الجغرافية المتهمة بإيواء «الطفار». استعارا التوصيف ـ التهمة لتسمية فرقتهما، فرقة الراب التي يحملانها رسالتهما الاحتجاجية على التهميش والحرمان الواقع على منطقتهما.

«الطُّفار» توصيف يطلق في لبنان على شريحة من الملاحقين من السلطات والخارجين على القانون الذين «طفروا» نحو الجرود في البقاع الشمالي (بعلبك ـ الهرمل). منهم من ارتكب جريمة أو قام بجنحة وفر من وجه العدالة نحو الجرود البقاعية. هكذا ينظر إلى «الطُّفار»، لكنها نظرة لا يعترف بها أهالي المنطقة ولا «الطُّفار» أنفسهم. ثمة قناعة راسخة بأن هؤلاء هم ضحايا دولة «ظالمة» وشديدة المركزية تناست «الأطراف» وناسها حتى دُفعوا نحو الطرق غير القانونية لتأمين معيشتهم.

خرج ناصر الدين وجعفر من تلك البيئة الموسومة بتهمة الخروج على القانون لينقلا ما يعايشانه في حياتهما اليومية ويرويان قصة منطقة مهمشة تُركت لتتدبر مصيرها. لجآ إلى الراب لتحميل الرسالة التي سعيا لإيصالها، لم يأت اختيار الراب كوسيلة تعبير موسيقي عن التهميش من محض صدفة، بل نتج عن وعي سياسي وموسيقي. يعترف الشابان المولودان في منتصف الثمانينيات بابتعادهما منذ الصغر عن الأعمال الموسيقية التجارية ويعبران عن «قرفهما» من سطوتها على الإنتاج الموسيقي بشكل عام:

«يفترض بالموسيقى أن تعبر عن أحوال المجتمع ولكنها في بلادنا صارت للأسف تعبر عن المجتمع التجاري القائم على التعرّي والحشّك بشّك». هذا الوعي لدور الموسيقى في التعبير عن هموم الفرد والمجتمع دفع الشابين للبحث عن «الموسيقى النظيفة» كما يسميانها. بعد إبحار مطول داخل العالم الموسيقي ومتابعة لتجارب موسيقية متنوعة رسا الخيار على الراب RAP لما يمثله من منحى موسيقي اقترن منذ تأسيسه بالتعبير عن معاناة المجتمع الذي خرجت منه الأغنية. و RAP هو اختصار لجملة «Rhythmic African Poetry» وتعني «الشعر الأفريقي المقفى» الذي كان منتشرًا بين أوساط الأميركيين من أصل أفريقي. انطلق الراب في السبعينيات في حي برونكس النيويوريكي للتعبير عن سخط الأميركيين الأفارقة من التمييز العنصري ومن قسوة الحياة ومن ثم سلك طريقه نحو العديد من الدول ومنها لبنان. بدأ الثنائي ناصر الدين وجعفر بكتابة أغاني راب، وبتسجيلها على جهاز الكومبيوتر إلى أن تعرفا إلى عبد الجبار أحد أعضاء فرقة «كتيبة خمسة حتى النصر»، فرقة الراب الفلسطينية الخارجة من رحم معاناة اللاجئين في المخيمات الفلسطينية في لبنان. هذا اللقاء أتاح لهما الاطلاع أكثر على فن الراب وتطوير مهاراتهما بشكل تصاعدي سيسمح لاحقًا للشابين بالذهاب بعيدًا في هذه التجربة حينما سيقرران تأسيس فرقة «الطُّفار». في عيد الموسيقى في صيف العام 2009 أطلت الفرقة لأول مرة على الجمهور معلنة بذلك عن ولادتها كفرقة راب تُعبر عن الحرمان في البقاع وعن معاناة ناسه. في باكورتها ألبوم «صُحاب الأرض» الذي أنتجه الثنائي على حسابهما الخاص ويضم العديد من الأغاني ومنها ما صار معروفًا ورائجًا حتى قبل صدور الالبوم بسبب تناقلها عبر البلوتوث وتحميلها على شبكة الإنترنت كـ «فرصة عمل»، «مدينة الشهدا»، «الوسخ التجاري»، حبر عورق»، «من الشرقي للجرد»، «عالجرودات»، «لكل أم علي» «نشيد الطفار»...

يشتغل الثنائي جيدًا على النصوص بما يسمح لهما بنقل المشاهدات الحية، أما البناء الموسيقي فهو عنصر مكمّل يخدم الكلمة لصالح الفكرة التي يودّان إيصالها بما ينسجم مع أصول الراب. وإذا كان الراب هو الخيار الموسيقي للفرقة فإن الشابين البقاعيين «لوّنا» أغانيهما ببعض أبيات من العتابا، هذا التراث الغنائي الذي تتميز به الثقافة الشعبية البعلبكية، ما أنتج «خلطة» موسيقية محببة بلكنة بعلبكية صافية لاسيما في أغنية «لكل أم علي» حيث تتناول أبيات العتابا الحزينة مناجاة أم لولدها الغائب «أنا تمنيت يا بني معك روح قتلني الدهر بإيد ومعك روح بمشط رصاص لا تنسى معك روح الوالدة الناطرة منك جواب...»

في كل أغنية من هذه الأغاني يطرح جعفر وناصر الدين قضية من القضايا والهموم التي

تسكن البقاع لينقلا بذلك نبض الناس بكل صدق وجرأة تبلغ حد القساوة أحيانًا «يتهمنا البعض بأننا متطرفون في الأغاني أو أننا نبالغ، ولكن عندما يقترب الشخص من منطقتنا سيكتشف أنه يوجد في لبنان ناس يموتون من الجوع ومن البرد. هناك منطقة بكاملها تموت ببطء وهذه ليست مبالغة، هذا نتاج نظام اقتصادي يسيطر على سياسات الحكومات منذ زمن». من البيئة التي يعيشان فيها يلتقط جعفر وناصر الدين مواضيع الأغاني، هما لا يتحدثان عن واقع لم يختبراه بل إن الكلمات لشدة واقعيتها تنساب بشكل عفوي بعيدًا عن التصنع أو الاستعارات الزائفة ما يضفي على الأداء صدقية واضحة، وهو ما يعبر عنه ناصرالدين «من يحضر حفلة لنا سيرى أن أجواءها لا تشبه حفلات الاستعراض أو الرقص أو الكونسرت، نحن ننقل معنا إلى المسرح غضبًا يعيش مع كل الناس». إنه الغضب والاحتجاج على التهميش التاريخي الذي يعاني منه سكان الأطراف في لبنان، والبقاع هنا نموذج، وما ينتجه من مشاكل اجتماعية واقتصادية يضيء عليها الثنائي في تجربتهما الغنائية.

في «فرص عمل»، يتوقف الثنائي عند البطالة التي تضرب جذورها في المجتمع البقاعي نتيجة انعدام فرص العمل وتدهور أوضاع الزراعة في السهل والتي تشكل العمود الفقري لمعيشة البقاعيين. ماذا يبقى أمام ابن بعلبك والقرى المجاورة إلّا هجر أرضه وشد الرحال نحو بيروت وضواحيها. هناك تنتظره أعمال تقع في آخر سلم الترتيب الوظيفي كما تصنفها «العقلية» اللبنانية:

بـ بعلبك ما فرص عمل...زرعلك شقفة أرض بتنكسر

بتنزل على بيروت بتشتغل...تبوس دين العالم لتتسبت بالجيش

أو جرلك عربايا من المنارة عحبيش..شركة أمن..توظف زلم بالمطاعم خدم

لكن العاصمة على تنوعها يبدو أنها لا تفتح ذراعيها بالترحاب لهؤلاء النازحين قسرًا عن قراهم ومدنهم البقاعية، فالتمييز الطبقي والأحكام النمطية المسبقة تلاحق البعلبكي كظله كما ترى فرقة «الطفار»:

حرموك جوعوك يابن عمي صوروك مجرم سراق مش من مستوى بيروت.....

صنفوك شوفير فان يما مهرب للمازوت قعدوك بلا شغل ليشتغلوفيك.....

أما في «من الشرقي للجرد» (تُلقظ الجورد)، فيقدم ناصر الدين وجعفر مشهدية رائعة ليوميات «الحصادين» من قرى شرقي بعلبك إلى جرود الهرمل الذين يحتفلون بمواسمهم الزراعية في «السهل الممتنع» على وقع الزغاريد المرافقة لايقاعات الراب. وفي «حبر عورق» يسلط الثنائي الضوء على القوانين التي «تُفصّل» على قياس أصحاب السلطة والنفوذ

والمال ولا تُطبّق إلّا على الفقراء ممّن لا سند لهم. فالسرقات والتجاوزات التي يرتكبها كبار القوم تمر دون محاسبة في حين تسارع السلطات لتلف محاصيل المزروعات الممنوعة وإصدار الأحكام بحق المزارعين الذين تركتهم الدولة من دون أن توفر لهم البديل عن زرع «الحشيشة»:

«نظام من الكفر لما يكون بالنظام في قانون عم يحسبنا تحت الصفر

دولة ترقي جواسيس يطلع مجرم رئيس لما تموت العدالة يحي العهر

وإذا كانت كل أغاني فرقة «الطُّفار» مسكونة بهموم البقاع إلّا أن أغنية «صُحاب الأرض» لاسيما في مقطعها الأخير تحمل معاناة كل فلاح ومزارع سواء من البقاع أو الجنوب أو عكار أو في أي ريف من لبنان. هي قصة المزارع الذي يضْطر لبيع أرضه أو رهنها ليتمكن من تسديد ديونه وتأمين لقمة عيشه في بلد لا يملك أي سياسة اقتصادية تنموية لهذه الشريحة المسحوقة من المواطنين:

حتى تدفع للدّيينة رهين الأرض سحاب القرض

وعكسر الموسم اللي بعدو بيبقى كم دنم بالعرض

والعمر عم ياخد حقو أيد اللي بتزرع كسرها

الحجة اللي بتسند أخدها

وفوق الموتة عصّة قبر

إبنك من بعد ما تخرج علماتو ما بيفيدوه

بدو وسايط يتوظف خادم لخادم ما قبلتو بزمانو شو مسّح جوخ

كلو هين يبن عمي بس ما تتحول شيطان اخرس

ساكت عن الحق ناطق رسمي باسم الرب

تسكت لما يقول سكوت

تقعد لما يقول قعود

ترهن الأرض اللي بعدا وما يبقالك فيها قبر

وتبلغ الصرخة الاحتجاجية ذروتها في أغنية الوسخ التجاري، المقصود بها «الوسط التجاري» لمدينة بيروت. فيها يصب الثنائي غضبهما المتراكم من الحرمان والتهميش والفقر

على مشروع سوليدير وما تمثله من عنوان للإنماء غير المتوازن «يابن عمّي من الهرمل عا بيروت ضوّي سوليدير وعتّم عالناس بيوت». هي ليست فقط «عتمة» كهرباء بل هي «عتمة» اقتصادية واجتماعية تصيب الأطراف لصالح المركز بوجهه الخدماتي والسياحي، وما مشروع سوليدير، بنظر «الطُّفار» إلَّا صورة فاضحة عن تسخير كل إمكانات الدولة لقطاع الخدمات والسياحة وتعمد القضاء على القطاعات الإنتاجية الأخرى وعلى رأسها الزراعة المصدر الأول لرزق البقاعيين. هذا المشروع الملتبس الذي يرى فيه بعض اللبنانيين بطاقة سياحية جذابة، يصفه آخرون بأنه «أكبر عملية سرقة في تاريخ لبنان الحديث»، أما فرقة «الطُّفار» فقد ذهبت أبعد من ذلك بكثير حينما لم تترك اتهامًا إلَّا وساقته ضد سوليدير، ليس أقله ارتهانها لرؤوس الأموال الخليجية والأجنبية «الشركة عم تتوسع تحقق بالأرباح بتأجر بتبيع بتحالف مع خليجي بتتحوّل عالمية برعاية أميركان». أو القول باحتلالها لأملاك الناس والقضاء على النسيج الاجتماعي والاقتصادي الذي كان قائمًا في وسط البلد قبل أن يتحول إلى وسط «تجاري» طمس الذاكرة الجماعية للمدينة:

مالليي احتلّوا القدس نفسن هنّي احتلّوا البلد

شركاتن بالمطاعم باللي لبّس قبّة جامع من كتر كفروا دهب

عمّر بار الحيط الحيط محلّ صرامي بدل البيت

بعد احتلال البلد بلّط نصّ البحر

النورماندي من عنّا لقبرص صارت جسر

هذه الكلمات التي يكتبها جعفر وناصر الدين، تبدو وفيّة لروح الراب القائم على النص الصريح والصادم والواضح من دون مهادنة. فـ«الطُّفار» لا تهادن في طرحها لقضايا الحرمان والتهميش التي تتحدث عنها في أغانيها بل هي تسعى إلى تصوير الواقع بكل قساوته. لكنها واقعية تتجاوز توصيف ما هو قائم وتذهب إلى مواقف تبدو متطرفة شكلًا ومضمونًا. في نصوص الثنائي دعوات إلى تبني سلوك عنفي في مواجهة السلطات العسكرية والقضائية: «المحاضر لا تدفعون خزؤن.. إن وقفوك وقفون.. نبشوك فجرون.. ويلي بيشد على إيدك إيدو اقطشها.. كلبشوك دبحون»، فالبقاع بنظر «الطُّفار» لا يعرف من الدولة إلَّا شكلها الأمني من خلال الملاحقات والتوقيفات والأحكام القضائية. أما المشاريع التنموية فهي غائبة وذلك ما يدفع السكان إلى سلوك «طرق ملتوية لتأمين العيش بدل الموت من الجوع»، كاللجوء إلى زراعة «الحشيشة» التي منعتها الدولة اللبنانية من دون أن توجد البديل، فصار المزارع يدخل في مواجهة مع القوى الأمنية في كل مرة تأتي لتلف المحاصيل كما يصف لنا الثنائي:

الشغيلة محتفلين استراحة مزارع بعد كبسات الجيش

وغدر بدلات الرسمية لما تقرر تتسلبط على السهل

تتلفلك كل الموسم كانو طالع بعل

معود توقف بوجون يا قاتل يا مقتول

تحمي الشتلة المزروعة فوق صاروخ بعيد المدى المدفون بالتراب...

هنا لا يُعبّر الثنائي فقط عن مزاج جماعي عام يرى في المزروعات الممنوعة خلاصًا في ظل انسداد الأفق الاقتصادي، بل إنه يتماهى معه لدرجة تصوير أن كل ما يصدر عنه من مواقف هي ردات فعل مشروعة إن لم نقل بطولية. لا يكتفي جعفر وناصر الدين بالالتزام بقضية الحرمان والتهميش اللاحقين بالبقاع وأهله وهو ظلم خبراه جيدًا، إلا أن الثنائي يبرران السلوكيات الخارجة عن القانون العام طالما أنه قانون «استنسابي» و«غير عادل»، ويحثان عليها فـ «بغير قانون الطُّفار ما بمشي» كما يرددان في أغنية «حبر عورق». وهنا من البديهي القول إن ليس كل «الطافرين» هم ضحية ظلم بل إن بعضهم قد ارتكب جرائم قد طالت شرورها سكان منطقتهم وأبناء عشيرتهم قبل الآخرين.

هذه الانزلاقات في الأفكار المغناة لا تُطيح بتجربة الفرقة ولا تُخرجها عن مسارها الاحتجاجي على التهميش، خاصة أن الثنائي قد نجح في نقل الصوت إلى خارج البقاع والإضاءة على الواقع بما فيه من معاناة. اليوم باتت أغنيات الفرقة معروفة لدى الأوساط الشبابية المهتمة بهذا النوع من الفن، ما سمح لها بإقامة العديد من الحفلات على مسارح العاصمة. ليس هناك من شركة إنتاج تقف خلف جعفر وناصر الدين، فالثنائي الذي يرفض الخضوع لشروط شركات الإنتاج يقوم بنفسه بتسجيل الأغنيات ونسخها على أقراص مدمجة ومن ثم توزيعها على البيوت في القرى البقاعية. لا تسلك أغاني الطُّفار قنوات التوزيع الكلاسيكية ولا تُبث على وسائل الإعلام التقليدية، لذلك يلجأ الثنائي إلى الشبكة الإلكترونية لتحميل ونقل أغانيهما لاسيما عبر اليوتيوب، أما على الموقع الاجتماعي الفايسبوك فللفرقة حسابان تستخدمهما للتواصل مع محبي «الراب البعلبكي» ولتحميل الأغنيات. يعترف جعفر وناصر الدين بأن تقنيات الاتصال الحديثة وتحديدًا الإنترنت قد أسهمت بشكل كبير في نشر أعمالهما خاصة خارج البقاع من دون تكبد تكاليف مادية. بينما يختلف الوضع في القرى البقاعية النائية حيث يقل عدد مستخدمي الشبكة الإلكترونية ما يدفع الشابين إلى القيام بجولات إلى تلك القرى «عم نحرص نوصّل الألبوم عالضيع حوالينا بيت بيت». يظهر الثنائي رضى عن تجربة «الطُّفار» التي نجحت في إيصال الرسالة، ما يعني أن الجهد الفردي الذي بذلناه لم يذهب

هباء كما يقولان «لو أن الموضوع لا يستأهل أن نضع فيه كل جهدنا لما استمرينا، خاصة أننا نخسر من الناحية التجارية وإذا أقمنا حفلة فمن أجل أن نسد جزءًا من المصاريف التي ندفعها على التسجيل ونسخ الأقراص وطباعة الغلاف. نعتقد أن هذا أكبر من إنجاز أن يصبح صوتنا مسموعًا واسمنا معروفًا لدى المهتمين بهذا الفن من دون أن يكون وراءنا لا شركة إنتاج ولا راديو ولا من يوزّع».

«الطفّار» هم كل المحرومين والفقراء والمقاومين والفلاحين بكل الأرض يقول الثنائي، بينما «الطُّفار» الذين يغنون الراب فهم جعفر وناصر دين. ليس من الضروري أن يولد الإنسان في جو طَفَر ليطفر. فجعفر يدرس الحقوق وناصر الدين يحمل جدارة بالعلوم الاقتصادية بالجامعة اللبنانية نفسها. «حقيقة إن هؤلاء هم الطفار احفظوا هذه الكلمة جيدًا»، تقول الأغنية.

Sexual politics and social media in Tunisia: discourses on gender, sexuality and society before the Revolution

Dora Carpenter Latiri

Although the Tunisian Revolution broke down censorship and transformed the content of political discourses and strategies displayed on the web and on the social networks, this research shows that women issues that are today at the core in the conflicting models of society between the Islamists and the liberals were already running deep. The state feminism promoted by Ben Ali had been covering up and nurturing deep resentment against women.

In this paper I would like to analyse discourses on sexualities and society. My corpus is based on data collected between 2008 and December 2010. While subsequent events inevitably call for a socio-political as well as a sociolinguistic perspective and for data from other sources to be considered, my initial focus was on French-speaking Tunisian women's blogs with a particular interest on French usages and code-switching in this emerging genre of electronic writing of the self. Blogs are autobiographical and as they are not retrospective but chronological, they are close to the diary genre. The blog as a genre allows the construction of a virtual space in which discourse is both intimate (as it is amongst Arab women) and public (because of its accessibility via the web); the register in the blog genre is often informal and blogs also allow interactions with other web users. Web interactions are similar in their contradictory

dynamic, both intimate and public as they are direct and most often informal. Amongst Tunisian bloggers, there have been social networks established: many bloggers and their regular interlocutors have met and do meet. There are two levels of interactions within the blogosphere, depending on whether the bloggers and their conversation partners have met or not. Sometimes the interaction through the blog threads becomes confrontational, and in many cases the virtual identities remain hidden. As I have also related the topics discussed to other broader society issues in Tunisia, I found it relevant to also incorporate Facebook groups and conversation threads to provide further illustrations to the issues raised whilst staying within the research field of electronic writings and interactions on the web.

My research on the women bloggers started using the references from the aggregator site TN-Blogs.com. I have also moved around from blog to blog, as bloggers quote each other and post links to their favourite fellow bloggers. It is from this stage that I have selected topics specifically relating to women and started incorporating debates and conversation threads as they appear on the Facebook networking site. At the early stage of this research, Facebook was already becoming the location of many debates and it is still a place of interest for research on new debates and discourses.

Although the main language is French, women bloggers and Facebook users will also switch to Tunisian Arabic and will often use the now codified way of transcribing it using a French keyboard. On the sites, some web-users will also use Arabic script, as can be seen in the conversation threads. On the whole, the base language of the blogs I chose to analyse is French and the women are either living in Tunisia or in the Western world, sometimes in an in-between position, as is the case for students travelling back and forth between Tunisia and France. The topic of narratives of the self, sexualities and society has allowed me to embrace Tunisian discourses that would not be perceived as directly political by the State under Ben Ali's powerful Internet Police (nicknamed Ammar 404) and to bridge the separation between discourses produced within Tunisia and discourses produced in the Diaspora. A 2009 study has shown how some Tunisians of the Diaspora take advantage of the Internet to keep themselves involved and informed and to denounce what they consider as unjust in their native country. However not all Tunisian bloggers

abroad are politically upfront, and not all discourse produced in Tunisia is necessarily moderate. Tunisians abroad and in Tunisia develop indirect strategies whereby debate takes place on the margins of the political and more particularly on the issues dealing with women and society. These issues highlight a convergence between discourses from the Diaspora and local discourses, and break the dichotomy between Tunisians abroad and Tunisians in Tunisia. Reference to the web as a third-space is therefore relevant. Whether it is on blogs, on discussion forum or - more and more - on the network site Facebook, Tunisians are expressing their views and producing discourses on the social changes in their society and resistance to them. Conversation threads, on forums or on Facebook give also an insight on a society experimenting with public debate, with different skills and different levels of awareness of netiquette.

An interesting example is the following Facebook discussion targeting Tunisian men asking them in Arabic which sort of woman would you choose? «أي نوع من النساء تفضل ؟؟؟», the discussion is accompanied with two photographs, one of a veiled woman, the other of a woman with long floaty hair and wearing a mini-skirt. This implicit questioning on the ideal Tunisian woman attracted over 1500 comments, the anonymity of the web allowing for some disturbing ones, such as this one, posted in French:

la premiére c pour construire une famille, la deuxiéme c pour la «nikéééé» et satisfaire nos besoins sexeulle kikikkikikikikikiki :))

Another recurrent debate on Facebook started in the last years of the Ben Ali dictatorship and is about equal heritage rights between men and women. The issue of equal heritage is very sensitive as it encapsulates tensions between literal tradition quoting the Koran, modern Islamic interpretations allowing for equal heritage and also demands for a secular State. Neither literal nor modern interpretations of the Koran question the Islamic status of the state.

Tunisian women blogging in French: who are they?

Blogging in French amongst Tunisian women requires first of all linguistic and computer skills and, of course, access to computers. In spite of the relatively broad access to computers and new technologies in comparison with other Arab and Islamic countries, access to computers remains the privilege of

the educated middle-classes. In 2009 under Ben Ali, the official figure for web users in Tunisia was 3 million, which reflects a penetration rate of 29%. In comparison the number of web subscribers is only 3%. Bloggers or regulars on the web belong to this very selective and elite group. Nevertheless Internet use was growing already under Ben Ali and this was a result of the desire of the Tunisian State to make access to the Internet more democratic. At the same time the State exercised strong control of the Internet as it was also perceived as a threat. A relevant point to remember for this study is that in Tunisia access to new technologies has progressed hand in hand with censorship and control of the media and cyberspace. The informal and multilingual style and the politically indirect content of blogs are the result of this control, and display also a strategy for avoidance of detection. For Tunisians inside and outside the country, this has allowed to also use the Internet as a space where an opposition could emerge in the public sphere.

The choice of French is another feature that indicates class and education. A study in the Tunisian magazine «Réalités» in May 2006 indicated that the women bloggers were aged between 20 and 40 years old. Today, among the blogs I visited, the assumed ages varied between 18 and 50+. Amongst Tunisians, studies on representations on languages have shown that French has connotations of modernity, femininity and feminism. Also - and although not the official language - French is actually a marker of class and education and an important tool for social promotion. When French is used in women first-person narratives, as displayed on the web, these features of modernity, femininity and feminism are highlighted. The use of French is also a marker of age, as according to research on use of languages and generations in Tunisia - the older generations - here the group aged 40 +- will be more likely not to alternate between languages. The proportion of code-switching within the blogs, i.e. alternating between languages, most frequently with Tunisian Arabic, often transcribed in the Latin alphabet, or sometimes English, is certainly higher amongst younger Tunisian bloggers.

Nevertheless, the oral style and informality of blogging shows that all generations do switch between languages and do use Tunisian Arabic in their blogs. The following examples illustrate code-switching with Arabic (using the Arabic script) and also English:

Je vais assister a un colloque où il n y a que des maghrébins ou est le mal?

«Parce que le vice président de l'organisation faisait partie de la CIA «heu excusez moi mais fouillez un peu dans le passé des personnes qui gouvernent ce monde vous n'allez certainement trouver ni des saints ni des gentils coeurs.

Et anyway, آنا آش مدخلنى في هذا الكل

It has also similarities with text speech with usage of codified abbreviations, smileys, etc., with great latitude in terms of spelling, punctuation, etc.:

Ecrit par : Girl in the moon | 17 janvier 2007

que la gente masculine m excuse si je l offence :) mais franchement on en a marre de se faire aborder de la sorte :

-«chnowa okhti yo9tel stylek» [la g envie de lui balancer mon poing dans la figure]

-«chbini mana3rfekch win kont metkhobiya» [g envie de lui repondre fi debbou echrab fokkni barka]

.... et d'autres merveilles...

je trouve que la facon la plus naturelle d'aborder les gens c'est par le regard...

mais il faut etre patient meme tres patient :).... moi il m en a fallu 6 mois pour faire comprendre a un mec qu il me plaisait enormement ;)

PS: moon ton blog est super, j adore.

PPS: j ai cru comprendre que tu as fait (ou tu fais) école d'ingenieurs, bon courage w rabbi m3ak.

Ecrit par : bea | 17 janvier 2007

Code-switching and usage of vaguely codified Tunisian Arabic in the blogs also allowed subversive political discourse to go undetected by the search engines used by the Tunisian censors. This strategy was used by many bloggers. Code-switching with Tunisian Arabic narrows down the audience of the bloggers to a specific Tunisian audience, and builds-up a third-space level of intimacy into which Tunisian speakers are invited. This is reinforced

when the discourse deals with specifically Tunisian issues, not necessarily directly political but often social.

In blogs, code-switching with Tunisian Arabic, and dealing indirectly with political issues whilst addressing social issues and using humour and euphemism, shows the vitality and creativity of Tunisian cyber discourse before and after the Revolution. The informality of the registers and the usage of non-standardized mixed-language is a form of freedom of expression that confirms the growing freedom accessed by Tunisians in cyberspace.

Sex, society and the State: sexual freedom under Ben Ali

In 2009, Nessma TV, a new Tunisian private TV channel was launched broadcasting across the whole of the Maghreb. What lies behind the launch of Nessma TV is interesting: the channel is 25% financed by Berlusconi and its tone is light with sexual topics treated as entertainment. The appearance of sexual topics on a Tunisian medium is a new phenomenon. Nevertheless, sex - like state controlled religious celebration, or football or cheap food advertised everywhere - was here part of a bread and circuses populist tactic played by the Ben Ali State to hijack claims for freedom of expression. Under Ben Ali, sex itself became talked about as a serious topic in the official media with local experts making announcements such as «La légalisation du Viagra en Tunisie, sauverait 40% des foyers tunisiens, de la séparation», the conclusion of a conference on sexuality and society along with a project to launch a local version of Viagra (the pharmaceutical company was owned by the son-in-law of the ousted Tunisian president).

In Tunisia, for the majority, sex - as an issue discussed in the public sphere - remains as sensitive as it is in other Arab and Islamic states. The tone as well as the topics treated by Nessma TV have at times generated strong reactions which illustrate the conservatism and rigidity of Tunisian society when it comes to women. A good example could be seen on a Facebook group created to protest against the female comedian Sawsan Maalej after she made a sexual joke about the size of her co-presenter's penis. Insofar as gender can be gauged from Facebook names, contributors in this group were mainly male. This story and the ensuing strong reactions of Tunisians confronted by sexual humour coming from a woman underline the irony and the contradiction between a representation of liberated women with free speech on sexuality and the

conservative rigidity of a society that is still unfamiliar with freedom of expression and the forms this can take.

In the private sphere, and in the streets of Tunis, sex jokes, and also sexual verbal aggression from men to women are part of everyday life. Still, broadly speaking, in public, for Tunisians under Ben Ali the taboo topics were religion, tradition, sex and politics. Within Tunisia, under Ben Ali, the regime overreacted to any political criticism but the issue of sex in relation to traditions and religion was an area where discussion and criticism became more visible, and also more political. It was under Ben Ali that it started reaching out from the individual to an awareness that it is a women's rights issue, inevitably connected to human rights.

The opening for sexual discourse from the State was part of Ben Ali's larger strategy to take over all subversive discourse and to incorporate it into a movement of diversion from political opposition. This was done with religion via the creation of a State owned radio-channel called «zitouna» broadcasting and promoting local, folkloric and moderate Islam with an agenda of cutting down on political Islam. This specific area also illustrates the tensions and the dynamics in an Arab and Islamic society where a dictatorship has been implementing state feminism without dissociating itself from the traditional, conservative Islamic structures which are still prevalent and which have become more visible after the Revolution.

Amongst Arab and Islamic societies, legislation and social transformations since Independence, with family planning and equal access to education and employment have been some of the defining features of the Tunisian exception. Nevertheless, the State feminism of Tunisia has been constructed in negotiation with a trend of liberal Islam and was never secular. Tunisian society remains very traditional and conservative and this has become obvious after the Revolution and in the election results; the combination of conservatism and Islam targets women and threatens their rights as defined in the Code of Personal Status. Whilst promoting state feminism, western modernity and consumerism, the Ben Ali State was also trying to protect itself from a populist base taking its references in a conservative postmodern wave of Islam as promoted by Arab religious satellite TV. The achievements of Tunisian women and women's rights are part of the image of modernity which the Ben Ali State used and projected but the

related issues of democracy, human rights and secularism were considered a threat to the State. Tunisian society - as confirmed by discourses relating to women on the web - appears to be a fragmented society with on one side, a base that would be suspicious of the West and defending a pan Arab conservative Islamic tradition, and on the other side the modernists, often stigmatized as the secular-westernised-French speaking group.

Fetichizing virginity

There are different blog pages and Facebook debates about virginity, about defloration on the wedding night and also about hymen reconstruction or virginity certificates delivered by doctors. The issue of the virginity of women before marriage remains sensitive, which is in contradiction with the discourse proclaiming gender equality. In October 2010, the documentary film by the Tunisian-Belgian Jamel Mokni «Hymen national» was rejected as controversial at the JCC (Carthage film festival), Hymen national is about virginity and hymenoplasty, the voluntary surgical procedure women undergo to restore their honour. «Nuit de noces à la tunisienne» is a man's blog dealing with the topic but it displays a long thread of passionate reactions from men and women about the issue of a woman's virginity before her wedding night. The main arguments are against the double standards of equality on one side and demands for proof of virginity imposed on women on the other side; the hypocrisy of society is criticized with examples of hymenoplasty provided; also attacked are the psychological cruelty and the intrusion on the couple's privacy.

The issue of women virginity highlights a strong contradiction between the most basic equal rights position proclaimed within the State feminism promoted by the dictatorship and the constant reference to tradition and to religion to please the conservative views of Tunisian society. There is a contradiction between encouragements of women taking on social responsibilities while there is social control over their bodies, and this point remains sensitive after the Revolution, as Tunisian society - like the Arab world in general - continues to define acceptable sexuality only within the limits of marriage. This defense of traditionalist views with regards to women does not take into account other changes in society such as marriage happening later in life: a 2005 study in Jeune Afrique shows that the average marriage age for women is 30 and 33-34 for men.

Despite the authoritarian context of the Ben Ali era that did little to promote the emergence of spaces for independent expression, over the past ten years, such spaces have been emerging. Democratization of Internet access has given greater visibility to the variety of trends across Tunisia. The growing number of blogs and Facebook has given rise to new forms, dispersed over the web, making it increasingly hard for the authorities to control. The issues of women, sexuality and society on the web create a prism through which could be seen a society affected by profound internal tensions that have indubitably contributed to the Revolution. After the Revolution and post-elections, a utopian representation of early Islam is being put forward by the Islamist leading party, political Islam is promoted as a guarantee against corruption and for the defense of moral order. Two conflicting models of society are emerging, one liberal (and Islamic), the other Islamist. Although the Tunisian revolution was first and foremost a Revolution for dignity and for freedom of expression started by the young and the unemployed, the political debates post-Revolution are often focussed on women's issues: single mothers, the veil, the niqab, polygamy, «orfi» or «motâa» marriage, even female excision (which is not part of Tunisian practice). There seems here to be an invented nostalgia, whereby Islam is made a pretext for male supremacy over women and their bodies, and a discourse on Islamic dignity (on the scarf, for example) specifically targets women.

The analysis of discourses on the web before the Revolution shows the deep tensions brewing within Tunisian society; after the Revolution, issues dealing with women highlight continuity in conservative values between the Ben Ali era and the Islamist governance following the October 2011elections. Ben Ali used women through his strategy of State feminism and allowed the visibility of discourses around sex but could not hold on to power for ever. It is virtually inevitable that women's issues and broader human rights issues will be subordinated to economic crises such as the one that is currently hitting Tunisia hard. The critical issues discussed in virtual social forums prior to the fall of Ben Ali remain, but the context is changing and new ones are emerging. In the period I researched before the so-called Jasmine Revolution, demands for bridal virginity and stained bedsheets were seen as archaic by bloggers and activists. It was barely imaginable that polygamy, stigmatization of single mothers, let alone genital mutilation might become new battlegrounds.

Discussions took place under a repressive regime claiming to promote the cause of women as a showcase for its legitimacy and presenting to the world a cosmetic economic miracle. Faced with the challenge of securing economic recovery the new powers that may also see women's issues as a welcome diversion, devising an Islamic utopia in which some kind of male supremacy is handed over to Tunisian men as their Islamic right whilst the position of women in this Islamic utopia is presented as a return to dignity. In the new Tunisia there are new voices to be heard in discussions, with less traditionally feminist contentions, arguing for a different status for women, at odds with that sought by previous web revolutionaries.